مدى الإعلام

مجلة تصدر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية «مدى» / العدد الاول / حزيران ٢٠١١

نقابة الصحفيين في الميزان

المحرر والمراسل.. تناغم وتنافر

مدى الاعلام تحاور مدير البرامج في «الجزيرة» عارف حجاوي

وسائل الاعلام تختفى من عاصمة الصحافة الفلسطينية

صورة الغلاف: عدسة عبد الرحيم قوصيني

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) مؤسسة فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام ٢٠٠٦، مسجلة تحت رقم (IRA-250-I)، مقرها الرئيسي رام الله، ويعمل المركز في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية .

يسعى مركز «مدى» إلى تنمية الإعلام الفلسطيني وصون الحريات الإعلامية والدفاع عنها، من خلال الرصد والتوثيق وحماية الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد الدراسات وبرامج التوعية والدعم والمناصرة. والعمل على تعديل التشريعات التي تحكم الإعلام في فلسطين، بما ينسجم والمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير. للوصول إلى إعلام مهني وحر في فلسطين.

انضم مركز «مدى» إلى العديد من الشبكات المحلية والإقليمية والدولية بهدف الترويج لحرية الرأي والتعبير في فلسطين وتبادل الخبرات مع المؤسسات الشبيهة حيث أنه عضو في الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (IFEX)، شعار الحملة الصحفية الدولية (PEC)، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لحرية المعلومات، والبوابة الفلسطينية للمنظمات الأهلية.

العنـــوان:

رام الله- شارع الارسال – عمارة بيت آسيا

تلفاكس: 2976519 - 02 - 00970

Info@madacenter.org

www.madacenter.org

«مدى الإعلام» مجلة دورية متخصصة بالقضايا والشؤون الإعلامية تصدر في رام الله- فلسطين عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية « مدى» بدعم من الاتحاد العالمي للصحف وناشري الانباء.

مدى الإعلام

في هذا العدد

المحرر والمراسل تناغم وتنافر ٢
قانون التعويضات الإسرائيلي يطلق يد الجيش ضد الصحفيين ٥
لقاء مع مدير البرامج في "الجزيرة" عارف حجاوي ٦
مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام..المنطلق والجوهر ٩
الإعلام المحلي يتقدم المشهد ١٠
وسائل الاعلام تختفي من عاصمة الصحافة الفلسطينية ١٢
الخبرُ.. خدمة ١٤
المصالحة وانقلاب الصورة في الإعلام ١٥
الإعلام التفاعلي والثورة العربية ١٦
نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الميزان ١٨
دور الإعلام: نقل الخبر أم صناعته؟! ٢٣
ماذا يريد الصحفيون من نقابتهم؟ ٢٤
الإعلام الجديد : ...اتفاق الأدوات وافتراق المرجعيات ٢٦
الفيسبوك يعزز حرية التعبير ويفشل في بناء ثقافة الاختلاف ٢٧
النظري والعملي في تدريس الصحافة ٢٨
الإعلام والأمن .. طوباوية العلاقة التكاملية ٣٠
حرية الصحافة ٣٣
قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة ٣٤
مجلة النفائس ٣٦
اخبار الصحافة ٣٨

هيئة التحرير

رئيس التحرير: موسى الريماوي

مدير التحرير: غازي بني عودة

الهيئة الاستشارية

لبنى الأشقر، ماجد عاروري، ناهد أبو طعيمة

نهاد أبو غوش، الدكتور هاني الحروب، وليد بطراوي

الدكتور غازي حنانيا ،الدكتور طالب عوض، صالح حكواتي

الافتتاحية

مع صدور هذا العدد تكون قد بدأت مسيرة أول مجلة إعلامية متخصصة في بلادنا، نأمل أن يكون طريقها طويلا مثمرا ومتميزا.

قد يتساءل البعض وما حاجتنا لها ؟

نقول باختصار إننا في مركز «مدى» نؤمن بالتخصص، ولو عملنا جميعا في تخصصاتنا أفراداً ومؤسسات رسمية وأهلية ونقابية وشعبية، لكان حالنا أفضل بكثير، ولتقدمنا بخطوات أسرع في طريق بناء مؤسسات دولتنا على أسس صحيحة ومتينة.

نقول أيضا إن هناك حاجة لمثل هذه المجلة، لان إعلامنا يعاني الكثير من الأمراض، بعضها ذاتي والآخر موضوعي، ونأمل بإسهاماتكم المميزة أن تشكل «مدى الإعلام» أداة ليس فقط للتشخيص المهني والموضوعي، بل لوصف العلاج. نضيف أيضا أننا بحاجة إلى إعلام متخصص مثل «مدى الإعلام» ، وصحفيين متخصصين في مختلف المجالات، فليس من المعقول أن يكتب الصحفي في كافة المواضيع، خاصة وانه يوجد الكثير من الدورات المتخصصة التي يمكن أن تساعد الصحفي في أن يشق طريقه باتجاه يحبه و مجال يبدع فيه .

مبروك علينا جميعا العدد الأول، الذي نأمل أن يشكل لنا ولكم بوصلة نهتدي بها في الأعداد القادمة، ويمهد الطريق كي تصبح «مدى الإعلام» منبرا حيويا فاعلا في مسيرة إعلامنا.

لم تكن مهمة إصدار العدد الأول سهلة، فكل بداية صعبة، لكننا اجتهدنا وبتعاون مع مجموعة واسعة من الزملاء الذين لم يبخلوا بأفكارهم وجهودهم وأرائهم أصبحت الفكرة حقيقة. نشكر كل من ساهم في هذا الجهد الذي بدأ فكرة قبل سنوات، وهذه دعوة مفتوحة لجميع الزملاء والزميلات وكل المهتمين بتطوير الأداء الإعلامي في فلسطين أن يكونوا من كتاب هذه المجلة.

وجزيل الشكر للاتحاد العالمي للصحف وناشري الأنباء، الذي مكننا من تحويل الحلم الذي راودنا والكثير من إعلاميينا إلى حقيقة.

رئيس التحرير

موسى الريماوي

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن مركز «مدى» او الاتحاد العالمي للصحف وناشري الأنباء الذي يدعم إصدار هذه المجلة.

المحرر والمراسل تناغم وتنافر

بقلم: خليل شاهين

علاقة ملتبسة، التواطؤ يحكم سلاستها وحدود قوتها، تواطؤ ضحيته معايير المهنة وجودة المادة المنشورة، وحين تحضر معايير العمل الصحفي يصبح التنافر والكراهية عنوانا لهذه العلاقة.

قد لا يصح حصر العلاقة بين المحرر والمراسل بمعادلة "الحب والكراهية"، وإن كان فيها قدر من الصحة.

المحرر لا يحب المراسل "المشاكس"، كثير الاعتراض على أسلوب التحرير، والمراسل يحب المحرر قليل الأسئلة، ضعيف القدرات التحريرية.

تبدو العلاقة الأفضل (الأسهل أو المريحة) بين الطرفين، تلك القائمة على التغاضي عن مدى توفر المعايير المهنية في المادة الصحافية المعدة للنشر، أي على مستوى التنازلات التي يقدمها كل من المحرر والمراسل من أجل "تمرير" المادة للنشر.

هكذا، تصبح علاقة "الحب" محكومة أكثر بمستوى "التواطؤ" بين الطرفين، فيما تزداد علاقة "الكراهية"، أو "التنافر"، عندما تحضر المعايير المهنية بقوة في جمع الأخبار من مصادرها، وإعداد المادة الصحافية، وتوفر العناصر الأساسية في عملية تحرير، ومن ثم تصميم، تحرص على تقديم المادة المنشورة بأفضل مضمون قادر على إيصال الرسالة الإعلامية للجمهور، من حيث الأسلوب واللغة والدقة والمصداقية والإقناع.

لكن العلاقة بين المحرر والمراسل لا تختزل بهذه المعادلة، التي تبدو في نهاية المطاف نتيجة لعدد من العوامل، وليست السبب الوحيد وراء تناغم أو تنافر العلاقة اليومية بين الطرفين. ففي سياق المشهد الإعلامي الفلسطيني، ثمة **عوامل بنيوية تتعلق بالمؤسسة الإعلامية نفسها، لاسيما في الصحافة المكتوبة، تفرض محددات على طبيعة علاقة العمل بين المحرر والمراسل، بل ويغلب فيها الشخصي على المهني في بعض الأحيان، نظرا لغياب السياسات الإعلامية والمواثيق المكتوبة الناظمة للمعايير المهنية والأخلاقية داخل المؤسسة.**

وهناك عوامل أخرى تتعلق بمستوى امتلاك كل من الطرفين للمهارات المهنية، ومواكبتهما للتطورات الهائلة في مجال صناعة الإعلام، والنظرة الخاطئة للتراتبية في صنع القرار على حساب التعاون في التخطيط لمجمل عملية إعداد وكتابة وتحرير وتصميم المادة الصحافية، فضلا عن عدم توفر فهم متكامل لدور المحرر في العلاقة مع مجمل المصادر الإخبارية، التي لا تقتصر على المراسل كأحد أهم المصادر.

التنمية وصناعة الاعلام

ربما تكون العوامل البنيوية ذات تأثير حاسم في إرساء أسس العلاقة بين غرفة أو غرف التحرير والميدان، لاسيما المراسلين. **فقد تطورت بنية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، لاسيما الصحف، بشكل مشوه منذ قيام السلطة في ظل قانون مطبوعات ونشر متخلف، وخطط تنموية وطنية لا تعتبر قطاع الإعلام جزءا من مكوناتها أصلا، أي لا تنظر إلى الإعلام بوصفه قطاعا تنمويا في سياق المنظور الوطني لعملية التنمية. وتبعا لذلك تم من حيث الجوهر التقليل من شأن الإعلام في عملية التنمية، ولم يتم التعامل معه كصناعة، بالرغم من الحجم المتزايد لمدخلات العملية الإنتاجية التي تعتمدها صناعة الإعلام وتأثيرها "المغيب" في** العملية التنموية، سواء من حيث حجم فرص العمل وفاتورة الرواتب في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، التي باتت توظف بضعة آلاف يسدد معظمهم ضريبة الدخل، أو من حيث حجم المداخيل التجارية من الإعلانات والطباعة والنشر والتوزيع وشبكة العاملين فيها، أو من حيث حجم الأصول من مبان وآلات طباعة ومعدات تصوير ومونتاج وسيارات، وغيره الكثير، وحجم كل ذلك "غير المنظور" في تشكيل الدخل القومي.

كان لكل ذلك تأثير سلبي واسع، في المقابل، على نظرة وسائل الإعلام لدورها في عملية التنمية في مجتمعها، في ظل منظور يستثنيها أصلا من الخطط التنموية، وبالتالي يفرض محددات على دورها كسلطة رابعة. وبات الإعلام المحلي يتعامل كأنه معفى من تحمل مسؤولياته على هذا الصعيد، في ظل "تغييب" دوره التنموي على المستوى الوطني، وإعفائه من المساءلة حيال مضمون إنتاجه الإعلامي، والإعلاني، والتجاري عموما.

في وضع كهذا، **ظلت وسائل الإعلام أسيرة لملكية العائلة، أو لملكية خاصة تعتمد سلوك العائلة في علاقاتها مع العاملين فيها والمحيط المجتمعي، أو حزبية، أو حتى عامة (رسمية) لا تبتعد في إدارتها عن نمط الإنتاج العائلي، كأنها أقرب للحيازات الزراعية الصغيرة المتناثرة، أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بعيدا عن الاستثمارات الكبرى القادرة على بناء مؤسسات كبيرة.**

ولا يمكن لهذا النمط من الإنتاج الإعلامي، ووسائل الإعلام القائمة عليه، أن يفسح المجال لتطور مؤسسات إعلامية حديثة ومؤثرة تعتمد التخطيط

والحداثة وتطوير الموارد البشرية وتوظيف المزيد من الاستثمارات والاندماج بدل التبعثر، في سبيل التأثير في عملية التنمية في المجتمع.

لذلك، تفتقر العديد من وسائل الإعلام المحلية، لاسيما الصحف، إلى بنية مؤسساتية تحتل فيها إدارات التحرير موقعا مركزيا في صياغة وتنفيذ سياسة إعلام وتحرير وخطط للعمل والتغطية الإعلامية، الأمر الذي يضعف مهنيتها الصحافية، كما يزيد من تأثير الإعلانات مدفوعة الأجر على سياسة التحرير، وعلى عدد صفحات الصحف، وذلك حسب حجم الزيادة في مساحة الإعلانات وليس في مساحة المواد الإخبارية والتقارير المنشورة.

في المقابل، يعاني الصحافيون العاملون في وسائل الإعلام الخاصة، من محررين ومراسلين، من تدني أجورهم، وافتقارهم لتدريب توجهه مؤسساتهم الصحافية لتطوير قدراتهم المهنية، إضافة إلى عدم الشعور بالأمن الوظيفي في ظل عمل عدد كبير منهم بدون عقود عمل ذات بنود واضحة تحمي حقوقهم، ما يعلي من وزن الرقابة الذاتية على أدائهم خوفا على مصدر رزقهم من إدارات التحرير ومن الضغوط الخارجية، مع تراجع حرية الرأي والتعبير، إلى جانب غياب أي دور مؤثر لنقابة الصحافيين في الدفاع عن حقوقهم وحمايتهم وتطوير قدراتهم المهنية، فضلا عن ضعف الدور الذي تضطلع به الصحافيات في هذه الصحف، في ظل تدني نسبتهن مقارنة مع عدد الصحافيين.

غرفة التحرير ..هيئة الاركان

في سياق هذا المشهد الإعلامي، يجدر النظر إلى المشكلات في العلاقة بين المحرر والمراسل، بوصفها علاقة يرسي طابعها "التنافري" صانعو القرار في الوسيلة الإعلامية، بما يضمن الحفاظ على مصادر نفوذهم وعلاقاتهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، النابعة من نمط إنتاج متخلف أصلا.

بهذا المعنى، تتحول غرفة التحرير إلى ما يشبه "هيئة الأركان" التي تنفذ سياسات تحرير تخدم مالك، أو مالكي، وسيلة الإعلام، سواء

عدسة عبد الرحيم قوصيني

كانت خاصة، أو عامة، أو حزبية، وهي في كثير من الأحيان سياسات غير مكتوبة، بل تفهم "ضمنا" دون تعليمات في كثير من الأحيان وفقا لمستوى تغلغل الرقابة الذاتية في غرف التحرير. هنا، يتحول المحررون أنفسهم، إلى أدوات لتنفيذ السياسة الإعلامية التي تملى عليهم، بدلا من أن يكونوا شركاء في صياغتها، في ظل عدم وجود إدارات تحرير، وغياب عنصر التخطيط الأهم في العمل الإعلامي اليومي، وطغيان جانب الربح على الجانب المهني.

لا يوجد متسع في هذا الدور المرسوم لغرف التحرير لعلاقة قائمة على التعاون بين المحرر والمراسل، فكلاهما يتحول إلى ترس في ماكينة تديره كما تشاء، ويصبح المبدأ الذي يحكم أداءهما "اربط الحمار محل ما بدو صاحبه"! مقولة لا مكان فيها للإبداع المهني، إلا لقلة من "المشاكسين" المدافعين عن المعايير المهنية في عملهم الإعلامي اليومي، ممن يدفعون الثمن غالبا في إبقائهم بعيدا عن مواقع صنع القرار.

٦ عناصر تضعف نقل رسالة إعلامية قوية

ويكمن الأسوأ في تفاقم علاقة التنافر، بين المحرر والمراسل في عملهما اليومي في تشابك عدد من العناصر السلبية التي تحد من فرص التعاون المشترك في إيصال رسالة إعلامية فعالة يصنعها الطرفان، ومن أبرزها:

- تبني صانعي القرار في وسائل الإعلام المحلية نظرة تعتبر المحرر أعلى منزلة من المراسل، أي أن الأول مسؤول عن الثاني، وأعلى درجة وظيفية منه، وبالتالي يحظى براتب أعلى، علما أن ذلك يتم في غياب تصنيف الدرجات الوظيفية لكل من المحرر والمراسل معا. ويؤدي ذلك إلى نشوء علاقة مشوهة بين الطرفين، لاسيما لدى المراسلين القدامى ذوي الخبرة، ممن يعتبرون أن قدراتهم المهنية تفوق قدرات بعض زملائهم المحررين الأصغر سنا وتجربة.
- اعتماد بعض وسائل الإعلام، لاسيما الصحف، سياسة توظيف في مجال التحرير، تقوم على التقاط حالات صغيرة السن، متقدمة في تمكنها من اللغة على حساب فنون ومهارات التحرير الأخرى، خصوصا من خريجي تخصص اللغة العربية، حيث يتم تدريب هذه الحالات في غرف التحرير، قبل أن تمارس عملها في العلاقة مع المراسلين من نقطة تتبنى فيها ذات النظرة التي تعتبر المحرر أعلى منزلة من المراسل، ما يخلق مزيداً من التنافر في العلاقة مع المراسلين القدامى، لاسيما من خريجي تخصصات الإعلام.
- **يؤدي توظيف محررين من غير خريجي الإعلام، وممن لم يعملوا أصلا في مجال الصحافة (خاصة كمراسلين متمرسين في فنون جمع الأخبار والكتابة الصحافية في مجالات الأخبار والتقارير والتحقيق والقصة الصحافية) إلى تحويل وظيفة المحرر إلى ما يشبه التدقيق اللغوي، في**

ظل افتقار المحررين الجدد لمهارات كل من الكتابة والتحرير الصحافي، والنظرة الاستعلائية لأهمية انخراط المحررين الجدد والقدامى، كما المراسلين، في عملية مستمرة لرفع القدرات المهنية، سواء عبر التدريب، أو الإطلاع المستمر على كل ما هو جديد في قطاع الإعلام.

- **شيوع اعتقاد في أوساط العديد من المحررين مفاده أن البحث عن مصادر الأخبار والمعلومات من مهمة المراسل (وهي مهمة صعبة أصلا في الحالة الفلسطينية)، ما يؤدي إلى إغفال واحد من أهم مرتكزات عملية التحرير، وهو إغناء المواد الصحافية بمزيد من المعلومات والأخبار من قبل المحرر نفسه.**

فالمحرر الجيد يتسم بسعة المعرفة بفنون العمل الصحافي، والثقافة العالية، والمتابعة المستمرة للأخبار والأحداث، والعلاقات مع مصادر المعلومات، والدقة في المعلومات، والذكاء وقوة الملاحظة، وكل ذلك يؤهل المحرر للقيام بما يعرف بالتحليل الثلاثي لأية مادة تحريرية، من حيث الاهتمام أولا بمعاني الكلمات أو المفردات الواردة في الرسالة الإعلامية، والبحث ثانيا عن الحجة أو المبرر فيما يقرأ أو يسمع، والتساؤل ثالثا عما إذا كان ما سمع أو قرأ صحيحا أو خطأ. ومن الصعب توفر كل هذه المهارات في محرر شاب لم يدرس الإعلام، ولم يعمل مراسلا، ولا تتوفر لديه معرفة نظرية وخبرة عملية في مجال الإعلام، ويعتبر نفسه أكثر أهمية في علاقة غير متكافئة مع مراسل ذي خبرة أوسع.

- غياب التخطيط المسبق لتناول المادة الإعلامية بمختلف صنوفها، يطيح عمليا بفرص تطوير التعاون المشترك بين المحرر والمراسل والمصور والمصمم لضمان وصول المادة إلى الجمهور بأفضل ما يمكن.
- **افتقار المؤسسة الإعلامية لمواثيق شرف خاصة بها، أو لائحة بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم عملها، وعلاقتها مع الجمهور، يؤدي إلى تكريس سيادة منطق السياسات الضمنية غير المكتوبة، والتعليمات الشفهية، وشخصنة العلاقة بين العاملين من محررين ومراسلين ومصورين، واستمرار استخدام كل من المحرر والمراسل كأداة في خدمة مصالح المالك/ صانع القرار، وكذلك استمرار الرقابة الذاتية بعيدا عن روح المعايير المهنية القادرة على تطوير الأداء الإعلامي عموما.**

وواقع الحال، لا يمكن الوصول إلى إرساء علاقة سليمة بين المحرر والمراسل قائمة على التعاون الوثيق في التخطيط المسبق لإعداد المادة الإعلامية، وكتابتها وتحريرها ووضع عنوانها، والمشاركة في تصميمها وتحديد موقع نشرها، إلا بتطوير بنية المؤسسة الإعلامية نفسها، باعتماد وجود إدارات تحرير فعالة، ذات صلاحيات، وقادرة على التخطيط، ورسم السياسات الإعلامية، وتحديد المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم عمل المؤسسة، وعلاقتها مع الإدارات الأخرى، وتصحيح المفاهيم الخاطئة في العلاقة بين كل من المحرر والمراسل والمصور والمصمم على قاعدة الشراكة وتنمية القدرات والمواهب والإبداع الفردي والجماعي، بما يحقق وصول الرسالة الإعلامية المؤثرة والمقنعة للجمهور.

اول امرأة تتولى رئاسة تحرير «نيويورك تايمز»

اعلنت صحيفة «نيويورك تايمز» ان «جيل ابرامسون» ستتولى رئاسة تحرير الصحيفة لتصبح بذلك اول امرأة تشغل هذا المنصب في الصحيفة التي تاسست قبل ١٦٠ عاما.

وتتولى « ابرامسون» مهامها في ايلول المقبل وستحل مكان رئيس التحرير الحالي «بيل كيلر» الذي سيكرس الان وقته للكتابة والصحافة داخل الصحيفة بعد ان قضى ثماني سنوات في رئاسة تحريرها.

وتعمل ابرامسون في نيويورك تايمز منذ العام ١٩٩٧ وكانت مديرة للتحرير منذ العام ٢٠٠٣.

وقال صاحب الصحيفة ارثر سالزبرغر» ان جيل هي من دون ادنى شك الشخص المؤهل بامتياز للحلول مكان «بيل فهي صحافية ومديرة تحرير ماهرة. وهي الشخص المناسب لقيادة الصحيفة في مرحلة تطورها المقبلة التي تقوم على اعلام متعدد الوسائط عازم على توفير مستوى صحافي راق».

قانون التعويضات الإسرائيلي يطلق يد الجيش ضد الصحفيين

بقلم: غسان بنورة

في شهر آذار من العام ٢٠٠٣ قررت الحكومة الإسرائيلية تعديل قانون التعويضات الإسرائيلية بما يخلي مسؤولية الاحتلال من تعويض الجرحى الذين يصابون برصاص الجنود الإسرائيليين خلال عملياتهم شبه اليومية في الأراضي الفلسطينية.

وفي نفس الشهر (يوم الجمعة ٢٠٠٣/٣/٢٩) اجتاحت الدبابات الإسرائيلية مدينة رام الله وحاصرت مقر الرئيس الراحل ياسر عرفات.

كارلوس حنظل كان واحدا من بين عشرات الصحفيين الفلسطينيين والأجانب الذين تواجدوا في المدينة لتغطية ما يجري من أحداث سيما ما يتعرض له مقر الرئيس.

صبيحة نفس اليوم، عند الساعة ٧:٣٠ أطلق قناص إسرائيلي النار على السيارة التي كانت تقل حنظل وأصابه بثلاث رصاصات في الفك و الكتف وضعته على حافة الموت وأفقدته عمله ومصدر رزقه بينما نجا الجيش من المسؤولية بغطاء من القانون سالف الذكر.

الصحفيون، (كما أوساط أخرى من الفلسطينيين) يرون في تعديل هذا القانون وإخلاء مسؤولية الجيش من تعويض الضحايا، إعلانا بإطلاق يده لممارسة مزيد من الاعتداءات وأعمال القمع ضد الصحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث والتظاهرات في الأراضي الفلسطينية.

الاعتداءات ضد الصحافيين في الأراضي الفلسطينية ارتفعت خلال العام الماضي ٢٠١٠ بنسبة ٢٦٪ مقارنة بما سجل خلال العام الذي سبقه (٢٠٠٩) حسب تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" الذي يرصد ويوثق ما يتعرض له الإعلام في الأراضي الفلسطينية.

ووفقا لذات التقرير السابق فان مركز "مدى" رصد العام الماضي ما مجموعه ٢١٨ انتهاكا ارتكبت بحق الصحفيين منها ١٣٩ اعتداءا نفذها الجيش والمستوطنون الإسرائيليون ضد الصحفيين في الضفة والقطاع.

رغم هذه الاعتداءات المتصاعدة (شكلت الاعتداءات الجسدية الجزء الأكبر منها) إلا انه لا يوجد أي قضية أمام المحاكم الإسرائيلية من قبل صحفي فلسطيني للمطالبة بتعويضات بسبب اعتداءات الجيش.

الصحفي الفلسطيني كارلوس حنظل، الذي لحقت به إعاقة في الفم قدرت بـ ٣٠٪ توجه للمحكمة لتعويضه عما لحق به على يد جيش الاحتلال، انفق ٣٠ ألف شيكل على التقارير الطبية، وأربع سنوات من المتابعة في المحاكم، لكن السلطات الإسرائيلية رفضت قضيته رغم أن التقارير أثبتت أن إصابته نجمت عن سلاح إسرائيلي.

أمام حنظل فرصة وحيدة للمحاولة، الاستئناف أمام المحكمة لكن الأمر بحاجة إلى ٢٠ ألف شيكل أخرى طلبت منه فعجز عن توفيرها فانقطع الطريق أمامه.

عنان عبد، محام من القدس متخصص في شؤون التعويضات في المحاكم الإسرائيلية يقول: "القانون لا يستهدف الفلسطينيين بشكل خاص، وإنما الهدف منه رفع المسؤولية عن الدولة، في حالة الإصابة خلال عمليات قتالية (حالة الحرب)، وبسبب عدم وجود تفسير واضح لحالة الحرب في القانون فان المحكمة تنظر في كل قضية، وتحدد إذا ما كانت تقع تحت تعريف حالة الحرب أم ضمن قانون التعويضات العادي."

ويفسر المحامي عبد القانون على انه قانون غير عادل ويقول: "الوضع القانوني للمصابين نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية هو وضع خاص، فالمصاب يتحمل عبء بَينة أعلى (أي عبء تقديم الإثباتات) من العبء المطلوب ممن يصاب في مكان آخر – في إسرائيل مثلا- موضحا "ان المحكمة رفضت حتى قضايا لصحفيين إسرائيليين تحت هذا القانون، وبالتالي فان هذا القانون غير منصف لأنه يضع الجيش و الدولة في موضع رفيع (أعلى وأقوى) مقارنة بالمصاب ذي الإمكانات الضئيلة."

هكذا فان الاعتداءات على الصحفيين لم تتوقف عن الصعود، مركز "مدى" رصد خلال الشهور

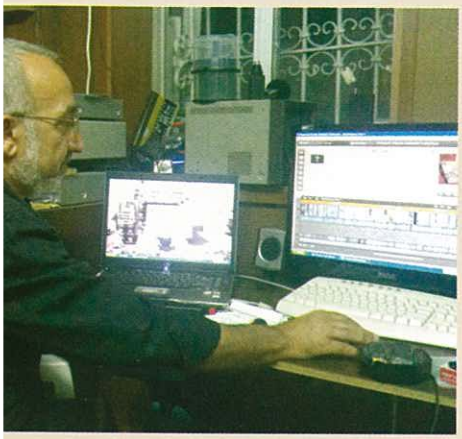

الأربعة الاولى من العام الجاري ٢٠١١ ما مجموعه ٨٢ انتهاكا سجلت ضد الصحفيين في الأراضي الفلسطينية مقارنة بـ ٦٨ انتهاكا سجلت خلال ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٠.

ووفقا لأخر الإحصاءات فان ما مجموعه ١٦ صحفي بينهم اثنان أجانب (توم هاندل وجيمس ميلر) قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي منذ بدء انتفاضة الأقصى الفلسطينية.

"انا اعمل كمصور صحفي منذ بداية الانتفاضة الأولى (عام ١٩٨٧)، لكني لم أرى طوال فترة عملي، حجم و نوع ما يسجل من اعتداءات على الصحفيين منذ بدء الانتفاضة الثانية" يقول كارلوس حنظل.

أحمد مزهر، مصور وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) لم يستغرب الارتفاع في الاعتداءات الإسرائيلية ويقول: "كل يوم جمعة عندما أصور مسيرة الجدار في بيت لحم يقوم الجنود بالاعتداء على الصحفيين، اما بضربهم او بإطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم."

رئيس تحرير شبكة فلسطين الإخبارية منجد جاو يقول: "هذا طبيعي وما لم يتدخل الاتحاد العالمي للصحفيين ويضغط على اتحاد الصحفيين الإسرائيليين لتغير السياسة المتبعة، فان شأن الصحفيين سيبقى كما هو شأن باقي الشعب الفلسطيني".

مدير البرامج في "الجزيرة" عارف حجاوي:

- الجزيرة" دَخَتْ خطوات على طريق صناعة أو توهم صناعة الحدث..
- حرية الإعلام.. "فولتير" الثورة المصرية
- تغطية وثائق المفاوضات الفلسطينية أُعطيتْ حيزاً أكثر مما تحمل من خبر جديد
- الإعلام الفلسطيني أكثرُ حرية من متوسط الإعلام العربي...والإعلام الرسمي فاشل تماما

أحيانا قد يتحول الإعلام من ناقل إلى صانع للحدث، ربما يُجبرُ على الذهاب إلى هذه المساحة، سياسات وسلوك الأنظمة تجاهه قد تدفعه لذلك، أمرٌ يراهُ البعض انحيازاً يُدين الإعلام، لكن فريقا آخر، لا يرى ضيراً في «انحياز ايجابي» لقضايا محددة، شريطة ألا تغيب ضوابط المهنة.

فضائية «الجزيرة» التي تقود قاطرة الإعلام العربي، أشغلت الناسَ وأشعلتْ الجدلَ بينهم. هل تحولت من ناقلِ أحداث إلى صانع لها؟ ما هو معيارُ مهنيتها في تغطيتها الثورات العربية؟ ثورات العرب، هل ستقوضُ تَسَيُّدَ « الجزيرة» على عرش الإعلام العربي بعد أن فتحت الثورات الباب أمام مزيد من الحريات؟! وهل تعاطت « الجزيرة» بمهنية مع وثائق المفاوضات الفلسطينية؟ وماذا عن حال الإعلام الفلسطيني؟!

أسئلة طرحتها «مدى الإعلام» على مدير البرامج في فضائية «الجزيرة» الكاتب الصحفي عارف حجاوي وكان هذا الحوار [1].

- **بدايةً، السؤال الذي اصبح يتكرر الآن: هل انتقلت "الجزيرة" من ناقلٍ إلى صانعٍ للأحداث؟**
- إلى حد كبير نعم، هذا له حسنات وسيئات، من الحسنات **أن الإعلام يميل للتأثير ومن المحاذير أن يصبح طرفاً، أحياناً الأنظمة تُجبر الإعلام أن يصبح طرفاً، حين يغلق النظام عليك كل الأبواب، تغطيتك تبدأ من جانب واحد، دون أن يكون لك خيار[2]**. هذا حدث في مصر، إغلاق مكتب "الجزيرة" ومنع الناس من العمل معنا.

الخطر، أن تنزلقَ إلى أن تصبح طرفاً، وهنا فان الكوابح مهمة، شعارُ "الجزيرة" (شعار الرأي والرأي الآخر) أنقذها من مزالق الطرف الواحد، وشكل (الكوابح). أن يرى الفضائية السورية ويعكس ما فيها، أن يُحقق مقدم البرنامج مع الشاهد أو الضيف، والأسئلة التي يطرح، يُشكلُ نوعاً من الكبح.

تباين في تغطية الثورات العربية

بالنسبة لليبيا الكوابحُ كانت أقل، طبيعة هجمة النظام على شعبه، أذكر أن الإعلام مسموح، له إن كانت حقوق الإنسان معرضة (للانتهاك)، والأمور المسلم بها كالتدخين، أن يعمل برامج ضد التدخين أو التعذيب أو ضد نظام يعذب شعبه. دائما الإعلام يجب أن يكون يقظاً، النظام لا يساعد نفسه، (المقصود هنا أن النظام الليبي لم يساعد نفسه ما دفع الإعلام للتعاطي بصورة مغايرة مع الأحداث في ليبيا مقارنة بتعاطيه مع ما جرى في بلدان عربية أخرى) حسب رأي الحجاوي الذي يعود ويقول رداً على ذات السؤال: **نعم، "الجزيرة" خطتْ خطوات على طريق صناعة الحدث، أو توهم صناعته، هي تُشكلُ مرآةَ يرى المشاهدون أنفسهم، من هنا شعبيتها، ان الناس تماهوا معها.**

في ثورة مصر "حَسَسَت" الشارع (أي أن الجزيرة منحته إحساساً) أنه يسير في الطريق، كل حدث كان له خصوصياته، البوتقة السورية، وقوع النظام ضمن نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، ناس كثيرون حريصون على استقرار النظام السوري. في البحرين، بلد خليجي، هناك أكثر من اعتبار، التدخل الإيراني، اللحمة بين مجلس التعاون الخليجي، كلها لعبت دورا في التغطية، علما أن مكتبنا مغلق (في البحرين) قبل الإحداث بأشهر.

- **ولكن تبقى فكرة صناعة الحدث مثار جدل؟**
- الذي لا يصنع الحدث هو غير موجود، الإعلام له أثر، المهنة (**مهنة الصحافة**) **ملاكُها الصدقُ، وآفتها الهوى. الصدق يبيح لك أن تسعى للتأثير، هنا يأتي الهوى، والهوى قد يكون حزبياً، والصحافة الحزبية انهزمت. الصحافة الايدولوجية تفضي بسرعة للحزبية.**

[1] أجرى الحوار غازي بني عودة.

[2] التشديد هنا وفي مواضع لاحقة من المقابلة لنا.

- **ولكن متى يكون الهوى محموداً؟**
- الهوى المحمود (والتعبير لك) أراه بعنصرين: المال محدود، والإطار الوطني.

بالنسبة للمال: كل إعلام وراءه مال، إعلام وراءه دولة أو انه يعمل بمردود الإعلان لكنه محدوداً، القيدُ إسمه الصنعة، والصنعة الإعلامية هي القيد على المال، وأشبه لك ذلك بالخياط، والدي كان خياطاً وكان حريصاً على صنعته، ويعمل على أن تزبط البدلة (حتى لو اضطر لإعادة خياطتها) لان عنده هوس الصنعة، لم يكن يسمح لنفسه بغير ذلك. **وفي الصحافة يجب أن يحفظ الصحفي صنعته، وان يضع حدوداً وقيوداً، المواثيق التي تضعها المؤسسات الإعلامية والنقابات هي بعض القيود.**

الهوى الآخر المحمود، الوطن، الإطار الوطني له قيوده: يعجبني القيد البريطاني" نحن نبث بما لا يتعارض مع مصلحة الوطن" يقول القيد البريطاني. حتى نشرة الأحوال الجوية في الحرب العالمية الثانية خضعت لذلك وانصاعت لها أل "BBC" لان الإعلان عن حالة الجو قد يشكل فرصة للألمان لقصف بريطانيا مثلا.

كذلك الحال موجود في إسرائيل، رغم أنها ليست المثال الأفضل، ففيها يظهر القيد الوطني العام والتوافق عليه. في بلدنا إن جاءت صحافة ضد الوطن فان الكل يرفضها، هناك أحزاب تقول أنا الوطن، هذا غير محمود.

- **ماذا عن وثائق المفاوضات الفلسطينية التي عرضتها الجزيرة، وما أثارته هذه التغطية من انتقادات لها؟**
- **للجزيرة الحق أن تحصل على الوثائق بالطرق التي يحصل عليها صحفيو الاستقصاء، ويسعدني هنا أن صائب عريقات تفهم هذه الجزئية. النبرة في التغطية لم تكن على ما اشتهي، واقصد هنا نبرة المذيع، الإخراج، الموسيقى، وتخصيص البرنامج الإخباري لأربعة أيام لم يكن على قدر الحدث، الوثائق لم تحمل الجديد. لو كان لي أن أُوجه المذيعين لوجهتهم لنبرة هادئة، التقييم الإخباري، أنا مسكت أوراق المفاوضات ودرستها تحريريا، أُعطيتْ حيزاً أكثر مما تحمل من خبر جديد.**

على محمل آخر، جاء شعار "الجزيرة" لينقذها الرأي الآخر، صائب عريقات أدى أداء ممتازاً، بسبب ما بدا من ارتباكه لأنه متحدث احترافي، أحيانا يصبح أوتوماتيكي، الكلام السريع، والعبارات المكررة في هذه التغطية، ولاحقا، أكمل مع نصر يوسف وآخرين، هذا ساهم في توزين الصورة . قدم صائب عريقات عدة عناصر تحقق بداية التوازن.

- **ولكن ماذا عن المساحة التي أعطيتْ للطرف الآخر (السلطة ودائرة المفاوضات الفلسطينية) في ظل تخصيص أربعة أيام لهذا الملف؟ هل كانت كافية؟**
- المساحة التي أعطيت للطرف الآخر كانت كافية كما اعتقد، علما أن البعض امتنع (يقصد أن بعض المسؤولين الفلسطينيين رفضوا المشاركة رغم أن الجزيرة أعطتهم الفرصة لذلك).
- **بعد الثورات العربية، ماذا عن فتح باب الحريات، كيف اثر وسيؤثر ذلك على الإعلام العربي؟ هل ستبقى الجزيرة سيدة المشهد أو الموقف؟**
- أغرب شيء، لبنان وفلسطين، أكثرها استقرارا!

حرية الإعلام، أراها فولتير الثورة المصرية، الصحافة المصرية، الدستور المصري، الإعلام المصري الذي تجرأ ووسعَ، نطاق الحرية، وسجن، كما حصل مع إبراهيم عيسى لأنه قال إن الرئيس مبارك مريض، كان فولتير الثورة المصرية، نسبة اكبر في مصر قرأت أن "الملك عاري" ، هؤلاء دفعوا ثمنا، لم يكن عالي جداً، لان حكم مبارك كان منخوراً. الجمهور في مصر لم يكن يعتمد على "الجزيرة"، كنا أجرينا إحصاءً شمل ٢٧ ألف شخص قبل سنتين، مصر ولبنان نحن (الجزيرة) الأضعف فيهما من بلدان عربية أخرى. السببُ واضح، هناك قدرٌ معين من الحرية، وفي هذا الشأن، طلبت من أحد أن ينجز لي فيلما وثائقياً بعنوان "السقف العالي" عن الإعلام المصري، دنيا أبو زيد عملت فيلماً تنتقد فيه الإعلام المصري. كان سقف الإعلام المصري عاليا قبل الثورة، وكان قادرا على إبعاد المشاهد المصري عن "الجزيرة"، بقي أن تزول فكرة الإعلام الرسمي، لكن هذه قضية اقتصادية، كان وسيظل، والإعلام التونسي كذلك، أصبح الاختيار: إما الكبت المطلق أو حرية اكبر بكثير.

الساحة التي ننظر لها سوريا، الكبت المطلق موجود، يمكن أن يستمر، هناك فرق أن تقول الشيء ضاحكا أو عابسا المطلوب أن تقول عابسا: أنت أخطأت. مطلوب الإعلام الجدي العابس الذي ينتقد بأسماء، وليس التنفيس.

(يلمح حجاوي هنا إلى تجربة دريد لحام التي يراها البعض كنوع من التنفيس).

الحرية تزداد، لكن أن نخرق سقف تخلفنا، المعركة الأولى الثورة، الثانية: الدستور، الثالثة: التنمية أي عندما نخلق الثروة. في بعض البلدان حققنا الأولى وفي مصر يسيرون بالثانية، لكن سقف التخلف وسقف التنمية تكبح.

- **ماذا عن حال الإعلام الفلسطيني، أين هي نقاط قوته وضعفه الأساسية؟**
- الإعلام الفلسطيني هو أكثرُ حريةً من متوسط الإعلام العربي، مقيداتهِ بيتُ شعر قاله نجم (الشاعر المصري احمد فؤاد نجم) ساخراً: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. كل ما يفعله النظام مرتبط بالمعركة، هذا قيدٌ صعب (المعركة، الوطن..). **الإعلام الفلسطيني الرسمي على شاكلة الإعلام الرسمي المصري، الفاشل تماماً. "الجزيرة" ومثيلاتها عَرتهُ، الإعلام الرسمي عائق، لأنه فاشل، حين بدأت الإذاعة الفلسطينية، بدأت بـ ٧٠٪ (يستمعون لها) والإذاعة الإسرائيلية (٤٠٪)، هبطت الإذاعة الفلسطينية إلى ١٨٪ وبقي جمهور الإذاعة الإسرائيلية كما هو.**
- **هل الجمهور والشعبية الواسعة هي معيار أو مقياس الحكم على وسائل الإعلام؟**
- المشاهدة والاستماع من أهم المعايير، الكمُ هو البطل، مصر كان عندها الإعلام الثاني (النخبوي الجاد) أرى أننا نستطيع أن نقدم الإعلام الآخر. كان لدينا ٣٨ إذاعة ربما زاد العدد (اصبح عددها الآن نحو ٨٠ محطة) يمكن أن تكون بينها إذاعة نخبوية، وفيها ترفيه نخبوي، أعتقد أن هذا ممكن، وقد كان موضع نقاش، وفي مثل هذه الحالة العدد عدد الجمهور ليس السيد في الحكم على وسيلة الإعلام. ولكن عند الحديث عن الإعلام الجماهيري العدد هو السيد، في الجزيرة حتى الأمين نشملهم (هذا تراه مثلا في الترجمة الصوتية للمواد).
- **في ظل الحديث عن الإعلام الفلسطيني والانتقادات المتصلة بأدائه، فكرة جريدة "الحال" التي كنت أحد مؤسسيها، أُريدَ لها أن تكون نموذجاً يقود للغيرة والمحاكاة، هل حققت ذلك؟**
- "الحال" لها مسيرة طيبة (٦ سنوات)، الاختصار والمغايرة باستمرار، لكن الناس لم تغار، نجاحها كان محدوداً. لكن "الحال" "لم تنفخ الحقائب" (أي أن أعداد الجريدة لم تستخدم من قبل الباعة الذين يستخدمون الصحف لملء الحقائب ونفخها كجزء من عملية العرض والتسويق وليس قراءتها).

وماذا عن فكرة راديو "ألف" أيضا: " "الف" إذاعة جماهيرية وليست نخبوية، لم أزرهم كنت مقصراً. المال حال دون أن تقوم "ألف" نريد الإعلام الجماهيري على طراز الإعلام الجماهيري في أوروبا، مادة جماهيرية ودسمة، النص هو الأهم.

«فرسان الصورة» ..معرض لصحفيين فلسطينيين

نظم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة معرض صور بعنوان «فرسان الصورة» ضمّ مجموعة صور لعدد من الصحفيين الفلسطينيين أثناء تعرّضهم لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيتهم أحداثا مختلفة.

وأقيم المعرض في مقر جامعة القدس المفتوحة في رام الله في الثامن ايار الماضي بينما افتتح ذات المعرض في غزة في التاسع من ذات الشهر.

هذا وتنقل المعرض في فروع جامعة القدس في مدن رام الله، سلفيت، العيزرية، طولكرم، بيت لحم، جنين، الخليل خانيونس، رفح، شمال غزة، والمنطقة الوسطى.

مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام..المنطلق والجوهر

بقلم: عمر نزال

على طاولة البحث تمهيداً للإقرار، مشروعان لقانونين يخصان وضع الإعلام تم إحالتهما من مجلس الوزراء لدراستهما وإبداء الرأي تمهيداً لاعتمادهما، مشروع " قانون المجلس الأعلى للإعلام"، ومشروع " قانون المرئي والمسموع ". وبغض النظر عن الصيغة القانونية التي ستتبع، سواء صدرا كقانون بمرسوم رئاسي (كما جرت العادة منذ الانقسام وحتى الآن) أو أحيلا إلى المجلس التشريعي إذا ما التئم وتفعّل وفقاً لاتفاق المصالحة، فان الأهم يبقى مرتبط بفحوى ومضمون هذين المشروعين.

مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام

في هذا العدد، سنتناول مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام، على أن نتناول في العدد القادم، مشروع قانون المرئي والمسموع.

في البداية، نود الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للإعلام، هو مجلس مستحدث، يراد له أن يعوض دور وزارة الإعلام التي تتجه النية لحلها وإلغاء دورها أسوة بالتوجهات الدولية والعربية. وعليه فان السؤال الذي يطرح يدور حول ما إذا كان هذا التدبير مجرد تغيير مسميات واستحداثات إدارية، أم انه يأتي في سياق تعزيز حرية الرأي والتعبير، وصولاً إلى إلغاء كافة أشكال الرقابة على وسائل الإعلام، وبالتالي فقدان وزارة الإعلام أحد أدوارها ومهامها ما يعني عدم وجود جدوى من استمرارها، وذلك على غرار ما هو قائم عملياً في العديد من دول العالم وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وبعض الدول العربية مثل لبنان التي كانت السباقة لاستحداث المجلس الأعلى للإعلام.

ويبدو من نصوص وروح مشروع القانون الفلسطيني أن الأمر لا يعدو كونه تغيير مسميات، وإجراء "ديكوراتي"، حيث ينص المشروع على تحويل كافة موظفي وممتلكات وزارة الإعلام إلى المجلس الأعلى، أما الجديد المستحدث فهو تشكيل مجلس إدارة لمجلس الإعلام، من خليط من القطاع العام والخاص والأهلي، ولكن هذا المعطى الجديد شكلاً يبقى القديم على قدمه جوهراً، فمشروع القانون ينص على أن أعضاء مجلس الإدارة يُعينونُ إما من قبل الرئيس، وإما من قبل الحكومة، ما يعني بقاء التأثير السلطوي على المجلس، إضافة إلى أن بقاء الحكومة كمرجعية سياساتية وماليه للمجلس يفقده الاستقلالية الحقيقية، خاصة وان دور مجلس الإدارة، كسلطة تقريرية في المجلس الأعلى، لا يرقي إلى وجوب التنفيذ من قبل موظفي المجلس وأمينه العام، ما يعني عمليا تحوله لإطار استشاري غير ملزم، وبالتالي إبقاء دوره رهينة طبيعة العلاقة بينه وبين المجلس التنفيذي وأمينه العام.

ومن المهم التذكير أن فكرة تشكيل المجلس الأعلى للإعلام، مطروحة منذ زمن في سياق سياسة عامة لتحويل بعض الوزارات إلى هيئات أو مجالس (كما حدث في تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة) ما يشير إلى أن تشكيل مجلس أعلى للإعلام لم يكن هدفه الأساس تعزيز حرية الرأي والتعبير، وحرية عمل وسائل الإعلام والصحفيين، كما هو منتظر، وخاصة بعد الثورات العربية التي شكل إطلاق الحريات العامة وبضمنها حرية الإعلام احد مطالبها الرئيسة.

وتظهر قراءة مواد المشروع والتدقيق فيها، مجموعة من النقاط والملاحظات، التي تستحق التوقف عندها وهي:

أولاً: تنص المادة الثامنة من المشروع، على أن وزارة الداخلية هي أحد الأعضاء الدائمين في مجلس إدارة المجلس، ما يعني أن سيف الرقابة الأمنية سيبقى مسلطاً على عمل وسائل الإعلام، إلى جانب بقاء رأي وتوجهات وزارة الداخلية (بما تمثله مادياً ومعنوياً) سائدة ومسموعة، وبقائها على صلة مباشرة بكل ما يجري في قطاع الإعلام، في حين لا تمثل وزارة العدل مثلاً كجهة أكثر قرباً من القانون وتطبيقه.

ثانياً: فيما يتعلق بمنح التراخيص لعمل وسائل الإعلام، فان القانون لا يعالج احتمالية وجود تعارض بين الأمين العام والجهاز التنفيذي من جهة، ومجلس إدارة المجلس من جهة أخرى، ما يعني عمليا، بقاء عمل مجلس الإدارة تحت سقف ومزاجية الأمين العام والجهاز التنفيذي. ويتكرر هذا التناقض في المادتين الثامنة والثامنة عشر.

ثالثاً: لا يكفل مشروع القانون بشكل قاطع، ضمان حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات، ولا ضمان تمريرها إلى الجمهور، وهو حق كفله القانون الأساسي ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، فالمطلوب هو إلزام كافة الجهات وخاصة الرسمية منها، بإتاحة المعلومات للصحفيين والجمهور، **فالمشروع يكتفي بالإشارة إلى حق الوصول للمعلومات دون ضمان ذلك، والفرق شاسع بين هذا وذاك.**

رابعاً: يخلط القانون بين صلاحيات الأمين العام والمجلس التنفيذي من جهة، وبين دور القضاء من جهة أخرى فيما يتعلق بالرقابة على وسائل الإعلام وفرض العقوبات على المخالفين، إذ يجيز القانون للأمين العام اتخاذ إجراءات عقابية، شخصية ومالية، تصل حد الحبس

وفرض غرامات مالية دون الرجوع للقضاء، وفي هذا تعد واضح على سلطة القضاء، وتفويض صلاحيات قضائية لجهة تنفيذية، وهو ما يتعارض مع مبدأ فصل السلطات الوارد في القانون الأساسي.

خامساً: تنص العديد من مواد القانون على فرض عقوبات محددة، قاسية في معظمها، على وسائل الإعلام ومالكيها والعاملين فيها، وهذا ينطوي على مخالفة لقانون العقوبات من جهة، وتراجع في المسعى الهادف منع حبس الصحفيين على خلفية عملهم المهني من جهة أخرى. إضافة إلى أن القانون نص صراحة على إغلاق وسيلة الإعلام حال مخالفتها القانون، وهذا يعتبر عقاباً جماعياً للجمهور، وليس فقط لمالك الوسيلة الاعلامية أو العاملين فيها، إضافة إلى انعكاساته السلبية على التزامات وسيلة الإعلام وعقودها مع المعلنين والجهات الراعية لبرامجها.

في الخلاصة فان حل وزارة الإعلام، وتشكيل مجلس أعلى للإعلام بدلاً عنها بات ضرورة، ويعتبر تطوراً نوعياً، وخطوة على طريق تطوير واقع وسائل الإعلام وأدائها، وتعزيز حرية الرأي والتعبير والتعددية، وضمان المعرفة وحق الوصول للمعلومات، وهو ما يعزز دور الإعلام كسلطة رقابية رابعة، وكضامن لحق الجمهور في معرفة الحقائق، وعليه ولكي لا يكون مشروع القانون المطروح قفزة في الهواء، فانه يتوجب إعادة النظر فيه وتطويره بما يضمن تحقيق التطلعات، والمساعي الجادة لمواكبة المتغيرات الحاصلة انسجاماً مع ربيع العرب.

الإعلام المحلي يتقدم المشهد

بقلم: إيهاب الجريري

بعد أكثر من عشرين عاما على إطلاق أول فضائية عربية، وبعد أن استطاع المشاهد الفلسطيني أن يتحرر من سطوة المحطات التلفزيونية والإذاعية العربية والإسرائيلية الرسمية، التي سيطرت على المشهد الإعلامي منذ العام ٤٨ وحتى انطلاق أول إذاعة محلية خاصة في بداية التسعينات من القرن المنصرم، يعود الإعلام المحلي ليحتل بؤرة المتابعة بالنسبة للمواطن الفلسطيني. الشواهد على ذلك كثيرة، ما يفرض طرح السؤال الأهم بقوة: هل استغل الإعلام الفلسطيني المحلي هذه الحالة؟

حالة من الزحام الإعلامي العربي والمحلي

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية أطلقت عشرات محطات الإذاعة والتلفزة المحلية، وازدادت أعدادها كما هو حال الصحف والمجلات بشكل لم تشهده أي دولة عربية مقارنة مع تعداد السكان، وغدت فلسطين إحدى أكثر الدول من حيث عدد المحطات الإذاعية، وحافظت على الصدارة حتى عام مضى حيث تجاوزها العراق بعدد الإذاعات المحلية. لكن السؤال الدائم، ما الذي قدمه

الإعلام المحلي للجمهور الفلسطيني في ظل هذا الزحام؟ وهل قابل الكثرة رداءة وركاكة فيما يتم تقديمه؟

رغم كل الملاحظات التي يمكن أن تقال، استقطب الإعلام المحلي اهتماما جماهيرياً واسعاً خلال انتفاضة الأقصى، إلا أن هذا الاهتمام تراجع بشكل ملحوظ لأن الزحام الإعلامي لم يكن صناعة فلسطينية فقط، بل انه ترافق مع تزاحم عربي في الفضاء ربما يكاد يكون الأكبر من نوعه عالميا، فَتشتتَ المشاهد الفلسطيني (كما العربي) وبات اهتمام الجمهور مكرس للإنتاجات الإعلامية الضخمة والأخبار العاجلة والبرامج الترفيهية.

الجمهور الفلسطيني يعود للإعلام المحلي

هكذا بلغ الزحام الإعلامي أوجه خلال السنوات الخمس الماضية على وجه التحديد وبات لكل موضوع أكثر من قناة متخصصة، وسيطر التكرار والاستنساخ على الفضائيات العربية، وفي هذا الوقت بالذات استطاع الإعلام المحلي أن يؤسس لمرحلة تمتاز بمهنية أكبر، وقدرة أفضل على الإنتاج، ونقل المعلومة بدقة أكبر، رغم عدم تخلصه من العديد من الثغرات والسلبيات التي لا تزال تسجل على أدائه.

وأدى انشغال الإعلام العربي بما شهدته المنطقة العربية من مخاضات سياسية خلال السنوات الأخيرة، تحديدا منذ حرب العراق وحتى اليوم، الى حالة ملل وعزوف بين الجمهور الفلسطيني من مشاهدة ومتابعة أخبار وقضايا بعيدة نسبيا عن همومهم اليومية، وفهموا أكثر الفرق بين الابتذال والترفيه، ولم يعد يقنعهم اجترار البرامج والمواضيع والضيوف وحتى المقدمين. في وقت بدأ فيه الإعلام المحلي ينتعش مستفيدا بشكل نسبي من حالة الأمن وسيادة القانون التي سادت خلال السنوات الثلاث ووضعت حداً لحالة الفلتان الأمني وما ترتب على ذلك من اتساع مساحة حرية التعبير.

مؤشرات اهتمام الجمهور بالإعلام المحلي

استفاد الإعلام المحلي مما سبق، وبات يقدم أكثر فأكثر ما يهم المواطن، وساهم انتشار الإحصائيات المتعلقة بالإعلام والتعامل المهني مع معطياتها من حيث توظيفها في خدمة الإعلام واستهداف الجمهور.

ويظهر استطلاع للرأي أجراه مركز دراسات الشرق الأوسط (نشر في آذار ٢٠١١) أن نسبة اهتمام غالبية المحطات المحلية بالأخبار المحلية (بما فيها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي) تصل إلى ٧٨٪ بينما ينخفض اهتمامها بالترفيه الى ٢٠٪ فقط في حين يرتفع اهتمامها بالقضايا الاجتماعية إلى ٤٩٪ والاقتصاد المحلي إلى ٢٠٪.

ومن هذه الأرقام ندرك أسباب عودة الجمهور الفلسطيني المتزايدة لمتابعة إعلامه المحلي، وهي تقريبا نفس أسباب ارتفاع نسبة العزوف عن متابعة الإعلام العربي بشكل عام. فباستثناء فضائية "الجزيرة" الإخبارية التي وصلت نسبة مشاهدتها بين الجمهور الفلسطيني حسب ذات الاستطلاع الى ٣٠,٧٪، فإن تلفزيون فلسطين يحوز على نسب مشاهدة مرتفعة للغاية مقارنة بالسنوات السابقة وصلت ١٨,٢٪، وهي نسبة هامة في ظل المشهد الإعلامي الفضائي المزدحم، وفي ظل الإمكانيات المالية المحدودة، وهنا طبعا تبرز أهمية التقنيات وطبيعة الإنتاج.

وتراجعت نسبة مشاهدة قناة "الجزيرة" تحديدا بعد بثها ما سمي بكشف المستور عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حيث أن قسماً من الفلسطينيين بات لديهم موقف ضد القناة. فعند سؤال الناس عن المحطة وما إذا شاهدوها خلال الأسبوع الذي سبق استطلاع مركز دراسات الشرق الأدنى سالف الذكر أجاب ٢٥٪ بأنهم شاهدوا الجزيرة (كانت هذه النسبة تصل أحيانا إلى ٤٢٪)، و٢٠,٢٪ أجابوا بأنهم شاهدو قناة إم بي سي، و٢٠٪ أجابوا بأنهم شاهدوا تلفزيون فلسطين.

وفي حين يثق ٣٧,٥٪ بقناة الجزيرة فإن نسبة الثقة بتلفزيون فلسطين وصلت ٢٣,٥٪.

عدسة علاء بدارنة

وتصل نسبة استقاء المعلومات من الإذاعات الفلسطينية إلى ١٤٪ وهي نسبة جيدة إلى حد ما، لكنها لا تعبر تماما عن نسبة متابعة الإذاعات لأن الدراسة التي تحدثنا عنها تقارن استقاء المعلومات بين الإذاعة والتلفزيون، وفي حال تم سؤال الناس هل تستمعون إلى إذاعة محلية؟ فإن النسب ستكون غالبا مرتفعة. أما بخصوص مصدر المعلومات لدى الجمهور فأجاب ٣٤٪ بأنهم يستقون المعلومات من المحطات الفضائية العربية في حين أن ٣٢٪ أجابوا بأنهم يستقون معلوماتهم من التلفزيونات المحلية بما فيها تلفزيون فلسطين. أما عند سؤالهم عن اهم مصادر المعلومات لديهم فقد أجاب ٤٢٪ منهم بأن أهم معلومات لديهم يستقونها من المحطات الفضائية العربية وغير العربية، وقال ٢٤٪ ان أهم مصدر للمعلومات لديهم هي التلفزيونات المحلية بما فيها تلفزيون فلسطين، وأجاب ٨٪ منهم بأن الإذاعات تعتبر أهم مصدر للمعلومات لديهم.

كل ما تقدم يدل على حجم اهتمام الجمهور الفلسطيني بالإعلام المحلي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مساحة حرية التعبير في الإعلام المحلي قد اتسعت بشكل ملحوظ، فقد كان موضوع الفساد موضوعا محرما على وسائل الإعلام المحلية، لكن النقلة النوعية في موضوع الأمن الداخلي، وفي تفعيل دور القضاء، بالإضافة لما شهده الإعلام الرسمي وتحديدا تلفزيون فلسطين من نقلة نوعية، كل ذلك ساهم في رفع سقف حرية الإعلام، فباتت كل القضايا متاحة للحديث فيها بشكل موضوعي، وكلما زادت مهنية وموضوعية الإعلام المحلي زادت مساحات الحرية تدريجيا وطرقت أبواب حساسة أكثر فأكثر من قبل، ومن أمثلة ذلك قضايا التحرش الجنسي، القضايا السياسية الحساسة، والتي شاهدنا تلفزيون فلسطين الأكثر جرأة في تناولها، طبعا نتاج القدرة على تلمس المساحات الممكنة في الحديث الإعلامي.

إن العمل الذي تقوم به العديد من التلفزيونات المحلية والإذاعية الخاصة يشهد نقلة نوعية بكل معنى الكلمة وبالتالي فإن نتائج تلك النقلة تنعكس بشكل أو بآخر على حجم متابعة المواطن لوسائل الإعلام المحلية. وإن تدريب ورفع مستوى أداء وإمكانيات هذه المحطات سيزيد من نسب متابعتها واعتمادها مصدرا للمعلومات، وكلما اقتربت تلك المحطات من قضايا الناس اليومية كلما زادت نسب المتابعة لها. لكن الإذاعات والتلفزيونات المحلية لم تستفد بعد كما هو متوقع من هذه المرحلة الهامة، إما لقلة الإمكانيات، أو لعدم إدراك أهميتها لها.

جغرافيا اعلامية...

وسائل الاعلام تختفى من عاصمة الصحافة الفلسطينية

بقلم: جريس بصير

مدينة القدس، موطن الصحافة الفلسطينية وعنوانها الاوحد قبل قيام السلطة الفلسطينية، حقيقة باتت اقرب للذكرى والتأريخ، ما لا يقل عن ٢٠ صحيفة ومجلة صدرت في مدينة القدس قبل قيام السلطة، اليوم لم يتبق منها غير اثنتين: جريدة القدس والبيادر السياسي.

في القدس، ما كان الاحتلال يغلق جريدة او مجلة حتى تظهر اخرى، عملية تحد لم يستسلم فيها عشرات الكتاب والصحافيين الفلسطينين عن ابتداع وسائلهم للتغلب على اجراءات الاحتلال وقوانين الرقابة والترخيص لوسائل الاعلام.

هكذا ولد وصدر في القدس، طيف واسع من الصحف والمجلات السياسية والاجتماعية والثقافية بالعربية وبالانجليزية وحتى بالعبرية. دون منازع كانت المدينة، عاصمة الثقافة والصحافة كما عاصمة الأمل والحلم لكل فلسطيني، كانت قِبلةَ كل من يَودُ أن يخوض تجربة الاعلام، وظلت كذلك حتى مطلع التسعينيات، فيها صدرت صحف: القدس، والفجر، والشعب، والميثاق، ومجلة البيادر السياسي والادبي، والشراع، ومجلة الجديد وعدد من المجلات والصحف الاسبوعية والشهرية التي لم تعمر طويلا.

خلال السنوات الماضية تآكل هذا الارث تدريجياً، ولم يبق منه غير صحيفة القدس ومجلة البيادر السياسي، فالاهتمام والرعاية، لم تعد كما كانت في السابق يقول المُطلونُ على مشهد الاعلام في القدس.

إصدارات و ذكريات

الكاتب الصحفي حنا سنيوره يصف مدينة القدس بأنها "كانت مركز الثقافة والإعلام في فلسطين خلال تلك الفترة نظرا لازدهار الصحافة فيها".

ويستذكر سنيورة صحيفة "الفجر" التي عمل فيها قبل ان يتولى رئاسة تحريرها موضحاً ان الصحيفة كانت صدرت عام ١٩٧١ وكان يحررها بدايةً يوسف نصر ثم تولى رئاسة تحريرها محمد البطراوي تلاه رئيس الحزب **الشيوعي بشير البرغوثي**.

ويشير سنيورة الى العديد من أسماء الكتاب والصحفيين الذين عملوا في الصحيفة وتولوا ادارة تحريرها منهم: زياد أبو زياد، وحاتم عبد القادر، وعلي الخليلي وزياد ابو زياد الذي تولى مسؤولية القسم العبري في الصحيفة، ومن ثم تم بالاتفاق مع " الفجر" اصدار جريدة " الجسر" باللغة العبرية بهدف كسب الرأي العام الاسرائيلي والتأثير عليه.لافتا الى ان صحيفة "الجسر" كانت تصدر أسبوعيا وتوزع داخل اسرائيل.

وبجانب هذا صدرت في مدينة القدس في مطلع الثمانينيات أيضا صحيفة "الفجر الأدبي" لتشجع الثقافة التي تم إغلاقها عام ١٩٩٤، هذا اضافة لصحيفة "الفجر الإنجليزية" **وصحيفة "بلادي" مع سري نسيبة، و أصدرت ريموندا الطويل جريدة "فلسطين".**

ويعود رئيس تحرير البيادر السياسي الكاتب الصحفي جاك خزمو بالذاكرة الى السنوات التي سبقت احتلال القدس وخارطة الاعلام كيف كانت في المدينة، وكيف تطورت وتواصلت حتى مطلع التسعينيات (عشية قيام السلطة).

ويشير خزمو الى أن اربع صحف كانت تصدر قبل احتلال القدس وهي صحف " الجهاد والمنار والدفاع والدستور" التي دمجت وصدرت في صحيفتين هما **جريدة القدس** (تجمع صحيفتي الدفاع والجهاد) وصحيفة الدستور التي صدرت في عمان.

ويوضح ان " الاحتلال كان يريد صحيفة يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم وقد تحمل الراحل محمود ابو الزلف هذه المسؤولية الخطيرة وأصدر الصحيفة (القدس)" لافتا الى ان ذلك تم دون رضى أو مباركة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ضد اصدار صُحف في تلك الفترة والظروف.

وتوالى بعد الاحتلال صدور الصحف والمجلات حيث صدرت صحيفةُ "الشعب" التي ترأس تحريرها محمود يعيش (شريك ابو الزلف السابق في صحيفة الجهاد) كما يوضح جاك خزمو مشيراً الى ان اصدار صحيفة "الفجر" جاء **كنوع من التحدي لصحيفة "القدس".**

وما لبثت ان ظهرت موجة من الصحف والمجلات في اوائل السبعينيات حيث صدرت صحيفة " الفجر" ليوسف نصر، و"البشير" لابراهيم حنظل، و" الوطن" و" العمال" لكنها (باستثناء جريدة الفجر) لم تعمر طويلا.

هذا واصدر حنا سنيورة جريدة jerusalem Times الإنجليزية التي كانت تدعم ميزانيتها من منظمة التحرير ومن المساعدات المقدمة من الراحل ابو عمار حيث تواصل صدورها حتى العام ٢٠٠٤.

وفي اواسط السبعينيات (في شباط من عام ١٩٧٤) كان تم اختطاف الصحافي يوسف نصر (محرر صحيفة الفجر) لكن ذويه قرروا الاستمرار في اصدار الصحيفة التي اطلقها بشكل يومي، ليتواصل صدورها بعد اختطافه واختفاء اثاره.

وفي المقابل اصدرت سلطات الاحتلال ومن مدينة القدس ايضا صحيفة " الانباء" التي كانت تمولها الحكومة الاسرائيلية في محاولة منها لتوجيه الراي العام الفلسطيني، والتاثير فيه لكن الصحيفة قوبلت بمقاطعة شعبية ولم تشهد اي اقبال من الفلسطينين.

وبجانب هذا كانت تصدر من حيفا وتوزع في القدس صحيفة "الاتحاد" وكذلك " الغد الجديد" التابعتين للحزب الشيوعي الاسرائيلي علما أن "الغد الجديد" توقفت اوائل التسعينيات، وهي ذات الفترة التي شهدت كذلك غياب جريدتي "الشعب" و"الفجر" عن المشهد الاعلامي في القدس.

من الأدب الى السياسة

يقول جاك خزمو ان "البيادر السياسي" انطلقت في منتصف السبعينيات من رغبة بايجاد مجلة تأخذ الطابع الادبي بعيدا عن النشاط السياسي حيث أصدر مجلة " البيادر الادبي " في الاول من آذار عام ١٩٧٦ بصورة شهرية، موضحا انه وفي اوائل الثمانينيات وجد أهمية صدور مجلة فلسطينية على غرار "Newsweek " و "TIMES"، تركز على تحليل الخبر للقارئ دون أخذه من وكالات الأنباء.

وعليه فقد تقدم خزمو بطلب للحصول على ترخيص لاصدر ملحق سياسي لمجلة "البيادر الادبي" لكنه ما لبث ان شطب كلمة ملحق من عنوان الملحق، ليصبح الملحق مجلة "البيادر السياسي" التي صدرت بشكل اسبوعي، ثم نصف شهري لكنها عاودت الصدور أسبوعيا في تلك الفترة.

وصدرت في مدينة القدس في تلك الفترة مجلة " ألوان" التي اتخذت طابعاً ترفيهياً، وصدرت بشكل متقطع (كان يملكها يوسف نفاع)، وكذلك مجلة الشراع التي اصدرها مروان العسلي، وهي مجلة شهرية سياسية اجتماعية لكنها لم تستمر طويلا لأنها أغلقت وتوفى مروان العسلي.

وصدرت في القدس ايضا صحيفة "الميثاق" التي مثلت خط المعارضة الفلسطينية بعكس "البيادر السياسي" كما واصدر نزار الريس من غزة مجلة "الجديد" انطلاقا من القدس.

رقابة الاحتلال العسكرية تشمل الوفيات:

كل هذه الصحف والمجلات صدرت ونشط كتابها وصحافيوها رغم الرقابة العسكرية المشددة التي كان يفرضها الاحتلال على كل الإعلام الفلسطيني وكل ما يطبع في فلسطين.

ويقول جاك خزمو "الصحافة كانت تخضع لرقابة شديدة تشمل كافة الأخبار والاعلانات وحتى الوفيات، كانت تُفرضُ أيضا قيوداً على التوزيع من قبل الرقابة العسكرية الإسرائيلية، التي كانت مرتبطة بوزارة الجيش الاسرائيلية وقوانينها وقوانين الطوارئ.

واوضح " كان هناك لدى الرقيب العسكري الاسرائيلي ٤ أختام ، ختم مستطيل يعني ان المادة او المقال مسموح او مجاز، وختم مربع يعني انه مؤجل، وختم ثالث دائري بداخله مستطيل يعني التعديل، وختم رابع مثلث الشكل يعني شطب او منع نشر المادة التي يضع الرقيب العسكري هذا الختم عليها.

ومن الجوانب الهامة المتصلة بقرارات الرقيب العسكري الاسرائيلي، أن قراره المتصل بماذا ينشر وماذا يعدل او يحجب كان أحيانا يتأخر بعد أن تكون بدأت عملية الطباعة، ما يرغم ادارة الصحيفة او المجلة على اتلافها والا فان الاغلاق سيكون مصيرها.

وتم على سبيل المثال إغلاق مجلة "البيادر" لمدة أسبوعين ومنع توزيعها عام ١٩٨٦ لانها نشرت خبر قصف إسرائيل تونس دون إرساله للرقابة العسكرية فيما تم إغلاق جريدة "الفجر" عدة مرات لأنها تجاوزت قرارات الرقيب العسكري وهو ذات الأمر الذي تعرضت له مختلف الصحف والمجلات التي أغلق بعضها بصورة تامة وسحبت تراخيصها.

لماذا انقلب المشهد الإعلامي في القدس؟!

يرى جاك خزمو أن السلطة الفلسطينية بعد قيامها لم تشجع الصحافة في القدس، لافتا الى انه على النقيض من ذلك شجعت انشاء صحفيتين يوميتين في الضفة الغربية" الايام" و " الحياة الجديدة" وذلك بعكس ما كان سائداً قبل قيام السلطة حيث كانت منظمة التحرير تشجع وتدعم وترعى مختلف الانشطة الاعلامية والثقافية في القدس، ما شكل أرضية متينة لصدور عدد كبير من الصحف والمجلات التي لعبت دوراً بارزاً رغم اجراءات الاحتلال ورقابته المشددة عليها.

ويشير خزمو الى ان الرئيس الراحل ياسر عرفات كان يخصص أموالا وموازنات من اجل صمود القدس ويوفر الدعم لمؤسساتها الصحفية.

وقال:" عام ١٩٩٣، قبيل دخول السلطة بأشهر، تعرضت الصحافة في القدس لضربة كبيرة، توقفت صحيفتا "الفجر" و "الشعب" ومجلة "البيادر السياسي"، لكن البيادر عاودت الصدور، ووفرت السلطة الدعم لصحيفتي "الفجر" و "الشعب" اللتان ظلتا تصدران وتطبعان اعداد قليلة من أجل المحافظة على الوجود في القدس لكنهما (الفجر والشعب) توقفتا عام ٢٠٠٥ بعد ان رحل عرفات وتوقف تقديم الدعم لهذه المؤسسات من السلطة بحجة انها مؤسسات وهمية".

وعزا أسباب ذلك (أزمة الصحافة في القدس) "لان السلطة الوطنية تبنت اصدر صحفيتين يوميتين في الضفة الأيام و الحياة".

يصدر، وتعمل اليوم انطلاقا من مدينة القدس المؤسسات ووسائل الاعلام التالية:

- **صحيفة القدس.**
- **مجلة البيادر السياسي.**
- **صباح الخير يا قدس.**
- **جريدة المنار الالكترونية.**
- **راديو حلا.**
- **اذاعة صوت السلام all for peace**
- **مجلة Palestine-isreal journal**
- **عدد من المواقع الالكترونية منها موقع اعلام القدس.**

الخبرُ.. خدمة

بقلم: وليد بطراوي*

تابعنا، كصحافيين ومواطنين، أخبار اعادة فتح معبر رفح التي تناولتها وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية والعالمية، كيف لا وقد جاءت هذه الاخبار بعد سنوات طويلة من الاغلاق الدائم، والفتح الجزئي. لا شك ان خبراً كخبر فتح معبر رفح يلبي الشروط المهنية المتمثلة بالآنية، والاهمية، والقرب من الجمهور، والدقة وغيرها، ويجيب على الاسئلة الخمسة الرئيسية "ماذا؟" و"متى؟" و"اين؟" و"من؟" و"لماذا؟" ويذهب الى ابعد من كونه خبراً بسيطاً ليصبح خبراً مركباً بالاجابة على السؤال السادس "كيف؟" فهو "هرم مقلوب" تماماً كما شرح لنا استاذتنا ونحن على مقاعد الدراسة.

من الناحية النظرية الصرفة، فان تناول الاخبار بهذه الطريقة يحظى بمساحة لا بأس بها من صفحات الجرائد ومواقع الانترنت وساعات البث الاذاعي والتلفزيوني المحلي والفضائي. لكن ما تتناقلة وسائل الاعلام في غالب الاحيان لا يجيب على اهم الاسئلة: ماذا يعني ذلك للمواطن؟ سؤال لم نتعلم ان نسأله، لانه خارج صندوق تفكيرنا.

وبالعودة الى خبر فتح معبر رفح (على سبيل المثال)، فلم تنبئنا وسائل الاعلام الا بحقيقة فتحه والاسباب التي أدت الى ذلك، ثم اتبعتها باخبار الخلاف حول آليات العمل فيه، دون أن تخوض في تفاصيل هذه الآليات، ودون ان تجيب على أسئلة المواطنين المتعلقة بساعات عمله، والاجراءات اللازمة لتمكنهم من العبور، واذا ما كانت هناك اولويات للمرضى مثلاً، ولم تذكر لهم ارقام هواتف يمكن الاتصال بها للاستفسار. فوسائل الاعلام لم تقدم لنا خدمة، بل ابلغتنا بحدث. وحتى لو لم تكن تعنينا هذه المعلومات، فان وسائل الاعلام لم تقل لنا على سبيل المثال من هم أول مئة شخص دخلوا الى مصر. هل هم من المرضى، أم أشخاص أرادوا الخروج من قطاع غزة في نزهة؟

مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، لم يعد الصحافي اول من يعلم، بل قد يكون آخر من يعلم، ويستند في كثير من الاحيان الى أخبار تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي، ليقوم بنشرها، وفي كثير من الاحيان دون التحقق من صحتها، ليكون صاحب السبق الصحفي رسمياً، او ربما صاحب الخطأ الصحفي القاتل، لانه لم يتبع قاعدة "ان تكون ثانياً وانت على صواب افضل من ان تكون الاول وانت على خطأ".

اذاً كيف لنا كصحافيين منافسة مواقع التواصل الاجتماعي؟ الجواب بسيط، بان نحول الخبر من مجرد حدث الى خدمة نقدمها للمواطن، وذلك بتوفير المعلومات الاضافية التي تساعده على اتخاذ القرار في قضية معينة، وتشكيل رأيه تجاهها، والتصرف بناء على هذه المعلومات.

فنحن لسنا مجرد ناقلين دقيقين للاخبار، بل نسعى لان لا يقتصر مفهوم الدقة لدينا على أن نأتي بالوقائع على نحو صائب، بل ان نعطي القصة او الخبر الابعاد المختلفة، وان نذهب الى ابعد من ذلك، لنجيب على سؤال "ماذا يعني ذلك للمواطن؟"

وتزداد اهمية تحويل الخبر من مجرد حدث الى خدمة للمواطن في مناطق الصراع والنزاعات والاضطرابات والكوارث الطبيعية والازمات، كما هو حالنا في فلسطين التي تعاني من كل هذا، لانه علينا كصحافيين ان نفهم احتياجات الجمهور وان نوفر للمواطنين المعلومات الكافية التي قد تؤدي الى انقاذ حياة الاشخاص، واخبار المساعدات الانسانية التي تقدمها المؤسسات الاغاثية المحلية والدولية مثل توزيع الاغذية، وتأمين المأوى، والخدمات الصحية والطبية، وتأمين الماء وتوفير سبل النظافة والصرف الصحي، والتعليم، والدعم الزراعي، وحماية الافراد. اضافة الى تغطية اعمال الاغاثة الآنية قصيرة المدى والمستقبلية وصولاً الى "الشفاء الكامل"، الذي قد يؤدي الى عملية تنموية على المدى البعيد. ولا يقتصر دورنا على هذه التغطية فحسب بل وايضاً على مراقبة ورصد اعمال الدول ومنظمات الاغاثة الانسانية المحلية والدولية والوقوف على مدى التزامها بالقانون الدولي والمباديء الانسانية.

المتابع للتغطية الاعلامية حول الثورات العربية، (ابتداء من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وسوريا) لا يجد في هذه التغطية سعياً لتقديم خدمة للمواطنين، بل هي مجرد احداث، تحاول وسائل الاعلام تغطيتها بمهنية عالية، من خلال غربلة المعلومات، وفصل الحقائق عن الثرثرة او التكهنات او الشائعات ، والتأكد من دقة الوقائع والمعلومات من مصادر مختلفة، والاستناد الى رواية المراسلين الصحافيين، والحرص على تضمين جميع وجهات النظر والآراء بشأن الحقائق، وتجنب المواقف والآراء الشخصية التي تؤثر على تغطيته للاحداث، والتروي في النشر في حال عدم اكتمال المعلومات وإتضاح الصورة الكلية ، وتدوين كل ما يقال ويشاهد بدقة وبالتفصيل، وتقديم المعلومات بصورة واضحة ومفهومة خاصة في القضايا المثيرة للجدل بما يمّكن الجمهور من استيعابها.

في مثل هذه الظروف، فان **دور الصحافيين لا يقتصر على نشر الحقائق، بل انه وفي كثير من الاحيان يعطي الامل للجمهور وينقذ حياتهم ويتحول الخبر من مجرد حدث الى "شريان حياة"!**

* (نائب مدير شبكة «انترنيوز» في فلسطين)

المصالحة وانقلاب الصورة في الإعلام

بقلم: محمد أبو عرقوب

فشل الإعلام الفلسطيني في اختبار القدرة على الصمود المهني في وجه القوى ذات السطوة والسيطرة خلال سنوات الانقسام (منذ عام ٢٠٠٧) فانقسم وغدا حصصاً بين الساسة.

يوم ٢٠١١/٥/٤ كان يوم فرحة لشعب عانى من الانقسام، ويوم اختبار آخر للإعلام الذي فضح بنفسه حقيقة ما قدم لجمهوره خلال السنوات الماضية.

تصالح الساسةُ، لكن الإعلام الفلسطيني، لم يتصالح بعد مع جمهوره ورسالته.

بعض وسائل الإعلام، اعترفت دون تصريح، بالفبركة المفجعة، لما كانت تبثه من رسائل على حساب، الصدق في المعلومة، والدقة في الوصف، والمهنية التي تشكل أول مبادئ العمل الإعلامي الأخلاقي.

باختبار بسيط، لمستوى الصدق لتلفزيون فلسطين، تبدو النتيجة واضحة، فمجموعة "الانقلابيين، والميليشيات والعصابات والقتلة" أصبحوا " الإخوة في حماس" بعد الرابع من أيار (يوم توقيع المصالحة).

وفي المقابل فان " فئران السلطة الفلسطينية (كما صورهم فيلم كارتوني بثته قناة الأقصى التابعة لحماس) و"سلطة عباس العميلة وحكومة دايتون" تحولوا بقدرة قادر ليصبحوا "مظلةً للشعب الفلسطيني" خلال ساعات أعقبت التوقيع على اتفاق المصالحة!!

هكذا كان يوم إعلان المصالحة، اعترافاً صارخاً، من قبل قنوات الإعلام هذه، بان رسائلها الإعلامية، في السنوات الأربع الماضية بُنيت على فبركة مقيتة، كان ضحيتها الجمهور الفلسطيني.

ورغم المصالحة فان إعلام السلطة الفلسطينية المتمثل بالتلفزيون أساساً، طرح السؤال الواحد الأوحد يوم التوقيع وهو: " مادامت حماس وقعت على الورقة المصرية، دون أي تعديل، لماذا كل هذا التأخير والتعطيل؟" وهذا أمر أراد تلفزيون فلسطين منه أن يقنع الجمهور، بأن حماس رضخت للمصالحة رغما عنها، نتيجة الظروف الإقليمية، وهذا لا يهم فالطرفين تأثرا بما يحدث وفقد كلاهما حلفاءه العرب.

أما خطاب قناة الأقصى، التابعة لحماس فقد كان خطيراً يوم التوقيع على المصالحة، إذ ركز على فجوة، وتناقض بين خطابي مشعل وعباس ورؤيتهما لإنهاء الصراع مع الاحتلال. كما انهالت القناة بانتقاداتها على خطاب الرئيس عباس، الذي تحدث فيه عن فرص التفاوض مع إسرائيل والشرعية الدولية وغيره من النقاط التي اعتبرتها القناة، خارجة عن إطار الحدث الاحتفالي.

يمكن القول بأن أجواء المصالحة لم تنعكس على الإعلام الفلسطيني بتعديل مساره، وإعادته إلى عقلانيته المهنية، وهذا أمر طبيعي فقد انتكسَ الإعلام الفلسطيني سنوات أربع، لم يفلح خلالها من تقديم خطاب متوازن وشفاف، ما شكل انتكاسة حقيقية لحريات الإعلام، وحرية الرأي والتعبير في فلسطين، خاصة أن الإعلام الخاص في فلسطين وبالأخص، محطات الإذاعة والتلفزة المحلية في الضفة وغزة، انقسمت بين فئتين: الأولى انخرطت في معادلة هذا الصراع، والأخرى نأت بنفسها عن الشأن الداخلي، وفضلت التركيز على القضايا الاجتماعية والأخبار التقليدية فارضة على نفسها رقابة ذاتية شديدة.

وحينما أُعلنَ عن ولادة المصالحة الفلسطينية رسميا، وإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، تنفسَ الصحفيون الصعداء، خاصة من كانوا محكومين بسياسات ورسائل إعلامية غير مقنعة (لقسم منهم على الأقل) لأنها تجافي قواعد المهنية والموضوعية والنزاهة.

واهم ما جاءت به المصالحة. السماح لتلفزيون فلسطين بالعمل في غزة، والسماح لقناة "الأقصى" بالعمل في الضفة الغربية، والسماح بتوزيع الصحف الثلاث التي تصدر في الضفة "الأيام والقدس و"الحياة الجديدة" في غزة، والسماح لصحيفة "فلسطين" التي تصدرها حماس بالدخول إلى الضفة الغربية.

حتى اللحظة، الصحف الفلسطينية اليومية، التي منعت من دخول غزة، لم تعد إلى سابق عهدها في تغطيتها شؤون القطاع، كذلك فان تلفزيون فلسطين، لا يزال بحاجة إلى تغيير جذري في سياسته التحريرية، إذ انه ومنذ لحظة إنهاء الانقسام، بدأ بتوجيه البوصلة، تجاه غزة وكأنها هي وحدها، من عانت من قسوة الانقسام وتبعاته، هذا بالإضافة إلى أن تلفزيون "فلسطين" وان كان أقل حدة من فضائية "الأقصى"، إلا انه لم يصل إلى مستوى المهنية المطلوبة من تلفزيون الدولة في معالجة جميع القضايا المحلية بعيدا عن المواقف السياسية.

ولا يمكن إنكار حقيقة أن تلفزيون "فلسطين"، قطع قبل المصالحة بأشهر، بعض الخطوات الايجابية الخجولة، أبرزها تخفيف حدة اللهجة تجاه حركة حماس، والتركيز على البرامج الاجتماعية والخدمية، وقدم وجوها جديدة من الإعلاميين، بأفكار وبرامج جديدة ركزت على فلسطين التاريخية، وعلى الوضع اليومي للمواطن الفلسطيني في محاولة لمحاكاة همومه وقضاياه التي كان أهملها التلفزيون، الذي من المفترض أن يكون تلفزيون الدولة المنحاز لاحتياجات الجمهور الفلسطيني في الداخل والشتات.

تلك الخطوات الإصلاحية التي انتهجتها إدارة تلفزيون "فلسطين"، لم تقدم عليها فضائية "الأقصى" واستمرت في خطابها الإعلامي القائم على تشويه صورة السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وتلميع صورة حركة حماس وحكومتها. مع الأخذ بالاعتبار أن الخطوات الإصلاحية التي خطاها تلفزيون "فلسطين" لم تصل بعد إلى السياسية التحريرية المتعلقة بالأخبار.

أما فضائية "الأقصى" فلا تزال حتى اللحظة تتحدث عن السلطة الفلسطينية بتعبير "سلطة رام الله" وتقدم مواقف سياسية تتناقض كثيرا مع ما تقدمه السلطة ورئيسها محمود عباس.

ويظهر تحليل الرسالة الإعلامية التي يتبناها الإعلام الفلسطيني التابع لطرفي الصراع صورة ضبابية سياسياً وإعلامياً، فحتى اللحظة لم تعمل وسائل الإعلام، التي تورطت في التحريض وأصبحت طرفا في الانقسام على الخروج من هذا المأزق، كما وان وسائل الإعلام تلك، وان خففت من حدة خطابها، بعد المصالحة، إلا أنها لا تزال جاهزة للتصعيد إذا ما تعثرت المصالحة بين فتح وحماس، ما يكشف افتقار فلسطين للإعلام الحر المستقل، وغلبة الإعلام الحزبي على المشهد.

ويكشف الانقلاب (في التغطية الإعلامية)، الذي حدث مباشرة بعد إعلان المصالحة، غياب السياسات التحريرية الثابتة التي يفترض أن تكون بمثابة دستور عمل، لا يتأثر بالبيئة المحيطة على حساب الصدقية والمهنية.

ومما يكشف عمق المشكلة أنه وعلى الرغم من أن قطاع الإعلام الفلسطيني، لديه مواثيق للشرف الصحفي، وأخلاقيات العمل الإعلامي إلا أنها ليست للاستخدام.

أمام ما سلف، ليس أمام الإعلام الفلسطيني الذي ابتعد عن ابسط شروط المهنة طوال ٤ سنوات غير الاعتذار صراحة من جمهوره عن غياب الصدقية فيما قَدَمَ للناس، والالتزام بمعايير المهنة في العمل لمنع الانزلاق في ذات الاتجاه مجددا.

من تونس إلى سوريا..

الإعلام التفاعلي والثورة العربية

بقلم: هاني حبيب

تتحدث الأوساط الإعلامية عن " الإعلام الجديد" لوصف ثورة التكنولوجيا الرقمية على صعيد الإعلام والمعلومات، على أني أرى أن مثل هذا الوصف قد عفا عليه الزمن، إذ لم يعد هذا الإعلام جديداً، انه الإعلام الحالي، السائد، فقد كان جديداً قبل عدة سنوات، أما الآن فهو الإعلام الذي نعيش معه.

العالم لم يعد مجرد قرية صغيرة، كما يحلو للبعض وصفه، بل بات بحجم شاشة الهاتف المحمول، بعد أن سهلت الثورة الرقمية سبل الاتصال بين مختلف الوسائط التقنية الحديثة.

لقد ألغت هذه الثورة، المسافات، لكن تأثيرها الأهم يتمثل بإلغاء الزمن، فأنت لا تكتفي فقط بالإطلاع على حدث ما لحظة وقوعه، ولكنك (وهو الأهم)، تتفاعل معه، وتنضم بذلك إلى أعداد هائلة من تفاعلات وانفعالات الآخرين.

أنت لا ترى وتسمع فحسب، بل أنت "شريك" في الحدث الذي يجري في أي بقعة من الكرة الأرضية على اتساعها وفروق التوقيت التي اختفت تماما لحظة الاتصال.

في إحصاءات قياس تطور الثورة الرقمية، كانت البلدان العربية تأتي في مؤخرة دول العالم، من حيث عدد ووسائل الاتصال الرقمية، ومدى استخدامها، لكن أحداً لم يهتم بقياس من نوع آخر ثَبُتت ضرورته، وهو قياس مدى تأثير هذه الوسائط على المجتمع وقدرته على الاستعانة بها للتغيير والتطوير.

هنا، تأتي التجربة العربية، لتضع هذه المنطقة المنسية من العالم في طليعة المجتمعات التي سَخَرت الثورة الرقمية من أجل ثورتها على الظلم والاستبداد والاستغلال، هذه المنطقة التي اعتبرت الأقل إسهاماً، من حيث الاستخدام العددي لوسائل الاتصال الحديثة، هي ذاتها التي تمكنت من تسخير الثورة الرقمية لصالح الثورة الشعبية.

ولعل هناك من أصابته الدهشة، عندما بدأت تونس ثورتها، البعض قال: إنها ليست الدولة الأكثر بطشاً واستبداداً في الوطن العربي، لكن الثورة الرقمية التي أدت إلى إزاحة الاستبداد بدأت منها، لكي تنتشر لاحقا في معظم مناطق العرب ودولهم، (البعض اعتبر أن الأمر مجرد صدفة، بالعودة إلى الصفعة التي تلقاها "البوعزيزي" وما تم بعد ذلك)، **فتونس تتصدر الحالة الرقمية العربية، وبدأت قبل غيرها، (حتى مقارنة مع الدول العربية النفطية) في اعتبار الثورة الرقمية والحراك التكنولوجي، كما أقامت منبر "مجتمع المعلوماتية، واحتلت المركز الأول، على كل القارة الإفريقية، حسب تقرير منتدى دافوس حيث تأتي تونس بالتوازي مع إيطاليا والهند وروسيا.** وإذا ما أضيف هذا العامل مع العوامل الأخرى، كالأمية والفقر والفساد وغيرها من أركان المبررات للثورة، فإن الحراك الاجتماعي يصبح قادراً على الانطلاق وهذا ما حدث فعلا.

وإذا كانت تونس الأولى في استخدام العوامل الرقمية، فإنها أيضا الأولى في استخدام السلطات الحاكمة – قبل الثورة – لوسائل

الحد من استخدام وسائلها، فقد كانت تونس، الأولى في قدرة النظام على استخدام الوسائل التقنية لمنع وحجب المواقع الاجتماعية وقطع الانترنت، كما تقول منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها للعام ٢٠١٠، مع ذلك، فإن اعتماد الثورة الرقمية لدى جمهور واسع من التونسيين، وجد دائما السبل الأكثر تقنية في التغلب على وسائل النظام في الحجب والمنع، الأمر الذي أوقع السلطات في فخ الثورة الرقمية التي كانت تعتقد أنه بالإمكان السيطرة عليها.

اعتماد تونس على الثورة الرقمية، لم يحقق لشعبها السبق في إشعال نيران الثورة فحسب، بل إنها أسهمت إسهاما أساسياً في تغيير المنهج التقليدي لطبيعة الثورات التي اعتمدت على العنف، إذ أن **الثورة التونسية أرست قاعدة جديدة في طبيعة هذه الثورات من حيث اعتماد الثورة السلمية في مواجهة آلة القمع الدموية لدى النظام، وهذا المنهج الذي سارت عليه باقي الثورات العربية اللاحقة، باستثناء ليبيا، لأسباب عديدة منها تخلف بنى الثورة الرقمية، من ناحية وطبيعة النظام الليبي** الذي لا نظير له على مستوى العالم، ولعل صمود الثورة اليمنية، رغم آلة البطش، واستمرارها في سلمية تحركها، يعتبر نموذجا لا بد من أن يسجل للشعب اليمني المسلح بطبيعته، غير أنه لم يعتمد إلا على قوة الثورة السلمية لتحقيق أهدافه في التخلص من النظام الاستبدادي.

وإذا كانت الثورة التونسية اعتمدت على الثورة الرقمية لتنظيم أداء الثورة، إلا أن الأمر لم يتجاوز هذا الأمر، وهنا تأتي الثورة السورية، كي ترفع من شأن الثورة الرقمية في تجاوز هائل لاستخدامها على مستويات مختلفة، يتجاوز التنظيم إلى التحول إلى مصدر وحيد تقريبا للمعلومات حول مجريات الثورة، وذلك على ضوء منع النظام وسائل الإعلام العربية والأجنبية، ومنظمات حقوق الإنسان، من العمل على كافة الأراضي السورية. هنا برزت الثورة الرقمية، كي تعوض الثورة من خلالها النقص المتعمد في وسائل الإعلام التقليدية، واستخدمت الهاتف المحمول أساساً في تغطية كافة مجريات وأنشطة الثورة وحراكها. ولم تكتف بذلك، بل إنها ومن خلال نفس الوسائط

اسلحة الثوار في الألفية الثالثة !!

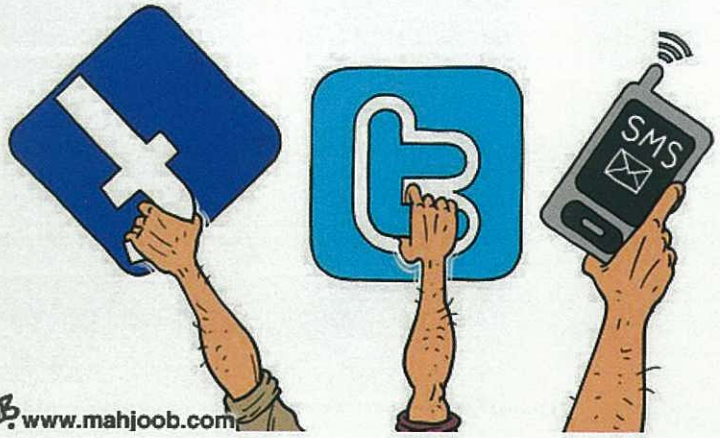

من اعمال الفنان عماد حجاج

قامت بالرد على ادعاءات النظام في حالات عديدة، بحيث أمكن أن يتحول الناقل للصورة والصوت، ليس إلى مجرد مراسل صحفي، ولكن أيضا إلى رأي مؤثر لدحض أبواق النظام، وهناك أكثر من حالة لتأكيد هذا الأمر، فعلى سبيل المثال، قالت أبواق النظام إن القوات العسكرية والأمن، انسحبت من درعا بعد حصار استمر لأكثر من عشرة أيام، أحد "المراسلين" دحض هذا الادعاء على الفور، عندما نقل صورة عن دبابة بالقرب من الجامع العمري، وعندما ردت السلطة بأن هذه الصورة قديمة، قام "المراسل" بالتقاط صور أخرى، تظهر بها مئذنة الجامع والدبابة وجريدة البعث، موضحا تاريخ الجريدة.

ومن درعا أيضا، نفت السلطات في بداية الأمر وقوع مجزرة أدت إلى مقبرة جماعية، تم تصوير هذه المقبرة، غير أن السلطات ادعت بأنها صورة أرشيفية من خارج سوريا، رد "المراسل" بصورة إضافية تظهر فيها المقبرة، وبجانبها جرافة تحمل لوحةً مكتوب عليها درعا إضافة إلى رقمه.

ولأن السلطات، كانت دائما تشكك بالصورة المنقولة عبر الجوال، والقول بأن الحدث ليس سوريا، وأنها صوراً أرشيفية، لاحظنا كيف تجاوب المحتجون مع الأمر، عندما أخذت المظاهرات تتعمد رفع لوحة يكتب عليها مكان وتاريخ المظاهرة في طليعة الحراك الشعبي، وما يعنيه ذلك من دلالة أساسية في سياق، الثورة الرقمية حيث أن المتلقي، لم يعد مجرد متلق ومرسل عفوي، بل يشارك ليس بالرأي، بل بالفعل ويتجاوب مع ضرورات اللحظة. وبعد أن نزحت جموع الشعب السوري إلى لبنان في قرية تلكلخ، ادعت السلطات أن هذا هو موسم الزيارات، بين الأقارب من القرية، والأقرباء في وادي خالد اللبنانية. وكان الرد بالصور، جموع من النازحين تعبر معابر غير شرعية، يحملون الأمتعة والجرحى وعلى وجوههم ترتسم معالم الهلع والخوف، الأمر الذي يبدد كل حديث عن الزيارات الودية للأقارب.

ولعل أهم ما في الأمر، أن الصور المنقولة عبر الهاتف الجوال عن الثورة السورية، تحوز على ثقة المتلقي تماما، ويبني رؤيته وموقفه بناءً عليها، في ظل عدم الثقة عموما بالإعلام الرسمي السوري، خاصة في ظل اندلاع الثورة. ولعل هذه الميزة، ما كان لها أن تتحقق لولا عسف النظام ومنعه وسائل الإعلام المستقلة، عربية وأجنبية، من تغطية الأحداث، هي "نعمة" من نعم عسف السلطات، مع أنها مجبولة بدماء الضحايا الذين واجهوا الدبابات والشبيحة وأجهزة الأمن بصدور عارية إلا من إيمان مطلق بانتصار الثورة.

نقابة الصحفيين في الميزان

بقلم: غازي بني عودة

لا تزال الصورة السلبية لنقابة الصحفيين وعجزها، وأجواء الانتخابات الأخيرة التي قادتها السياسة حاضرة، وجزءاً من تحديات وُضعت على طاولة الهيئة التي انتخبت لنصف دورة، ولمهمة محددة، في شباط ٢٠١٠.

الشهور الـ ١٦ التي انقضت على انتخاب الهيئة الحالية لنقابة الصحفيين، لم تفلح في تبديد صورة سلبية وقاتمة، تغذيها مسيرة ١٨ عاما من الأداء الفاشل للنقابة.

ملفات النقابة كثيرة، كبيرة، ومعقدة، أبرزها العودة لسؤال نخشى طرحه: هل كان لدينا جسما نقابيا كي نصلحه؟ أم أننا كنا أمام ضرورة بناء مؤسسة لم نتسلم منها غير اسم ومسيرة مشوهة؟ يقول لسان حال أعضاء الهيئة المؤقتة لنقابة الصحفيين؟!

وفي المقابل، الصحفيون انتظروا طويلاً دون اطار يجمعهم، وفقدوا الثقة بنقابتهم أو كادوا، ما يجعل تطلعهم لطلاق قطعي، وانقلاب فوري، يَنسفُ كل ما اتسمت به مسيرة النقابة خلال المرحلة السابقة من عجز وسلبية أمراً مبرراً ومفهوماً.

قد تبدو مطالب الصحفيين بسيطة، نقابة مستقلة تدافع عن حقوق أعضائها والمهنة، لكن ذلك لن يتحقق بسهولة، ولن يتم بسرعة يحلمُ بها من مَلَ الانتظار، ما يفتح أبواب انتقاد بلغ حدود الاتهام او التواطؤ بين الصحفيين وهيئتهم النقابية إزاء ما تحقق وما يجب فعله.

هكذا ظل السؤال يتردد بحدة وبأعلى صوت: ماذا قدمت النقابة لأعضائها خلال الفترة الماضية؟ هل أسست لطلاق مع المرحلة أو الحالة السابقة؟ هل تراجع نفوذ السياسي ورجل الامن أم أن مشهد شباط ٢٠١٠ سيتكرر في اب ٢٠١١؟ هل قدم الصحفيون ما ينبغي لتمتين نقابتهم أم أن ذلك مهمة حصرية لممثليهم؟!

بعض الصحفيين يقولون ان النقابة لم تقدم لهم ما يشجعهم او يغريهم للالتفاف حولها، ما أبقى سجل العضوية محصوراً بنحو ٢٥٠ عضواً، اما هيئة النقابة فترد على ذلك بالقول: ان معظم الصحفيين والصحفيات لم يكلفوا أنفسهم مجرد تقديم ملفاتهم لتثبيت عضويتهم كما يفترض، وأن عدد من فعلوا ذلك اقتصر على نحو ٣٠٠ من بين أكثر من ٧٠٠ شاركوا في الانتخابات الأخيرة!!

الصحفيون يقولون، ان النقابة لم تثبت حضوراً فاعلاً في العديد من المجالات النقابية الداخلية، وتلك المتصلة بما ينتظرونه منها، لكن هيئة النقابة تعود للمؤتمر الذي انتخبها وتقول بأنه حدد لها مهمتين رئيسيتين: مسألة العضوية والنظام الداخلي وأنها أنجزتهما، بل وعملت على عدة عناوين إضافية أخرى.

معيار القياس أو التقييم الذي يستند له كل واحد من الطرفين (هيئة النقابة، والاعضاء) ربما يكون هو أساس الخلاف والاختلاف في الحكم على أداء الهيئة المؤقتة لنقابة الصحفيين وما يُنتظرُ منها.

"مدى الإعلام" تحاول في هذا العدد أن تُسلط الضوء على حصاد عام وأربعة شهور من عمر الهيئة التي تستعد (او هكذا يفترض) لتسليم مهامها بعد نحو شهرين، في اب المقبل.

ملفان: العضوية والنظام الداخلي

"لقد تم انتخابنا لنصف دورة، والهيئة عملت خلال ١٦ شهرا على ملفين هما: العضوية والنظام الداخلي، ويمكن القول بأنها "نجحت وأخفقت" يقول **أمين سر هيئة نقابة الصحفيين الفلسطينيين صالح مشارقة.**

"لم تتسلم الهيئة المؤقتة من الهيئة السابقة للنقابة غير " ٨ أوراق تضم قائمة بأسماء صحفيين، عدد كبير منهم ليسوا صحفيين" يضيف مشارقة، لافتا إلى أن هيئة النقابة الحالية أضافت معايير جديدة للعضوية التي شكلت لها لجنة خاصة تتألف من ١١ عضوا كُلفت بمتابعة تثبيت عضوية الصحفيين.

لجنة العضوية أقرت واعتمدت جملة من المعايير والشروط لمنح عضوية نقابة الصحفيين، وبدأت بإعادة تثبيت عضوية الصحفيين (الأعضاء المسجلين في النقابة أو القدامى) قبل أن تذهب مع نهاية حزيران الجاري لفتح الباب أمام تنسيب الصحفيين الجدد.

عضوية "حماس" في النقابة

وتتعرض النقابة للانتقاد فيما يتعلق بإعادة تثبيت العضوية، وكيف سارت هذه العملية في قطاع غزة على وجه التحديد، وما إذا كان تم التعاطي بموضوعية مع من ينتمون لحركة حماس في كل من الضفة وغزة، وهذا أمر تتباين وتختلف فيه الأقوال والتفسيرات وكذلك التبريرات.

ويؤكد مسؤولون في هيئة النقابة أن العملية تمت حتى الآن، بموضوعية ومهنية، إلا أن ذلك لا يُخفي تذمراً وانتقادات بشأن عضوية النقابة، وخاصة بين الزملاء في قطاع غزة.

أمين سر النقابة صالح مشارقه يؤكد أن " باب العضوية فُتحَ أمام الجميع استنادا لذات المعايير والإجراءات ودون أي تمييز، لا قيود على عضوية أحد بسبب انتمائه الحزبي، او مكان عمله في مؤسسة قد تتبع هذا او ذاك من الأحزاب ".

الصحفي سامر خويرة الذي يعمل مراسلا لفضائية القدس في نابلس، وهو واحد من عدة زملاء تعرضوا للاعتقال والاستجواب أكثر من مرة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، يتفق مع ما قاله مشارقة بشأن العضوية ويقول:" فيما يتعلق بالعضوية فإنني وزملائي في فضائية القدس حصلنا على عضوية النقابة وبطاقتها، ولم نلمس أي إجراء تمييزي يتعلق بالميول السياسية او مكان العمل".

وبينما يبدي خويرة رضاه من تعاطي النقابة مع مسالة العضوية في الضفة، الا انه لا يخفي امتعاضه من ضعف دورها وتلكؤها في الدفاع عن قضايا الصحفين الذين استمرت عمليات استدعاء واحتجاز بعضهم والتحقيق معهم من قبل اجهزة الامن ويقول:" النقابة كانت مقصرة في هذا الجانب، فعلى سبيل المثال كنت استدعيت والزميل نواف العامر يوم ٢٠١٠/١١/٣٠ من قبل المخابرات الفلسطينية، وتم احتجازي من الثامنة صباحا وحتى السابعة مساء ولم يتدخل احد أو يتصل او يستفسر عن ذلك".

ويرى خويرة **ان نقابة الصحفيين لا زالت تتوجس من التعامل مع هذا الملف وتنطلق من فكرة انه "ربما يكون تم استدعاء الصحفي أو احتجازه على خلفية أمنية أو غير ذلك وليس لكونه صحفي".**

النقابة بين الضفة وغزة:

وبينما تمت مطالبة الصحفيين في الضفة بتقديم طلبات جديدة تفرض توفر جملة من الشروط والوثائق لاعادة تثبيت عضويتهم في النقابة، الا ان الامر كان مغايرا في غزة، فقد اتبعت النقابة الية مختلفة لإعادة تجديد عضوية الصحفيين في القطاع، لقد اعتمدت على الملفات والوثائق الموجودة لديها لتقرر من سَتُثَبت عُضويتهم.

ويوضح عمر نزال عضو الامانة العامة للنقابة أن فرع النقابة في قطاع غزة كان لديه ملفات للأعضاء، وقد تم الاستناد لها في إعادة تثبيت العضوية بعكس الضفة التي تمت فيها مطالبة الصحفيين تقديم طلبات جديدة مرفقة بعدد من الوثائق لتجديد عضوياتهم خاصة وان الهيئة في الضفة " لم تتسلم من سابقتها أي شيء".

ورغم ما قد يحمله هذا التفسير من منطقية، إلا أن اتباع أسلوبين في معالجة ملف واحد من قبل النقابة يثير العديد من التساؤلات والشكوك المشروعة، عوضا عن أنه يتيح ابقاء باب عضوية النقابة مغلقا أمام الصحفيين الذين ينتمون لحركة "حماس" وآخرين بالطبع، هذا ناهيك عما تمثله هذه الثنائية في التعامل مع كل من ملفات الضفة وغزة من تكريس وتعميق لحالة الانقسام المؤسساتي والمجتمعي.

ويقول نزال :"**في الضفة تقدم صحفيون من حماس خلال فترة تصويب العضوية، وتم التعامل معهم على قدم المساواة، والان سيتم فتح باب العضوية لانتساب الصحفيين الجدد، وهذا يشكل اختباراً للنقابة من حيث التعاطي مع الصحفيين الجدد في غزة**، مؤكداً تمسك واصرار اعضاء لجنة العضوية على مهنية التعاطي مع الجميع وفقاً لذات المعايير التي وضعت للعضوية".

ومن المقرر ان تفتح النقابة الباب لانتساب الاعضاء الجدد نهاية حزيران الجاري، وذلك بعد ان انتهت الفترة المخصصة لتصويب عضوية الصحفيين (القدامى المسجلين في النقابة).

- انتخبت الهيئة الحالية لنقابة الصحفيين في شباط من العام ٢٠١٠ لنصف دورة (تنتهي في آب القادم) وكلفت بمهمتين رئيسيتين هما انجاز نظام داخلي جديد للنقابة وغربلة العضوية.
- لم تتسلم هيئة النقابة الحالية من سابقتها (في الضفة) غير ٨ أوراق تضم قوائم أسماء اعضاء، الجزء الأكبر منهم ليسوا صحفيين كما تؤكد.
- مقابل شح الوثائق التي تسلمتها الهيئة المؤقتة من سابقتها فانها تسلمت ميراثا سخيا من الالتزامات والديون، لم يفصح احد عن ذلك بصورة رسمية وكاملة، لكن بعض المصادر اكدت أن النقابة مطالبة (على سبيل المثال) بتسديد نحو ٣٠ الف دولار نصفها عبارة عن أجور لمقرها القديم.
- إحدى تداعيات هذا الميراث أدت إلى حجز نحو ٨ الاف يوور في حساب نقابة الصحافيين بعد ان رفعت موظفة عملت في النقابة السابقة قضية تطالب فيها بمستحقات لها.
- بعد نحو شهر من الانتخابات التقى الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض هيئة النقابة الحالية حيث قدم الرئيس لها انذاك مبلغ ٢٠ الف دولار لتغطية اجور ومستلزمات المقر.
- أجريت الانتخابات السابقة بناء على نظام مؤقت، تضمن بدعة المجلس الإداري، وقد فرض على الصحفيين لإتمام العملية الانتخابات ووضع حد للمرحلة السابقة فيما شكلت مسالة انجاز نظام داخلي جديد للنقابة مهمة رئيسة للهيئة المؤقتة.
- من اللافت أن النظام الجديد لنقابة الصحفيين اغفل او تجاهل فكرة المجلس الاداري للنقابة (وهو هيئة وسيطة تم ابتكارها في الانتخابات السابقة) كجزء من الحسابات الفصائلية وسبل الترضية حيث لم يكن لمثل هذه الهيئة داع وظيفي او نقابي عملي.

وعليه فان نقابة الصحافيين تقف الآن أمام اختبار حاسم، خاصة بعد المصالحة، ما سيجعل عدم فتح باب العضوية في قطاع غزة (وفقا لذات المعايير المقرة والمعلنة من لجنة العضوية) امراً غير قابل للتبرير، وسيذهب بالنقابة الى فئوية خالصة.

ويقول مشارقة بهذا الشأن: "أعترف أننا نتحمل المسؤولية (بشأن عضوية غزة) لكن المعضلات اليومية خلال الفترة التأسيسية كانت تَهدُرُ الفرص، فالبيانات الاتهامية التي توالى صدورها (طالني شخصيا عدد منها، كما طال زملائي المنتخبين) وحجم التوتر، قد أحبطت فكرة المهنية ولم تسمح لها بان تَمُر".

ويضيف: " **نأمل خلال الشهور الثلاثة القادمة أن يتم الاتفاق على فتح باب العضوية لاستيعاب الصحفيين من غزة وفقا للمعايير التي عملنا عليها بشأن من هو العضو، وليس من هو الصحفي**".

وفي المقابل فان رئيس منتدى الاعلاميين في قطاع غزة عماد الافرنجي يرى أن اساس الاشكالية يكمن في أن "البعض لا يريد مشاركة احد، ويريد من الاطراف الاخرى أن تكون مجرد ديكور، هذا ربما تقبله بعض الجهات، ولكن ليس جميعها" موضحا أن "أكثر من نصف الصحفيين في قطاع غزة موجودون خارج النقابة حاليا، وانه يتم الان تنسيب المحاسيب واصحاب اللون السياسي الواحد، والباقي يتشككون منهم، وبعضهم يمنح بطاقة تعريف".

ويضيف الافرنجي: " حتى رسوم العضوية مختلفة بين الضفة وغزة (١٠٠ شيكل في الضفة و١٥٠ في غزة) وهناك موتى لا زالوا اعضاء في النقابة، كما تم فصل ومنع العضوية عن اخرين يمنحهم القانون الحق في الحصول عليها، ومن بينهم أناس يحملون درجة الدكتوراة في الاعلام (مثل الدكتور احمد حماد، وجواد الدلو، وحسين ابو شنب) هذا في الوقت الذي لا زال البعض يحمل عضوية النقابة رغم انهم يعملون في مهن اخرى منذ سنوات طويلة، ثم لماذا لا زال هناك اعضاء من الاجهزة الامنية والاحزاب في النقابة".

وفي سياق متصل كان نقيب الصحافيين عبد الناصر النجار أكد في حديث مع تلفزيون "وطن" قبل نحو شهر (اواسط ايار الماضي) أن النقابة ترفض منح عضويتها للعاملين في الاجهزة الامنية (اولئك الذين يعملون في اقسام او داوئر الاعلام التابعة لهذه الاجهزة).

ويرى الافرنجي ان "**منح العضوية لاشخاص ليسوا صحفيين، تسبب بمزيد من الخلل والتشويه حيث يترتب عليه اعطاء من هم غير مؤهلين صلاحية أن يقرروا منح العضوية لمن قضوا سنوات طويلة في العمل الصحفي**" معربا عن اعتقاده بان الشرخ سيزداد، وستخلق النقابة فرصاً لايجاد بدائل لها، ان استمر الوضع الراهن كما هو قائم الان، خاصة وان نهاية الفترة التي حددت لمجلس النقابة تنتهي في اب القادم.

وقال:"عليها ان تنتهز الفرصة، وتعلن ان ما حدث في شباط ٢٠١٠ لم يُعبر عن ارادة الكل الصحفي، وأن يتم غربلة العضوية، وترتيب النظام الداخلي، والتحضير لانتخابات جديدة، حرة ونزيه خلال عدة شهور او سنة على الاكثر".

وحول فرص مشاركة منتدى الصحفيين في الانتخابات القادمة قال: "اذا كان هناك فرصة يخرج الجميع منها بتوافق، بالتاكيد سنشارك في الانتخابات القادمة، الامر يحتاج فترة انتقالية لتهيئة الاجواء للانتخابات".

حصاد النقابة..

ولكن ماذا عما حققته النقابة هل نجحت النقابة في القيام بالمهام التي اوكلت لها؟ ما الذي يسجل لهيئة النقابة ونحن نقترب من نهاية فترتها المفترضة؟ سؤال تظهر الاجابات عليه الشرخ الذي لا يزال قائما في الجسم الصحفي الفلسطيني.

"مجلس النقابة الحالي لم يسجل اي منجزات تذكر، في موضوع الدفاع عن الصحفيين لم نَرَ تدخلاً من النقابة، ولم نشهد اي خطوات عملية ملموسة على طريق لم الشمل الصفحي، **أما في غزة، فان ما حصله المجلس الحالي هو صفر كبير، لقد انحصر الامر في الحصول على خصومات من بعض المطاعم والاماكن السياحية، والتنسيق مع الاجهزة الامنية في مصر من اجل السفر**" يقول عماد الافرنجي ملخصا ما يرى ان هيئة النقابة الحالية انجزته خلال ١٦ شهرا مضت.

ويرى الافرنجي ان "ما حصل زاد من الشرخ القائم" لافتا الى جملة من القضايا المعلقة بدون اجابات، مثل "اموال النقابة اين ذهبت،

والقضية التي رفعت ضد النقيب السابق في المحكمة وما آلت اليه " لافتا الى ان "الامور حين تبنى على باطل، فانها باطلة وما يصدر عنها غير شرعي".

وقال:" أن يصدر قرار الانتخابات بمرجعية امنية وتتحول النقابة لمكاتب حركية فاننا نكون قد قتلنا النقابة، ما جرى كان مهزلة بامتياز، المشكلة تكمن في كينونة النقابة وشرعيتها".

من جانبها فان منسقة نادي الإعلاميات الفلسطينيات منى خضر ترى ان "النقابة نجحت في تحقيق بعض الانجازات مقارنة بسابقتها رغم انها لم تُعطَ فرصة حقيقية للتحرك في غزة، نظراً لخلافات ذات طابع حزبي تنطلق من أنها غير شرعية".

وتوضح خضر أن " النقابة الحالية استهدفت الصحفيين حديثي التخرج وعملت على تقوية مهاراتهم من خلال أنشطة ودورات تدريبية نفذتها، كما وحاولت إيجاد فرص عمل لبعضهم من خلال التنسيق مع مؤسسات دولية".

وبينما شكل ملف العضوية (خاصة في غزة) بؤرة خلاف ساخنة، إلا إن خضر لا ترى الأمر كذلك، وتقول:" لم ألمس مشكلة في تعاطي النقابة مع الجميع، لكن هناك قسم من الصحفيين لم يتقدموا بطلبات للحصول على عضوية النقابة انطلاقا من عدم اعترافهم بشرعيتها" موضحة أن "الإشكالية الأكبر التي يجب أن يُكرس العمل حولها تتمثل في فتح المؤسسات الإعلامية التي لا تزال مغلقة".

وفي المقابل فان هيئة النقابة ترى حصاد نحو عام ونصف من زاوية ما كلفها به المؤتمر حيث **يقول عمر نزال: مهمتان وضعهما المؤتمر امام هيئة النقابة، النظام الداخلي وتصويب العضوية، وقد تم انجازهما عوضا عن مجموعة اخرى من القضايا التي تم تحقيقها.**

اعضاء من مجلس النقابة يفشلون في اختبار العضوية

ورغم كل ما يقال حول إعادة تثبيت العضوية، إلا أن ما جرى حتى ألان (في الضفة على الاقل) يبشر بإرساء أحد اسس إصلاح وتفعيل النقابة عبر حصر العضوية بأصحاب المهنة.

ويسجل للجنة العضوية تشددها وحرصها على الالتزام بمعايير العضوية (التي تم اعتمادها) بعد أن كان الأمر يتم بصورة ارتجالية ومفتوحة أمام العلاقات الشخصية، ودون الالتزام بأبسط المعايير المطلوبة.

وليس أدل على ذلك من حقيقة فشل ثلاثة من أعضاء الأمانة العامة لنقابة الصحفيين، في اجتياز اختبار العضوية، ناهيك عن رفض لجنة العضوية نحو ثلث مجموع الطلبات التي قدمت لها لإعادة تثبيت العضوية في الضفة، بسبب نقص أو عدم مطابقة للشروط والمعايير المعلنة من قبل النقابة في الضفة.

وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى أن الاعضاء الثلاثة الذين لم يجتازوا اختبار العضوية هم من بين ممثلي الضفة البالغ عددهم ١٣ عضواً.

وتظهر هذه المسألة، كيف كانت تجري الأمور في نقابة الصحفيين، وبعض ما شاب الانتخابات الأخيرة من خلل، قاد في احد جوانبه لوصول

- يلاحظ ان النظام الداخلي تجاهل الاشارة الى المجلس الاداري الذي تم استحداثه كهيئة قيادية وسيطة في المؤتمر الاخير ما يعني الغاء هذه الهيئة اذا ما اقر المؤتمر النظام كما هو دون تعديل.
- تناول النظام الداخلي في اكثر من مادة مسألة التطبيع مع الاحتلال واكد التزام النقابة بالعمل على منع اقامة اية انشطة تطبيعية في مجال الصحافة حيث ينص البند ١٣ من المادة الثامنة التي تتحدث عن اهداف وغايات النقابة على «مناهضة التطبيع بكافة أشكاله، والعمل على منع تنظيم اية انشطة تطبيعية في المجال الاعلامي، والحؤول دون مشاركة اعضاء النقابة أو أي من الصحفيين ووسائل الاعلام في انشطة تطبيعية داخل وخارج البلاد».
- يقسم النظام الداخلي العضوية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين الى ٤ فئات وهي: العضو العامل (يتمتع بكافة الحقوق والواجبات بما فيها حق الترشح والانتخاب)، وعضو الشرف والعضو المؤقت (يتمتعان بكافة الحقوق والواجبات باستثناء حق الترشح والانتخاب)، والعضو المتدرب الذي يتمتع بحقوق وواجبات محدودة.
- من القضايا الهامة التي عالجها النظام تحديده هيئة رئاسة مؤتمر نقابة الصحفيين وهيئة الانتخابات ومهامهما وصلاحياتهما حيث نص على تشكيل هيئة رئاسة المؤتمر من ثلاثة اشخاص هم :اكبر الاعضاء سنا، وممثل عن مجلس نقابة المحامين، وممثل عن الهيئة الفلسطينة المستقلة لحقوق المواطن (ديوان المظالم). اما لجنة الانتخابات فقد نص على انها تضم: ممثل منتدب عن مجلس نقابة المحامين، وقاض متقاعد أو خبير انتخابات ترشحه لجنة الانتخابات المركزية، وثلاثة من أعضاء الشرف المدرجين في سجلات عضوية النقابة.
- ينص البند العاشر من المادة ٢١ على انه «يحق لمجلس النقابة سحب الثقة من النقيب، أو من أي عضو يشغل منصب آخر، وذلك بموافقة ثلثي اعضاءه».
- حدد النظام الداخلي اجراء الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل كما ومنح الحق لكل مقترع لانتخاب قائمة واحدة فقط من بين القوائم المدرجة في ورقة الاقتراع (وهذا يشكل نوعا من الرد او الغاء بدعة اخرى شهدها المؤتمر السابق حين تم الزام المقترعين باختيار ٦١ عضواً من مجمل المرشحين وهو عدد اعضاء الهيئة الوسيطة التي تم الغاؤها ايضا).
- المادة السابعة تنص على ان القدس عاصمة دولة فلسطين هي المقر الدائم لنقابة الصحفيين الفلسطينين، ولها أن تفتح لها مقرات فرعية بموجب احكام هذا النظام.

عدد من الأشخاص هيئة مسؤولة في النقابة، دون توفر شروط العضوية عندهم، أي دون أن يكونوا صحفيين!!

نظام داخلي جديد

استكملت هيئة نقابة الصحفيين وضع نظام داخلي جديد، سيعقد المؤتمر القادم استناداً له، علما ان المؤتمر وكما هو معروف يبقى صاحب الحق في إقرار هذا النظام أو تعديله أو رفضه، رغم أن تقديرات العديد من الصحفيين تشير إلى تقبل واسع للنظام الجديد، دون أن يعني ذلك عدم وجود بعض الملاحظات التي قد توجب تعديلات هنا او هناك على بعض نصوصه.

وعليه فقد منح المجلس الإداري لنقابة الصحفيين لجنة الدستور الصلاحية لطباعة النظام الجديد والعمل به حيث سيصبح خلال ايام بين أيدي الجميع، علماً أن انجاز وإقرار نظام جديد للنقابة يُعتبرُ المهمة الثانية التي كُلفَ بها المؤتمر السابق هيئة النقابة لانجازها.

ويرى مسؤول لجنة النظام الداخلي حسن عبد الجواد، أن التقييم المنصف لما قامت به الهيئة الحالية يوجب النظر والمقارنة مع الفترة السابقة التي استمرت ١٨ عاما، ويقول بان انجاز النظام الداخلي " لم يكن امرأ عابراً"، وان ما تم يمثل نوعا من الـ" مأسسة" لنقابة الصحفيين.

ويقول عبد الجواد:"**النظام الداخلي الجديد الذي تم انجازه يرسخ قواعد النقابة، ويؤسس لممارسة سليمة، ويحمي العضوية والحقوق، ما جرى يمثل نوعا من مأسسة النقابة استنادا للنظام الداخلي الذي يشكل حماية مهنية، وقانونية، ونقابية لكل الجسم الصحفي الفلسطيني في الداخل والخارج**".

ويرى ان النظام الداخلي الجديد "يخلق اجواء تضعنا في حيز مواز لكل النقابات الفاعلة التي تؤكد على المهنية والجانب القانوني".

ويشير الى أن انجاز النظام الداخلي "لم يكن امراً عابرا بل جاء نتاج جهود كبيرة بذلتها اللجنة وهيئة النقابة تخللها مراسلة الاتحاد الدولي للصحفيين، الذي أرسل

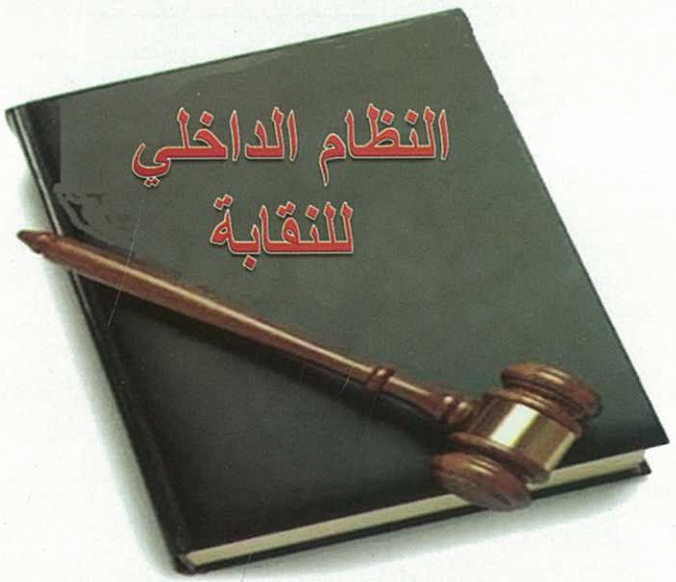

بعض النصوص، كما تمت الاستعانة بنقابيين وقانونيين، عوضا عن عقد ما يربو على ٣٠ جلسة وورشة في كل من الضفة وغزة، الى جانب العديد من المشاورات التي أجرتها لجنة النظام الداخلي حتى أصبح نصاً بيد الهيئة والصحفيين".

وحسب عبد الجواد فان النظام الجديد قد أخذ بالاعتبار القواسم المشتركة ولم يغفل آراء الجميع وتطلعاتهم بما يؤسس لمؤسسة نقابية فاعلة للصحفيين.

النقابة..قوة جذب وطرد

بصورة او بأخرى فان هيئة النقابة الحالية نجحت نسبيا في تنفيذ ما كلفها به المؤتمر (انجاز نظام داخلي جديد وغربلة العضوية التي انجز بعضها) إلا أنها لم تستطع كسر الصورة الماثلة في أذهان الصحفيين عن نقابتهم، ولم تفلح في خلق النموذج الذي يشتهون، لأسباب ليس الوقت الا واحد منها.

هيئة النقابة، والاعضاء، يتجادلون حول دور كل منهما لبلوغ النموذج المطلوب. هنا تحضر بقوة فكرة " الدجاجة والبيضة" أيهما اولاً، حتى تُقدمُ النقابة خدمات لاعضائها فانها بحاجة لمساهمتهم، وفي المقابل فان مساهمة الاعضاء يصعب أن تتم دون مغريات او محفزات لا تملكها النقابة، هكذا تبدو الصورة، لكن الهيئة المنتخبة للنقابة تبقى هي المسؤولة عن تحريك العجلة.

ولا يقتصر الامر هنا على المحفزات المادية (التي تعمل النقابات عادة على توفيرها لاعضائها) بل يتعلق اساساً ببناء مؤسسة نقابية مستقلة للصحفيين.

وأمام هذا الحال فان **قوة الطرد، او الابتعاد عن نقابة الصحافيين ربما لا زالت هي المسيطرة على قطاع كبير نسبيا من الأعضاء**، وإلا كيف يمكن تفسير احجام نحو ٤٠٠ من بين ٧٠٠ عضو شاركوا في الانتخابات السابقة عن التقدم بطلب انتساب للنقابة رغم مرور عام ونصف تقريبا على الانتخابات؟!

وتتغذى هذا الحالة على العديد من الملفات والعناوين وطرق العمل، بدءاً من الطريقة التي نظمت وتمت فيها الانتخابات السابقة وما اتسمت به، مروراً بثنائية التعامل مع ملف العضوية (الضفة وغزة)، وليس انتهاءاً بمسألة الدفاع عن حقوق الصحفيين وما تعرض له بعضهم من انتهاكات.

دور الإعلام: نقل الخبر أم صناعته؟!

بقلم: نهاد أبو غوش

كثيراً ما نجد من يتحدث بإعجاب عن دور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وأثرها الحاسم في التغيرات السياسية التي يشهدها العالم، والمنطقة العربية خاصة. ولا يمكن لنا بالطبع أن نلوم الذين لا يميزون بدقة بين وسائل الإعلام وبين القوى السياسية والاجتماعية التي تستخدم تلك الوسائل، أو تسخرها في خدمة مصالحها، ولكن أن يتسع الخلط ليشمل الإعلاميين أنفسهم، وأن تقع وسائل إعلام كبرى في حبائل هذا الإغراء وصولا إلى حد التبجح (نحن لا ننقل الحدث فقط ... بل نحن نصنع الأحداث!) فتلك هي الطامة الكبرى ليس على تلك الوسيلة وحسب، وإنما على مهنة الصحافة، ورسالتها ومواثيقها الأخلاقية وصورتها. وهو ما يشكل في الوقت عينه ردّةً كارثية إلى الوراء، ردة إلى عهد إعلام "الدعاية" سواء بصيغتها الـ" غوبلزية" أو الـ" ستالينية"، أو صيغتها العربية التعبوية البائسة، التي من ضمنها نمط "الإعلام الألعوبة" كما يسميه الزميلان زياد عثمان وغازي بني عودة في بحثهما القيّم عن إعلام الانقسام الفلسطيني.

وتثور هذه القضية بإلحاح اليوم، في ضوء ما نشهده من اصطفاف ومواقف صارمة، لا للدول، بل اصطفافا للفضائيات ولوسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، فهذه الفضائية مع ثورة الشعب السوري، ولكنها ليست مع الحراك الشعبي البحريني، وتلك تكرس ساعاتها لنقل أخبار اليمن، ولكنها تتجاهل وجود أي "نفس" احتجاجي في باقي دول الجزيرة العربية، وثالثة تُسبغُ بحمد الإصلاحات التي جاء بها نظام ما، وتُجندُ ضيوفها ومحلليها، للهجوم على إصلاحات أعلن عنها نظام آخر.

وفي غمرة هذه المعارك فان **شاشات الفضائيات، تتحول إلى منابر قتال، تُسَخرُ فيه الأداة الإعلامية كل ساعات بثها وضيوفها، ومصادرها، وبرامجها الخاصة، ومواقعها الإلكترونية، لخدمة الطرف الذي انحازت إليه.**

ونجد في أحداث الأشهر الأخيرة أمثلة كثيرة على ذلك، أبرزها موقف فضائية "الجزيرة" تجاه الأزمة الداخلية الفلسطينية، والتي بلغت فيها أوج انحيازها في ما عرف بقضية "تسريبات الجزيرة"، حيث اتخذت إدارة القناة منذ اليوم الأول لحصولها على الوثائق، قبل أسابيع من نشره، موقفا تحريضيا مناوئا لقيادة السلطة، واختارت عناوين صارخة، أبعدُ ما تكون عن الموضوعية والحياد، واعتمدت البتر والاجتزاء، وإعادة توظيف الوثائق على نحو مغاير للسياق الأصلي الذي وردت فيه، واختارت العناوين المثيرة الصارخة بما لا يتناسب مع مضمون الوثائق، ولا مع حجم المفاجأة الذي تنطوي عليه.

ومن الأمثلة على ما سبق، الادعاءُ بوجود تنسيق أمني لاستهداف المقاومين (قضية المدهون)، والحديثُ عن أكبر قدس في التاريخ، والعرض الفلسطيني المزعوم عن مبادلة أراض بنسبة ١- ٥٠ ذلك العرض الذي رفضه الإسرائيليون. ولا ننسى بالطبع، حشد نخبة مميزة من المعلقين والمحللين، المعروفين بانحيازهم المسبق، وانسجامهم مع المنحى التحريضي للقناة، وكلهم سبق لهم الاطلاع على الوثائق، خلافاً للمدافعين عن موقف السلطة.

الضحية الأولى لهذا النهج هي "الحقيقة" التي تعتبر غاية الصحفيين، وهدفهم، كما تجمع على ذلك مواثيق الشرف ومدونات السلوك، وأخلاق المهنة الصحفية. الى جانب هذا فان انحياز وسائل الإعلام واصطفافها في خندق ما، سيضر بالصحفيين أنفسهم، ويجعلهم عرضة لانتقام، واستهداف القوى والجهات التي تعارضها مؤسساتهم، وستجد هذه القوى ذرائع تُبرر بواسطتها منع بعض وسائل الإعلام من التغطية، **ثم إن الجمهور (المواطن العادي) سيكون الخاسر الأكبر من هذه المعادلة حيث سيحرم من حقه في الحصول على معلومات صحيحة، وسيجد نفسه أمام خيارات منحازة، ما سيقوده للابتعاد عنها والبحث عن مصادر أكثر ثقة كما كان يفعل آباؤنا الذين ابتعدوا عن الإذاعات العربية لصالح إذاعة لندن الاستعمارية التي كانوا يثقون بها!!**

ومعلوم أنه يترتب على طلب الحقيقة مجموعة من القيم، أبرزها التزام النزاهة والحياد والموضوعية، والدقة والصدق وإسناد المعلومات، والإنصاف وتجنب التلفيق والافتراء والكذب والمبالغة أو اجتزاء المعلومات، وهذه القيم التي يتفق عليها الصحفيون ومنظماتهم النقابية، تؤكدها كذلك العلوم والدراسات والأبحاث الإعلامية، لكن انحراف الإعلام عن دوره كناقل للأحداث، إلى صانع لها لا يمكن أن يشكل تطورا لهذا الإعلام ولوسائله.

إن النزاهة والموضوعية، لا تتطلبان بالضرورة أن يجرد الصحفي نفسه من مشاعره الإنسانية، وآرائه الخاصة أو قناعاته الفردية، فليس مطلوبا منه أن يكون محايدا بين المجرم والضحية، ولا بين شعبه الخاضع للاحتلال وجيش الاحتلال، ولكن عليه في المقابل، أن يلتمس الوسائل النزيهة والدقيقة والموضوعية، وليس مطلوبا منه، ولا يجوز له أن يبالغ في وصف جرائم الاحتلال، وهو خطأ يمكن لكثير من الصحفيين الفلسطينيين أن يقعوا فيه كما وقع مع كاتب هذه السطور في تغطيته معركة مخيم جنين، والاستناد إلى المصادر الرسمية الفلسطينية آنذاك.

وللأسف، فان **حالتنا الفلسطينية لم تكن بمنآى عن هذا الخلط في فهم دور وسائل الإعلام. وقد رأينا كيف تحولت معظم وسائل الإعلام إلى منابر أو أبواق بيد مالكيها وموجهيها، تنشر وتحجب استنادا لمصالح القائمين عليها، ورأينا كيف أن وسائل إعلام مركزية بحجم تلفزيون فلسطين ووكالة الأنباء الرسمية (وفا) كيف تجاهلت في حينه ثورة تونس، وتظاهرات الملايين في مصر، فالمواطن وحقه في المعرفة هو آخر ما تحسب حسابه هذه الوسائل التي ربما يظن القائمون عليها أن التحكم بما ينبغي للناس أن يشاهدوه أو يحجب عنهم يبقيهم أسرى ما يقدم لهم من فتات المعلومات ووجهات النظر!**

ماذا يريد الصحفيون من نقابتهم؟

نقابة الصحفيين، لا زالت وأدائها موضع جدل وانتقادات، أكثرها حدة تأتيها من أعضائها الذين يرى غالبيتهم أنها لم تقدم لهم ما ينتظرون منها (على الأقل خلال المرحلة السابقة التي امتدت نحو ١٧ عاما)، ولكن ماذا يريد الصحافيون/ الصحافيات من نقابتهم؟ ماذا ينتظرون منها أو كيف يودونها أن تكون؟ سؤال طرحه الزميلان محمود الفطافطة ودنيا الامل اسماعيل على عدد من الصحفيين في الضفة والقطاع فكانت هذه الآراء والإجابات.

محمود الفروخ:

اريد من النقابة أن تهتم أكثر بالصحافيين، خصوصاً الشباب منهم، وأن تبادر إلى الاتصال والتواصل المستمرين معهم، وان تعمل على وضع معايير دقيقة لمن هو الصحافي، وتعوض ما افتقده الصحافيون بسبب تهميشهم من النقابة السابقة كما يجب على النقابة أن تكون للجميع لا لفئة معينة تسيطر عليها لتحقيق مصالح أفرادها.

حسام عز الدين:

أريد منها أن تكون مؤسسة نقابية مهنية مستقلة، بعيدة عن المفاهيم الحزبية التقليدية التي عشناها لعشرات السنين، وأن يكون ولاءها فقط للصحافي وللمهنة، وان ترعى شؤون الإعلاميين في المؤسسات الإعلامية، وتحدد الحد الأدنى للرواتب، وتدافع عن الصحافيين الذين يتم طردهم من مؤسساتهم، وأن تدفع المؤسسات الإعلامية لوضع نظام تأمين، وضمان اجتماعي ملائم للعمل الصحافي، كما يجب أن تعمل النقابة على تحرير وسائل الإعلام المحلية من سطوة السلطات، سواء السياسية أو الاقتصادية وتحررها من عبوديتها للمؤسسات التجارية المعلنة.

نواف العامر:

أن تعمل النقابة على إعادة مقرها إلى القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لفلسطين، وان تعلن موقفا صريحا من التطبيع الإعلامي وعدم الاكتفاء بإصدار بيان، بل فصل من يشاركون في لقاءات تطبيعية مع الاحتلال وفضحهم ومحاسبتهم والعمل على منعهم من الانتساب للنقابة لاحقا، وان تعمل على تشكيل لجنة تحقيق نزيهة لفتح الملف المالي والتقرير المالي للهيئة السابقة للنقابة.

ماجدة البلبيسي:

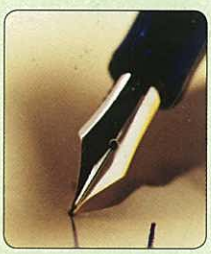

نريد نقابة موحدة، نقابة لكل أعضائها دون تمييز على أساس الجنس أو الانتماء السياسي، وعليه، فإننا نطالب النقابة بعدم تهميش الصحافيات، وتمثيلهن في كل اللجان بما يعكس وجودهنّ الفعلي على أرض الواقع وعلى أساس من الكفاءة والمهنية، والارتقاء بالعمل الصحافي ووضع توصيف دقيق لمن هو الصحافي، كما نريد من النقابة أن تدافع عن حقوق الصحافيين والصحافيات دون تمييز، وأن تجري انتخابات النقابة بطريقة ديموقراطية ونزيهة ولا تتم بطريقة صورية.

سامية الزبيدي:

يجب أن تعكس النقابة حقوق ومصالح الصحافيين، وأن تكون داعماً وحامياً لهم، وهذا هو الوضع الطبيعي في أية دولة، لكن ما يحدث عندنا عكس ذلك تماماً، فالصحافي (ملطشة) للجميع بسبب غياب الحماية من السلطة والمجتمع، فدائماً ما يتعرض الصحافيون للتهديدات، فما بالك بالصحفيات اللواتي يتعرضن دائما إلى غبن اجتماعي، ويحصلن على رواتب أقل، فلو كانت النقابة قوية، لكانت قادرة على حمايتهن من الاستغلال، لكنهنّ لا يشكلنّ أولوية في توجهات وعمل النقابة.

المصور الصحافي محمد البابا:

النقابة مطالبة بالترفع عن الحزبية بجميع أشكالها، وتجميع الصحافيين بلا استثناء للدفاع عن حقوقهم، مثل إصدار بطاقة عضوية لكل صحافي يستحقها بعيداً عن الحزبية والواسطة، وتحقيق انجازات عملية ملموسة للصحافيين تتجاوز الشعارات والتصريحات الرنانة، كما نطالب النقابة بالمساواة في الحقوق بين صحافي الضفة والقطاع، وان تهتم بالمصورين، وان تحقق المساواة في السفر والبعثات والمؤتمرات وتوفير الحماية. وأخيراً أطالب النقابة الاهتمام بصحافيي القطعة، وحمايتهم من المخاطر المهنية التي يتعرضون لها والانقضاض على حقوقهم، وإنشاء صندوق خاص للجرحى من الصحافيين غير المشمولين بتأمين.

نائلة خليل:

أتطلع لنقابة صحافيين مهنية فاعلة، مستقلة مالياً وسياسياً وحزبيا، وان تعمل على تفعيل رسالة وأهداف أعضائها وتحقيق مطالبهم، وان تتجنب النقابة القادمة التدخل الأمني.

عطية بصه:

أن توفر الحماية القانونية للإعلاميين حين يتعرضون للاعتداءات أو الاعتقال أو غير ذلك من قبل أي سلطة قائمة، شريطة أن تكون هذه الحماية قائمة على أسس مهنية وأخلاقية ووطنية، منطلقة من حرية الرأي والتعبير، وان تعمل على إصدار مجلة أو نشرة إعلامية دورية تعالج قضايا لها علاقة بالنقابة وقضايا الإعلاميين، إلى جانب تأسيس مكتبة إعلامية، وعقد ندوة شهرية حول قضية إعلامية أو مجتمعية لها علاقة بهذا القطاع، فضلاً عن الاستمرار في تقديم الجائزة السنوية للإعلام والصحافة، التي بدأت النقابة في تنظيمها هذا العام.

يحيى نافع:

اريد من النقابة ان تركز جهودها على تقديم الخدمات والحقوق للإعلاميين مثل التأمين الصحي، والمساهمة في إيجاد فرص عمل، والزيارات الدورية، واللقاءات والدورات المتواصلة، وغيرها، وكذلك حسم مسألة من هو الصحافي بشكلٍ مهني وشفاف لان ذلك سيعزز قوة وشرعية وديمومة النقابة.

شيرين خليفة:

أريد من النقابة أن تعمل أولا على التحضير لانتخابات مجلسها، وضمان وجود إعلاميات فيه، وقبل ذلك مراجعة العضويات السابقة ومنح من يستحقون العضوية بطاقات صحافية، وكذلك العمل على ضمان إشراك الإعلاميات في جميع الأنشطة والفعاليات المستقبلية لنقابة الصحافيين.

صخر ابو العون:

يجب أنّ تكون نقابة الصحافيين بيتاً لكل الصحافيين، وحينها لن نجد أثراً لكل هذه التجمعات الصحافية، وعليه مطلوب منها التخلص من التجاذبات السياسية وحماية حقوق الصحافيين، من خلال سن قانون يحميهم من مشغّليهم ومن السلطة الحاكمة أياً كانت، والدفاع عن الحريات، ومطلوب من مجلس النقابة الحالي (الذي لم يتبق له سوى شهران) أن يفي بما وعد به في ٢٠١١/٨/٥ على أن يسبق ذلك اجتماعاً للجمعية العمومية لإقرار النظام الداخلي. وهو مطالبٌ كذلك (وبقية لجان النقابة) بالعمل على تطوير الوسائل الإعلامية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالمدونين، هل هم صحافيون أم لا، وما يترتب على الإجابة من إجراءات.

نحن في غزة فقدنا الشعور بأنّ النقابة تحمي الصحافيين، فلا يوجد قانون عمل للصحافيين، وحقوقهم مهدورة. لذلك من المهم إيجاد صندوق ضمان اجتماعي للصحافيين وتفعيل الحقوق المطلبية والحفاظ على مهنية النقابة، فقد عانينا كثيراً من التأطير السياسي.

عاطف دغلس:

أولا أن تعمل على توفير تأمين صحي للصحافيين، وان تجري انتخابات دورية ونزيهة يشارك فيها الجميع بغض النظر عن تنظيماتهم وتوجهاتهم السياسية، وان تحارب التطبيع الإعلامي لأنه شر على الإعلام والقضية الفلسطينية عموماً.

امتياز المغربي:

أن تكون الانتخابات القادمة نزيهة وبعيدة عن التدخلات الحزبية أو الفئوية أو الأمنية وان تعمل على ضخ دماء شابة ذات كفاءة ومهنية عالية في عمل النقابة ولجانها، وأن يتم إشراك النساء في العمل النقابي بشكل فعال والانتهاء من سياسة التهميش والإقصاء.

الإعلام الجديد : ...اتفاق الأدوات وافتراق المرجعيات

بقلم: د.وليد الشرفا*

تحاول هذه القراءة إعادة ترتيب الهواجس والتحولات التي رافقت المشهد الاتصالي الإنساني، وبالتالي الثقافي على اعتبار أن شكل إنتاج المعرفة واستهلاكها، يعني تلقائيا ماهية هذه المعرفة ودورها التاريخي، هذا لدور التاريخي للمعرفة الجديدة، التي أعلن "مارشال ماكلوهان" ولادتها في مرحلة مبكرة على شكل نبوءة وهي: الوسيط هو الرسالة، وهي مقولة تعيد إنتاج المعرفة والاتصال، بشكل انقلابي على الأنساق التاريخية السابقة للمعرفة التي بنت نسقها على أسبقية المعرفة وتابعية الأداة أو الشكل، لتتحقق النبوءة الماكلاهونية، ولينصهر العالم في الأدوات التي اخترعها، ولتكتمل مسيرة هذه النبوءة بحقل معرفي كبير، مفاده أن التاريخ ليس سوى الاتصال، وان الأفكار الكبرى لم تكن كذلك إلا إذا توفر لها النسق الاتصالي المحمي اجتماعيا، وان التاريخ هو تاريخ قنوات الاتصال التي وفرت للأفكار قوتها المادية، وهذا تأويل يهز عروش الكلاسيكيات الكبرى في علم الاجتماع والتاريخ. وهنا يتداخل الأدب والفنتازيات مع التقنية، وتتداخل الاصطلاحات ليطلق على عصر الثقافة الرقمية الاجتماعية، عصر التحكم السيبيري في استعارة من الرواية.

عالميا وعلى مستوى التجريد، بدا التناقض هو حقل النقد وأداته في قراءة هذا التحول الذي أطلق عليه المرحلة التاريخية الإنسانية الثالثة، بعد عصر السمع والقراءة، والمقصود هنا عصر الصورة والمرئي، يعني التناقض هنا المساحة الآخذة في الاتساع والاختلاط بين الواقعي والتاريخي، أو الرمزي والتوثيقي، وأخيرا الاستعارة ومصدر هذه الاستعارة، إذا عُلِمَ أن تاريخ الفكر الغربي ظل مشدوهاً وحائراً في تعريف معنى العقلانية والحداثة على ضوء هذه الثنائيات.

من هنا بدأ القلق الفلسفي الذي قال بأن التقنية اغتالت العقلانية، وأجهضت التجربة التاريخية كونها خلطت بين الحدث والاستعارة وبين الحدث ومعناه، ما دفع إلى القول بان الإعلام

اغتال الديمقراطية في مهدها بين صراع الحدث الواقعي والسرد الإعلامي، أي بين صراع المكان الذي يمثله الحدث وبين صراع الزمن الذي تمثله التقنية وهويتها الرقمية، وأدواتها الفردية المفعمة بالرخاء والاختيار. طبعا هذا المشهد كان في الغرب الذي أكمل حالة التطور التاريخي على مستوى الدولة والاقتصاد والإنتاج والتعددية السياسية، وبات يصدر للعالم ليس تقنيته فحسب، بل أنظمة المعرفة التي أنتجت هذه التقنية واختلطت بها، فيما يطلق عليه ببراءة "العولمة"، التي حولت الحروب الكبرى في العراق وأفغانستان وغيرها إلى وجبات من الأخبار صارت هي قاعة المحكمة وتناسى الناس الدم والموت على الأرض .كما في مراجعات "بودريار".

عربيا: تبدو حالة المفارقة أشد قسوة إذ تشتعل الأدوات الرمزية، وتتسع المساحة بين العالم التاريخي الواقعي وعالم الافتراضات الرمزية، المليئة بحالات التنكر والتمثيل داخل المثيل التقني نفسه، وتسقط أسطورة الوعي المنفصل والخصوصية، وتتجه المعركة كلها إلى المجال الافتراضي، ويبقى الواقع التاريخي ساكنا أسيرا لأمراضه متروكا ينتظر ما الذي يحدث في الفضاء الاستعاري، الذي بات منطقة الهرب لحل الاغتراب التاريخي العربي من تعطل المعاني الأصيلة، مثل النخوة والشرف والحرية، بصفتها فواعل في الهوية التاريخية، ومحاولة الاستعاضة هنا بفواعل في الهيمنة المعولمة مثل الحرية والديمقراطية والتعددية التي تتغذى فقط في المجال الافتراضي، وتركت دون أي فعل في الواقع التاريخي، من هنا سقطت أسطورة الأولويات العربية التاريخية امام سياقات المعنى التي فرضتها التغطيات الكبرى للفضائيات العربية، ففي حالة العراق فرض السياق نفسه أمام ثنائية القمع والتدخل الاجنبي، في إدانة واضحة لهذا التدخل عل اعتبار لا لديموقرطية مستوردة او على الدبابة، في الموضوع الليبي تم استبدال الثنائية لتصبح المعادلة، نعم للتدخل الأجنبي في سبيل الحرية والديمقراطية. من هنا تغيب الأحكام القيمية لصالح حالات إنسانية فردية، **يعني ذلك أن الحرية التي يخلقها المجال الافتراضي، هي حرية استعارية تصلح للحوار لأنها غير مرتبطة بمؤسسة تاريخية.**

تتعمق المفارقة العربية، بأنه كلما زادت حدة النقاش في المجال الافتراضي عن الحرية والديمقراطية، كلما تحركت المؤسسات التاريخية المناقضة لذلك، وهي القبلية والشعارات الدينية على المستوى الداخلي، والتدخل الأجنبي وادوات السيطرة على المستوى الخارجي. ولعل حالتي مصر واليمن اكبر شاهد على ذلك، إذا عُلِمَ أن الإحصاءات العربية منذ سنوات تشير إلى أن أكثر من نصف متابعي الإعلام الالكتروني العربي يستغلونه لخدمات الترفيه ؟

* رئيس دائرة الإعلام – جامعة بير زيت

فلسطينيا: تبدو الحالة أكثر تعقيداً، لأنها الأكثر توتراً وتحولا بين الوضع السياسي والوضع الاجتماعي والعلاقة مع الاحتلال، في الوقت نفسه تبدو الحالة التاريخية أكثر تماسكا، لان المؤسسات الفلسطينية العاملة في المجال العام ما زالت هي المتحكمة في أصول الحركة التفاعلية على المجال الافتراضي، المقصود هنا أن مناطق الجذب التي كانت خاوية في المجال العربي، مازالت فعالة (مثل الأحزاب) وهناك شبه حالة ديمقراطية تتصارع على الرأي العام، الذي مازالت الأحزاب والحركات الفلسطينية تستأثر بأكثر من نصفه، ولعل الاستجابة المحدودة لدعوات مواقع الإعلام التفاعلي، وطريقة التعامل معها في رام الله وغزة (مع تفاوت في العنف بينهما) أكد أن المؤسسة الفلسطينية قوية، وهي المتحكمة في الأمور، ورغم تراجع جماهيريتها إلا أن مناطق الطرد ما زالت اضعف من مناطق الجذب، بعكس الحالة المصرية مثلا ، التي تبدو المفارقة بين التاريخي والصوري أكثر قسوة فيها .

ختاما فان الواقع الفلسطيني واقع متحول ومليء بالمفاجآت التي اعتقد أن معظمها يدور حول حرية التعبير والرأي، لكنه لا يعني بالضرورة بناء الديمقراطية وحرية الرأي، إذا عُلم أن ٤٤ بالمائة من الشباب الفلسطينيين يستغلون الانترنت لإنزال الأفلام.

في دراسة يصدرها مركز مدى قريباً..

الفيسبوك يعزز حرية التعبير ويفشل في بناء ثقافة الاختلاف

بقلم: محمود الفطافطة

مثلما كان الفلسطينيون سباقون في استخدام شبكة الانترنت، بداية العقد المنصرم (مقارنة بالدول العربية) فإنهم كانوا كذلك في الاشتراك بمواقع التواصل الاجتماعي خصوصاً " الفيسبوك ".

ورغم محدودية الأدبيات والدراسات المسحية، واستطلاعات الرأي، التي ترصد حجم، وأهداف، ومحتوى هذه المشاركة، إلا أن الدراسة التي سيصُدرها مركز " مدى" قريباً، تحاول الإجابة عن كثيرٍ من التساؤلات التي جلبتها ثورة الإعلام الجديد، وحدود علاقتها بحرية التعبير ارتباطاً بالواقع الفلسطيني.

وتضمنت هذه الدراسة، استطلاعاً ومسحاً هدف التعرف على آراء الجمهور الفلسطيني، بشأن مساهمة "الفيسبوك" في حرية الرأي والتعبير في فلسطين، وكيف ساهم في ذلك؟ وما إذا كان لعب مثل هذا الدور أصلاً؟

وحسب نتائج هذا المسح، فان غالبية تتألف من ٦٧٪ من المشاركين في "الفيسبوك" قالت إن "الفيسبوك" يساهم في حرية الرأي والتعبير ورفع مستوى هذه الحرية، مقابل ٣٣٪ قالوا انه لا يساهم في ذلك.

وفي ذات السياق أفاد نحو ٦٢٪ من غير المشاركين في خدمة "الفيسبوك"، أنه لا يساهم في حرية الرأي والتعبير، في حين رأت النسبة الباقية من غير المشتركين أنه يساهم في هذه الحرية.

وتعكس هذه النتائج، ميلاً نحو التفاؤل، لإمكانية أن يساهم "الفيسبوك" في تعزيز حرية الرأي والتعبير.

ولم يكن لمتغير السكن، تأثير مهم ولافت في تصور المستطلعة آراؤهم لدور "الفيسبوك" مما يؤكد أن "الفيسبوك" يخلق نوعا من الوحدة الزمنية، أو ما يمكن أن يُطلق عليه " الطبقة الالكترونية ". كما يُلاحظ أن المشتركين في خدمة موقع "الفيسبوك" هم الأكثر تفاؤلا نسبياً من غير المشتركين.

وتظهر الإحصاءات التي تم رصدها طيلة السنوات القليلة الماضية، زيادة في نسبة مشاركة الفلسطينيين في خدمة الانترنت، ومنها خدمة "الفيسبوك" بشكل يدعم هذه النتائج.

ويبينُ آخر تقريرٍ أصدره مركز الإحصاء الفلسطيني، حول مجتمع المعلومات في الأراضي الفلسطينية (نشر يوم ٢٠١١/٥/٧) أن نسبة مستخدمي الانترنت في الأراضي الفلسطينية، قد تضاعفت نحو ٣ مرات ما بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.

ويوضح التقرير سالف الذكر، أن ثلث الأفراد الفلسطينيين، كانوا يستخدمون الإنترنت، في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٩ وذلك بواقع ٣٢,٧٪ في الضفة الغربية، و٣١,٥٪ في قطاع غزة، مقارنة مع ١١,٩٪ في العام ٢٠٠٤.

ويشير التقرير، إلى أن ٩,١٪ من الأسر الفلسطينية، يمتلك أحد أفرادها موقعاً على الإنترنت، وان شخصين من كل عشرة لديهم بريد الكتروني، وان ٨٧,٩٪ من الشباب الفلسطيني (١٥-٢٩) سنة يستخدمون الحاسوب في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٤٧,٦٪ كانوا يستخدمون الحاسوب في العام ٢٠٠٤.

وبين أن ٨٧,٣٪ من المستخدمين للإنترنت في العام ٢٠٠٩ يستخدمون شبكة الانترنت بغرض الاطلاع والمعرفة، و٦٨,٢٪ يستخدمونها بغرض الدراسة، و٦٠,٨٪ بغرض الاتصال، و ٧٥,١٪ بغرض التسلية والترفيه، و١١,٨ ٪ بغرض العمل.

وارتفع عدد الشباب الفلسطينيين، الذين يمتلكون بريداً الكترونياً في العام ٢٠٠٩ الى ٣٢,٩٪ مقارنة مع أقل من خُمسٍ الشباب، كانوا

يمتلكون بريداً الكترونياً في العام ٢٠٠٤.

وخلصت دراسة (مدى) إلى أن المجال التقني ساهم بتعزيز حرية التعبير، ومنحها متنفساً ووسيلةً للنشر لكنه فشل في بناء ثقافة الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، لافتة إلى حالة من الارتباك في الشارع الفلسطيني، بشأن العلاقة بين تقنيات التواصل الاجتماعي، وحرية التعبير، رغم أن نسبة كبيرة من الجمهور الفلسطيني ترى أن تقنيات التواصل الاجتماعي تعزز هذه الحرية!

وتشير الدراسة إلى انه تم استغلال الإعلام الجديد لبناء رأي عام، لكنه لم يستطع تجاوز طرق العمل التقليدية في الأداء الفلسطيني في كافة حقوله، وان مواقع التواصل الاجتماعي، شكلت منطقةَ جذب، وعالماً بديلاً لمناطق الطرد، المترتب على القمع، والفساد، والانقسام إلى جانب ما شكلته كمساحات للترفيه والتلصص.

ونوهت إلى رقابة مباشرة، مرتبطة بالبنى التقليدية للمجتمع الفلسطيني، على النشاط الاتصالي تبلغ حدود منعه بالقوة، موضحة أن التواصل الاجتماعي، الذي أتاحته هذه الوسائل، شكل حلاً مؤقتاً، لحالة الاغتراب السياسي والاجتماعي في المشهد الفلسطيني، ولكن هذا الحل ليس مضمون النتائج.

وأوصت الدراسة صناع القرار الفلسطيني بالعمل على بناء ثقافة الاختلاف وحرية التعبير، لضمان التحول الديمقراطي السليم والوصول إلى ميثاق شرف يعزز المسؤولية الاجتماعية ويفرق بين الحملة الصحفية والخبر الصحفي والمعلومة الصحفية. ودعت التربويين إلى العمل على تعزيز ثقافة الاختلاف، ومفاهيم الديمقراطية، مشيرة إلى أن حرية الرأي (المرتبطة بثقافة الديمقراطية) لا تعني حرية التشهير.

* جاءت هذه الدراسة تحت عنوان : (علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين : الفيسبوك نموذجا)، وقد أعدها الباحث والصحافي محمود الفطافطة تحت إشراف د. وليد الشرفا، وذلك لصالح مركز " مدى". واشتملت على عدة محاور منها: الانترنت في فلسطين، الإعلام الجديد وحرية التعبير، الرقابة والإعلام الجديد، الفيسبوك في فلسطين، تحليل لعينة من مجموعات الفيسبوك في فلسطين، الإعلام الجديد: رؤية استشرافية.

النظري والعملي في تدريس الصحافة

بقلم: د. فريد أبوضهير*

يشعر طلبة الإعلام الذين يدرسون مساقات نظرية أكثر من العملية بأن ما درسوه لا علاقة له بالواقع، وأن الوقت الذي قضوه في تعلم الجوانب النظرية كان يفترض أن يُستغل بشكل أكبر في التدريب والتطبيق العملي.

ويبرز السؤال بقوة ليفتح باب الجدل والنقاش واسعاً، بين من يرى أهمية النظرية التي تؤسس لمرحلة التطبيق والممارسة العملية، وبين من يرى أن الصحافة والإعلام هي ممارسة بالأصل، ولا تحتاج إلى كل ما يتلقاه الطالب من جوانب نظرية.

والتنظير في هذا المجال لا يجدي كثيراً، لأن الذي يحكم بدقة على الأمور هو من يعايش العمل الصحفي، ويتفاعل مع الحدث وعناصره في الميدان، ويشعر بجدوى ما درسه من جوانب نظرية، وما تدرب عليه من جوانب عملية أثناء الدراسة. ولكن من المهم أن نشير هنا إلى جملة من الأمور التي تعيننا على فهم الحد الفاصل بين النظري والتطبيقي في مجال الإعلام، وأهميتهما في الممارسة العملية للصحفي.

*كلية الإعلام – جامعة النجاح الوطنية

في واقعنا الفلسطيني، (الذي قد لا يختلف كثيرا عن واقع الصحافة في أي دولة في العالم) نسمع أصواتا كثيرة، تؤكد على أن الصحفي، الذي يعاني من ضعف في جوانب الأداء الإعلامي، لن تسعفه المعلومات النظرية التي درسها، وفهمها، وحفظها عن ظهر قلب، ولن تجدي نفعا في معالجته لقضايا المجتمع من خلال الخبر أو التقرير أو الصورة، ما لم يكن يتمتعُ بقدر عال من المهارات والإبداع في هذه المعالجة. ونسمع باستمرار عن تميز طلبة بعض الجامعات، عن جامعات أخرى في المجال التطبيقي، وتراجع لطلبة جامعات أخرى، مع أن هذه النظرة ليست قاعدة مطلقة في الحكم.

هناك ثلاثة اتجاهات لتدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية: الاتجاه الأول يتمثل في تركيز بعض الجامعات بشكل واضح على الجانب النظري، فيما تتقلص المساحة المخصصة للجانب العملي إلى أقصى الحدود. والاتجاه الثاني يوازن بين الجوانب النظرية والجوانب العملية، بحيث يعتبر أن الجانب النظري يؤسس للجانب العملي، ويؤهل الصحفي بعد التخرج لإدراك ماهية الصحافة وحدود ممارستها. أما الاتجاه الثالث فيجعل من الجانب العملي أساساً في تأهيل الصحفي، ومدخلاً لفهم الجوانب النظرية، التي يدرك جوانبها خلال الممارسة، ويراها حقيقةً ملموسة أثناء عمله في الميدان.

والملاحظُ بشكل واضح أن الاتجاه الثالث، يجد طريقهُ في سوق الإعلام، حيث أن **العاملين في المؤسسات الإعلامية، يشعرونَ بالفرق في الأداء الإعلامي لأولئك الذين تدربوا على فنون العمل الصحفي، دون إيلاء الاهتمام الكافي بمدى فهم الطالب وإدراكه لأسس العمل الصحفي من الناحية النظرية.** ومن هنا تبرز المفاضلة من قبل مسؤولي المؤسسات الإعلامية

لخريجي جامعات معينة دون جامعات أخرى.

وفي المقابل، فإن **الطلبة الذين تتلمذوا أكثر على الجوانب النظرية يحتاجون إلى وقت أكبر لتطوير مهاراتهم العملية.** بمعنى أنهم يلحقون بزملائهم الذين برزوا في الجوانب العملية، ولكن بعد وقت أطول من التدريب واكتساب المهارات. إلا أن الصحفيين والمحررين في الميدان، لا يستطيعون الانتظار طويلا حتى يتم تأهيل هؤلاء. فالسوق الإعلامي، يطالب باستمرار بخريجين مؤهلين، قادرين على الانخراط بشكل مباشر ودون تأخير في العمل الصحفي، ولا مجال لديهم للصبر على الخريج ستة أشهر أو سنة لكي يتدرب في العمل الإعلامي بعد التخرج.

هذه الجدلية ما زالت قائمة منذ وقت ليس بالقصير، وربما تستمر لسنوات أخرى. ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن الأكاديميين ورؤساء أقسام، وعمداء كليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية، يدركون هذه الحقيقة، ويعملون على معالجتها بشتى الوسائل. ولكن ربما نلمس بطئا في تداركها لاعتبارات عدة.

وأود في هذه السطور الإشارة إلى نموذجين يمثلان اتجاهين: أحدهما التركيز على الجانب النظري بشكل مواز أو أكثر بقليل من الجانب العملي، وتمثله كلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، والثاني يركز على الجانب العملي بشكل أساس، مع إعطاء وزن أقل للجانب النظري، وتمثله دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت.

ويلاحظ المراقب أن الخطة الدراسية، المعمول بها في جامعة بيرزيت تمتاز بأمرين: الأول يتمثل في وجود مسارات تخصصية داخل الدائرة الإعلامية، مما يتيح للطلبة اختيار التخصص الذي يرغبون به، مثل مسار الصحافة المكتوبة (ومعها تخصصان فرعيان هما العلوم السياسية وعلم الاجتماع)، ومسار الإذاعة (ومعه تخصص تلفزيون كتخصص فرعي). الأمر الثاني هو أن المساقات الإجبارية لكل مسار هي مساقات عملية في معظمها، فيما تكون معظم المساقات الاختيارية مساقات نظرية، يدرس منها الطالب ٤ مساقات فقط. كما يشمل التخصص الفرعي في التلفزيون مساقات عملية في معظمها.

أما خطة قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية، فتشمل مساقات صحافة مكتوبة، ومساقات إذاعة وتلفزيون، وعلاقات عامة. وتنقسم المساقات الإجبارية إلى حوالي ٥٠٪ منها، مساقات نظرية و ٥٠٪ عملية. أما المساقات الاختيارية فهي في معظمها مساقات نظرية.

وفي العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ تأسست كلية الإعلام لتعالج مسألة تدريس التخصصات المختلفة في قسم الصحافة، وليصبح هناك تخصصات مختلفة يختارها الطالب في بداية دراسته في الكلية، حيث سيتم افتتاح قسم الإذاعة والتلفاز، والعلاقات العامة، بالإضافة إلى الصحافة المكتوبة.

وبالرغم من أن كلية الإعلام في جامعة النجاح، عملت على زيادة جرعة المساقات العملية بدرجة كبيرة، إلا أنها حافظت على وجود مساقات نظرية، تعتبرها أساسية، ضمن المساقات الإجبارية في الأقسام المختلفة. ويذكر أن كلية الإعلام وضعت مساقات "إجباري كلية" تشمل مبادئ نظرية وأسس عملية في الصحافة والراديو والتلفزيون.

هذان النموذجان يمثلان وجهين مختلفين إلى حد ما لأسلوب تدريس الإعلام، ولكنهما لا يخرجان عن سياق الاجتهاد في الأسلوب الأمثل في تدريس هذا التخصص المهم.

ويبدو أن النموذج الأول استند إلى حاجة السوق، والتسارع الذي تشهده الساحة الإعلامية التي قد لا تنتظر التأهيل العلمي النظري الذي يسبق الجانب العملي أو يترافق معه. ويتعلم الطالب، كما أسلفنا، الكثير من المفاهيم من خلال الممارسة العملية، ربما ليس إلى حد التعمق في الجوانب النظرية، ولكنه يعايش الكثير من جوانبها. ووفق هذا النموذج يدخل الخريج إلى سوق الإعلام بمستوى مرتفع من الأداء، متسلحا بالتدريب العملي الذي قام به طيلة سنوات الدراسة.

أما النموذج الثاني، فيعتبر أن الجانب التطبيقي لا يعدو كونه متعلق بتقنيات يمكن لأي إنسان أن يتعلمها ويطورها في حياته المهنية. والصحفي في الأساس يحتاج إلى أن يتعلم الأسس العملية للإعلام، والأسس التطبيقية للممارسة المهنية. وعليه، فإن دخول الطالب إلى سوق العمل بالحد الأدنى من التدريب والتأهيل، يمكنه من استيعاب المهارات المتقدمة، ومن تطوير مهاراته الذاتية في إطار ما تعلمه في الجامعة. وعلاوة على ذلك، فإن طالب الصحافة الخريج، يتمتع بقدر كبير من المعرفة العلمية التي تمثل خلفية مهمة للممارسة العملية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن **الدائرة الإعلامية في بيرزيت تستفيد إلى درجة كبيرة من معهد الإعلام الذي يتخصص في التدريب الإعلامي. في حين بدأت كلية الإعلام في جامعة النجاح الوطنية بالعمل على الاستفادة من مركز التدريب الإعلامي، الذي بات تابعا للكلية، لرفع مستوى الطلبة في مجال التدريب والتطوير.**

وفي مجال تدريس الصحافة والإعلام يمكن الحديث عن نموذجين من المساقات العملية والنظرية. فمثلا، مساق كتابة الأخبار، أو التحرير الصحفي، يتطلب جانبا نظريا أقل بكثير من الجانب العملي، لأن كتابة الأخبار تتطلب معرفة الأسس العلمية للكتابة، ومهارة كبيرة في الممارسة الفعلية للكتابة. أما النموذج الثاني فهو مساق الأخلاقيات الإعلامية. فهذا المساق عبارة عن مادة نظرية تشمل محصلة الخبرات العلمية والعملية في مجال الممارسة الأخلاقية في الإعلام. ولكن في الوقت ذاته يحتاج الطالب إلى الجانب العملي الذي يمثل اندماجه في المناخ الصحفي لكي يتعرف على جوانب الأخلاقيات التي يدرسها، ويستوعب كيفية مواجهة التحديات التي يعيشها الصحفي.

ويمكن القول، من وحي التجربة، أن الجانب النظري مهم جدا لطلبة الإعلام، بشرطين اثنين: الأول هو مشاركة الطالب في البحث والنقاش، وأن يعتمد على ذاته في تحصيل المعلومات وتحليلها، بما يسهم في تطوير قدرات الطالب على التفكير السليم وتنمية القدرات الذهنية. أما الشرط الثاني فهو زيادة الجرعة من التدريب العملي، واستيفاء الحد الأدنى من تأهيل الطالب في ممارسة مختلف فنون الصحافة والإعلام، بحيث يمكن بذلك أن يدخل سوق العمل باقتدار، ويمكن أن يطور قدراته، وأن يكتسب المزيد من الخبرات، بشكل سلس وبما يضمن قدرته على المنافسة في سوق الإعلام الذي يمكن وصفه في هذا العصر بأنه تنافسي إلى أقصى الحدود.

الإعلام والأمن .. طوباوية العلاقة التكاملية

بقلم: سعيد أبو معلا*

بين خبر يقول أن "مدير الاستخبارات العسكرية في الضفة الغربية يزور وكالة معا" (٢٠١١/٠٥/٠١)، وآخر يخبرنا أن "جهاز المخابرات يقتحم مقر وكالة "بال ميديا" بالخليل ويعتقل صحفيين" (٢٢-١٢-٢٠١٠) خيط رفيع فاصل ليس إلا، فكلا الفعلين (الزيارة والاقتحام) ينطلقان من عقلية واحدة في نظرتها لعمل وسائل الإعلام، وعلاقتها بعمل الأجهزة الأمنية، وهما فعلان يرميان لتحقيق السيطرة، وفرض الرؤية، والتأثير والاستمالة والمغازلة.

نضيف، إنه وإن كانت الجهة الأمنية في الفعل الأول (الزيارة)، تسعى لتحقيق هدفها، عبر استخدام يد من حرير ناعم، فإن الخبر الثاني يقول أن هناك يداً من حديد أيضا، جاهزة ومجربة، تنتظر الوسيلة الإعلامية إن لم تمتثل وتتجاوب معها.

وبالعودة للخبر الأول، نجده موسعاً وممتلئاً بكلام دعائي وإنشائي مكرور، وبمقاييس الخبر المعتبرة، قد لا يتمتع بصفات الخبر ومعاييره من أصله، فيما الخبر الثاني، يحضر في قلة قليلة من الوسائل الإعلامية، مختصرا في فقرة واحدة ليس إلا، وفي تلك المفارقة حكاية أخرى يطول الحديث عنها.

بين الخبرين خبر ثالث، يقول إن "شرطة سلفيت تكرم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العاملة في المحافظة" (الحياة الجديدة ٤ أيار ٢٠١١). ومما جاء فيه أن "شرطة سلفيت كرمت الصحفيين والإعلاميين، ومراسلي وممثلي الصحف اليومية، ورؤساء محطات الإذاعة وشبكات الانترنت الإخبارية العاملة في المحافظة، لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة"!!

هنا نستذكر خبراً رابعاً، ظهر على صفحات صحفنا ذات يوم، قد يبدو نكتة مكتملة العناصر، تدلل على حالة من التناغم بين بعض الأجهزة الأمنية (الشرطة في هذا المثال) وبعض وسائل الإعلام. مفاد الخبر أن "الشرطة الفلسطينية عثرت على عدد من رؤوس الأغنام وأعادتها إلى صاحبها".

الأخبار من تلك الشاكلة كثيرة، وتتوالى نشراً، في صحفنا وبثاً في تلفزيوناتنا وإذاعاتنا، والأمرُ لا يتوقف عند هذا الحد، فمثلاً نقرأ مواد صحفية، تخبرنا عن لقاءات، جمعت إعلاميين وقادة أمنيين، بحثاً عن تعاون مأمول متكامل، ومنها ما يخبرنا عن افطارات تنظمها جهات أمنية ورسمية للصحفيين في شهر رمضان، كما ونقرأ عن زيارات قادة في أجهزة أمنية، وأقسام علاقاتها العامة لمؤسسات إعلامية، وعن تنظيم لقاءات مفتوحة للدردشة والتواصل وتمتين أواصر العلاقات.

وقليل من الأخبار التي تصلنا، ما تأت لتتحدث عما هو أكثر عمقاً وتعقيداً، مثل تلك اللقاءات، شهدت نقاشات حول علاقة الإعلام بالأمن (كالنشاط الذي ترعاه شبكة الإعلام العربي-أمين) وذلك بحثا عن علاقة تكاملية بين الإعلام والأمن (وهو الأمر المشكوك فيه دوما).

إعلام أمني.. أم علاقة الإعلام بأجهزة الأمن؟

آخر اللقاءات التي استهدفت تحقيق تكاملية العلاقة، بين وسائل الإعلام وأجهزة الأمن، كانت في مدينة البيرة (١٨ أبريل ٢٠١١)، حيث نظم كل من هيئة التوجيه السياسي والوطني، ومركز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية، مؤتمراً حمل عنوان "الإعلام الأمني".

المؤتمرُ، حمل هدفاً ظاهرياً تمثل في البحث عن "تحقيق علاقة تكاملية، بين وسائل الإعلام، وأجهزة الأمن، بما يخدم مشروعنا الوطني".

هنا لا يبدو لنا عنوان المؤتمر إشكالياً البتة، فيما الهدف العام له، والأوراق التي قدمت، والنقاش الذي رافقه، جعلت من الأمر إشكالياً على أكثر من محور، **ففي ضوء عدم إنجاز ضبط حقيقي لمفهوم "الإعلام الأمني" (على الأقل فلسطينيا)، تتداخل الاختصاصات والعلاقات ولا تتجاور فقط، وهو ما يبدو لنا بالأمر المقصود، في ضوء عدم وجود جهود فعلية لتكريس فعل التمايز بين مصطلح "إعلام أمني" وثنائية "علاقة الإعلام بالأمن".**

فالأول هو مفهوم موجود ومتعارف عليه في الأدبيات العلمية، وكذا في تجارب الشعوب والدول والنظم السياسية على اختلافها، أما علاقة الإعلام بالأمن، فهو أمر غالباً ما يقوم على الصراع والتدافع، أما بحث علاقة تكاملية مفترضة بين الإعلام والأمن، والترحيب به من قطاع كبير من الإعلاميين، في ظل تناقضات واقعنا، فانه يجعلنا كمن يجلب دباً إلى كرمه!!

فالإعلام الأمني، يستهدف التعريف بعمل الأجهزة الأمنية، والتوعية بعواقب الجريمة، والنشاطات الإجرامية ومخاطرها، وتحقيق رسالة الأمن المتمثلة في حفظ أمن الفرد والمجتمع معا، ونشر التوعية الأمنية عبر تنمية الحس الأمني، واتخاذ التدابير الوقائية التي تحدّ من ارتكاب الجرائم.

وهو هنا نوع من الإعلام، يضمن تواصل الأجهزة الأمنية مع جمهورها (المجتمع)، كما يعمل على تحقيق إدراك الرأي العام لجهود قوات الأمن،

*(باحث إعلامي ومحاضر في قسم اللغة العربية والإعلام في الجامعة العربية الأمريكية)

وحجم تضحياتهم، لتحقيق التعاون والتلاحم مع المواطنين.

تلك بعض أهداف الإعلام الأمني، والتي تحتاج لوسائل إعلامية خاصة لتلبيتها، مثل دوائر العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية، حيث تنتج منشوراتها ومجلاتها، وكذا برامجها المتخصصة التي تبث عبر وسائل إعلامية رسمية أو خاصة وهو ما يضمن تواصل هذه الأجهزة مع الجماهير العريضة التي تخدمها وتلبي لها مطالبها.

غير أن تلك المهمات والأهداف على أهميتها، لا يجب أن تُطلبَ من وسائل الإعلام الأخرى، فيما وقفة بسيطة، مع تصريحات المسئولين الأمنيين، في لقاءات جمعتهم مع إعلاميين ومؤسسات إعلامية، نجدهم يشددون على ذلك الدور، ويطلبونه منهم، وكأن من واجب المؤسسات الإعلامية أن تعمل على ذات الأهداف وذات الرؤية.

وهذا ما يجعلنا نشعر، بأن أي نقاش يدور على أرضية شعار "بحث العلاقة التكاملية بين الإعلام والأجهزة الأمنية" يستبطن خدمة الأجهزة الأمنية لا العمل الإعلامي.

فتصريحات اللواء عدنان الضميري، الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كانت واضحة في مؤتمر "الإعلام الأمني" حيث قال: " إن العلاقة بين الأمن والإعلام، يجب أن تكون تكاملية في إيصال أهداف المؤسسة الأمنية، وأغراضها، ووسائلها، وعلاقة المواطن الايجابي معها، وأن التكامل بالضرورة يؤدي للتنسيق المباشر لإنجاح الأمر". وهي رؤية تجلت في تصريحات أدلى بها اللواء حازم عطا الله، قائد عام الشرطة الفلسطينية، في حضرة نقيب الصحفيين غداة الاتفاق على مذكرة التفاهم بين نقابة الصحفيين الفلسطينيين وجهاز الشرطة.

هنا نسجل اعتراضنا التام على تلك الرؤية، والتي مبعثها خلطاً متعمداً، يفترض بالإعلامي الفلسطيني، أن يكون تابعاً للمؤسسة الأمنية.

وبالعودة إلى تاريخ النضال الفلسطيني، نجد أن الجهاز الإعلامي كان تابعاً للجهاز العسكري، فكان يتولى الإعلان عن العمليات النضالية، وتسجيلها، وتوثيقها، والإشادة بها وبحث دلالاتها وأثرها على العدو...الخ.

ويبدو أن الفهم المغلوط لطبيعة العلاقة، غير المتزنة بين أجهزة الإعلام، وأجهزة الأمن، يكرس تلك الحالة، التي تتغذى على إرث، قديم وطويل من المشاعر الوطنية، التي ارتبطت بتاريخ النضال الفلسطيني، وهو أمر ما زال ساكناً في نفوس إعلاميين، وقادة أجهزة أمنية على السواء، فبناءً عليه، علينا أن نحتشد خلف مشروع التحرر الوطني وأن نقف (إعلاميين وأجهزة أمنية) صفا واحدا في مواجهته.

هنا علينا التنويه، أنه وفي حال لم يكن ذلك الفهم المغلوط متعمداً على أسوأ الحالات، فإن تكريسه يعتبر بالأمر غير المقبول إطلاقا، وينمُ عن عدم وعي من الأجهزة الأمنية بالأدوار الإعلامية الأخرى، وبأن هناك تشوهاً في وعي جديد، يفترض أن يشكل علاقة وسائل الإعلام بالأجهزة الأمنية الفلسطينية.

ومن يخلطون، ينسون أن الأجهزة الأمنية على اختلافها، هي طرفاً في هذا المجتمع، وليست جهات مثالية فيه، فهي قد ترتكب الأخطاء والجرائم، وتعين على الفساد وتحميه، كما قد تعاني من قصور أمني وضعف وترهل. وقد ترتكب التجاوزات الأمنية بحق المواطنين مثل الاعتقالات السياسية، والمحاكم العسكرية والتعذيب...الخ وقد تتوغل في فعلها الأمني في حياة الناس، وترعبهم وتسحق إنسانيتهم، كما هي اغلب تجارب أجهزة أمن الدولة في دول عربية شقيقة وقريبة.

يضاف إلى ذلك أن الأجهزة الأمنية تعاني من واقع معقد للغاية، فأمام تجربتها الأمنية القصيرة نسبيا تُستهدفُ إسرائيلياً، كما أنها تعمل في ظروف سياسية، تسودها حالة من الصراع والتقاتل الفلسطيني – الفلسطيني، وهو أمر يجعل من أخطاء هذه الأجهزة، واستخدامها السياسي من أحزاب وأنظمة حكم مؤكدا، وهو ما يستوجب رقابة إعلامية عليها.

يتضاعف ذلك، إذا ما علمنا أن الأمر في فلسطين، تجاوز كونه حركات نضالية، تريد أن تحقق تحرراً وطنيا لشعب محتل، فنحنُ هنا، في ظل نظام سياسي، ومؤسسات دولة تتبعها مؤسسات عسكرية، وأجهزة أمنية كبيرة، وعلى الإعلام أن لا يقتصر دوره على تمجيدها والتطبيل لانجازاتها.

ما نلحظه، فإن التقرب للإعلاميين، غالبا ما يكون بهدف واضح ومحدد، وهو، أن يقدم الإعلامي ما يريده رجل الأمن، وليس ما يريده الإعلامي، وإلا كيف نفسر امتلاء صحفنا ونشرات أخبارنا بإخبار إيجابية عن هذا الجهاز او ذاك ولا نرى تقريرا أو تحقيقا يتناول تجاوزا أمنيا واحدا.

على سبيل المثال "آيه" فتاة الخليل المغدورة على يد عمها، استدعت كثيراً من القضايا للنقاش في صحفنا ووسائل إعلامنا، دون أن يطال الحديث مثلا السبب الحقيقي في تأخر الأجهزة الأمنية في الكشف عن الجريمة لوقت تجاوز العام.

جُلُ ما نلاحظه، أن هناك علاقةً ما تتشكل ما بين الأجهزة الأمنية وبين مؤسسات إعلامية وصحفيين، دون أن تستند على أي أساس مهني حقيقي، بل تكرس فكرة التابع والمتبوع، وتجعل من الصحفي، ترساً في يد رجل الأمن، في لحظة نحتاج فيها من الصحفي، أن يكون مراقباً على أداء هذا الرجل.

صحيح أن هناك من ينشد علاقة مثالية بين الإعلام وأجهزة الأمن، أجدها هنا تحديداً علاقةً لا تقوم على القانون، بل تُنجزُ عبر علاقات شخصية ومصلحيه، وتسير باتجاه واحد، يغيب عنها الدور الحقيقي للإعلامي تجاه الجهاز الأمني ومن ثم تجاه الجمهور.

الحل في الحق في الحصول على المعلومات

وبالمجمل، يبدو لنا أن السؤال المستحق، والمثار فلسطينيا هو: ماذا يريد رجل الأمن من رجل الإعلام؟ وماذا يريد رجل الإعلام من رجل الأمن؟

هنا وببساطة، فإن الإعلامي يحتاج من رجل الأمن المعلومات، أما رجل الأمن فيحتاج الإعلامي، كي يمرر سياساته الأمنية، ويمتن علاقته مع المجتمع، لكن الصعوبة تحدث عندما يمتنع رجل الأمن عن منح الإعلامي لمتطلبات عمله الصحفي، وعندما تحمل هذه المعلومات إدانة أو تقصيراً له.

دول العالم، ذات التجارب الإعلامية والأمنية الطويلة، أدركت أن لا علاقة مثالية أو تكاملية تجمعهما، فتلك فكرة طوباوية لا مكان لها في ظل حالات التصارع التي تسود العلاقة بينهما، فالعلاقة التي تجمع الإعلامي ورجل الأمن، هي علاقة تصارعية، وتدافعية على أقل تقدير، هذا إن حاول الإعلام أن يقوم بواجبه، أما إن استمر في لعب دور التابع، فيمكن للعلاقة التكاملية أن تتحقق.

وبذا نرى أن تجارب الدول المتقدمة، لم تعد تطالب بذلك النمط من الجمل الشاعرية، بل قامت بما هو أفضل من ذلك ونقصد قانون "حق الحصول على المعلومات".

الأرقام في هذا الصدد (بحسب نيكولاس ماسون، نائب رئيس مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة) تشير إلى أن أكثر من ٨٠ دولة حول العالم، تبنت قانون "حق الحصول على المعلومات" وفلسطين ليست بين هذه الدول حتى اللحظة، ولا يبدو أن قانوناً كهذا مطروحاً لدى الأوساط القانونية وكذا الإعلامية.

وعي رجل الأمن بدور الإعلامي مطلوب، لكنه وعي إن لم تتم مأسسته على قوانين حاكمة، ومجبرة للأجهزة الأمنية بمنح الجهات الإعلامية المعلومات التي تحتاجها، في عملها الصحفي، فلن يكون ذلك إلا مجرد وعياً قاصراً، فكل التجارب الإعلامية تبرهن أن جميع المؤسسات الرسمية، وحتى الخاصة، لا تقدم للإعلامي إلا المعلومات التي تريدها، وأن مجرد استسلام الإعلام لذلك (كما هو موجود فلسطينيا) يعتبر خيانة لدور الإعلام ذاته ولقدرته على لعب دور رقابي حقيقي.

ويبدو لنا أن أي نقاش، لا يقوم على أرضية تعزيز الدور الرقابي للصحفيين على عمل الاجهزه الامنية، فإنه سيكون مضيعةً للوقت، وكسبُ نقاط من رجال الأمن على رجال الإعلام، وأولُ الطرق إلى ذلك الهدف هو العمل على سن قانون الحصول على المعلومات، وفق اليات وانظمة واضحة، تعمل على تسهيل تداول المعلومات، باعتبار ذلك حقاً للمواطنين، وهو أمر قد يكون نواة في حال تم تفعيله لتأسيس علاقة جديدة بين الاعلام والامن.

فالأجهزة الأمنية، حتى وان كانت تعي تفاصيل عمل الإعلامي (وهو أمر مشكوك فيه)، لن تمنح الإعلامي المعلومات التي يحتاجها، وهو ما يشكو منه الكثير من الصحفيين، حيث هناك صعوبات كبيره في نشر المعلومات تماما كما في الحصول عليها. وشخصيا كنت أحد مكونات قصة، تشي بجلاء طبيعة النظرة وهشاشة فكرة العلاقة التكاملية، فقد حاولت طوال ثلاثة أشهر أن أحظي بلقاء مع أي شخصية قيادية شرطية، تزودنا بتصريحات عن ظاهرة فرار المجرمين الفلسطينيين للمملكة الأردنية الهاشمية، دون أن أتلق جواباً رغم أنني، كنت بنفسي شاهداً على تصريحات قادة أمنيين، تدعي انفتاح الأجهزة الأمنية علينا وتعاونها معنا.

وبذا كان من الضروري بنقابة الصحفيين الفلسطينيين، قبل أن تذهب لتوقيع مذكرة تفاهم مع الشرطة، أحد بنوده أن تكون البطاقة الصادرة عن نقابه الصحفيين، هي بطاقة التعريف للصحفيين أمام الشرطة وبناء عليها يتم تزويدهم بالمعلومات، كان عليها أن تعمل على خطوة أكثر استراتيجيه تتمثل بإصدار قانون حق الحصول على المعلومات.. فلا علاقات طوباوية بين أجهزة إعلامية وأجهزة أمنية، حتى لو كان الأمر بواقع كالذي نعيش فيه، أما من يفترض غير ذلك فهذا شأنه، وإن وجد العكس فلا يلومن إلا نفسه.

مدى يحتفي باليوم العالمي لحرية الصحافة في غزة

نظم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) احتفالاً لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة (٥/٣) في غزة.

وحضر الاحتفال أكثر من ٢٠٠ مدعو من الصحفيين وممثلي المؤسسات الإعلامية والمجتمعية وممثلون عن القوى السياسية وشخصيات اعتبارية.

وجرى خلال الحفل تكريم ذوي شهداء الصحافة الفلسطينية وهم فضل شناعة، عمر السيلاوي، إيهاب الوحيدي، باسل فرج، وعلاء مرتجى والصحفي الايطالي فيتوريو أريغوني. كما تم تكريم كل من المصورين الصحفيين ماهر المدهون وعماد غانم الذين جرحوا بشكل بالغ خلال العدوان الأخير على قطاع غزة.

وفي كلمته نيابة عن عائلات الشهداء الصحفيين أعرب والد الصحفي الشهيد باسل فرج عن شكره وتقديره لمركز مدى على مبادرته المتمثلة في تنظيم حفل التكريم.

و اعلنت في ختام الحفل نتائج جائزة «مدى» لحرية التعبير وتم تسليم الصحفيين الفائزين من القطاع شهادات التكريم والجوائز المالية.

حرية الصحافة ...

بقلم: موسى الريماوي

لقد أبهجنا كثيرا الاهتمام الكبير باليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من أيار، والذي ظهر جلياً في السلسة الواسعة من الأنشطة التي نظمتها فعاليات رسمية وشعبية، فهذا الاهتمام الواسع بحرية التعبير والذي كان لنا شرف الإسهام بوضعه في مقدمة اهتمامات الكثيرين، قد يؤشر الى "عودة الوعي" بأهمية حرية الإعلام، والمخاطر الكامنة في قمع الصحفيين .

ولكن رغم كل الحديث الجميل الذي قيل في الثالث من أيار، فإننا لا زلنا نشهد الكثير من الاعتداءات على حرية الصحافة، صحيح أن سلطات الاحتلال، كانت ولا زالت المصدر الرئيس للاعتداءات على الصحفيين، حيث ارتكبت خلال العام الماضي مثلا، ما يوازي ٨٠٪ من مجمل الانتهاكات. وبلغة الأرقام فقد ارتكب الاحتلال ١٧٩ انتهاكا (دون حساب للانتهاك المزمن في منع الكثير من الصحفيين من التنقل والسفر والذي لا يمكن تحويله لأرقام حسابية)، لكن ما ارتكبته الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع ليس بالقليل (٧٩ انتهاكاً)، وقد فاق بعض أنواعها الانتهاكات الاسرائيلية (مثل الاحتجاز والاعتقال). وما يزعج أكثر انه ولأول مرة فان الانتهاكات الفلسطينية خاصة في قطاع غزة قد فاقت انتهاكات سلطات الاحتلال في الربع الأول من العام الحالي (٥١ انتهاكا مقابل ٣١). والمحزن أكثر أن معظم هذه الانتهاكات حدثت أثناء تغطية الصحفيين للمسيرات الشبابية المطالبة بإنهاء الانقسام، هذا إضافة إلى عملية اختطاف وقتل الصحفي الايطالي فيتوريو اريغوني، الذي حمل هموم شعبنا في غزة المحاصرة، في السنوات الثلاث الأخيرة، وكرس جهده وقلمه لرفع المعاناة عن أهلنا، وفضح جرائم الاحتلال.

ان حجم الانتهاكات الكبير جعلنا نتموضع منذ عدة سنوات، في ذيل قائمة الدول (مع أننا لم نصبح دولة بعد) التي تحترم حرية التعبير، حيث حللنا العام الماضي في المرتبة ١٦١ بين ١٧٥ بلدا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لمؤسسة "مراسلون بلا حدود" ، وفي المرتبة ١٦٣ من ١٧٣ في السنة التي سبقتها.

ورغم انه يمكن الجدال في صحة ترتيبنا، كما ورد سالفا، إلا أن ذلك يعتبر مؤشراً خطيراً على المستوى الذي وصلنا إليه في هذا المجال.

لقد رحبنا في "مدى" بكل خطوة مهما كانت صغيرة لوقف معاناة الصحفيين، وبكل تصريح للمسؤولين عن احترامهم لحرية التعبير، كما رحبنا بالمصالحة، لان عجلة الانقسام داست بكامل ثقلها حرية الإعلام الفلسطيني، مما أدى إلى تدهور وضع الإعلام الفلسطيني، وتعزيز الرقابة الذاتية لدى الصحفيين، الذين باتوا يخشون على أنفسهم من بطش السلطات.

نقول هذا الكلام ونحن على ثقة أن الانتهاكات لن تختف بجرة قلم الموقعين على اتفاق المصالحة، لان الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام ستبقى ما دامت الأنظمة باقية، فحتى في الدول التي تملك سجلا ناصعا في مجال احترام حقوق الإنسان يوجد انتهاكات بشكل أو أخر، لان هناك خوفاً مزمناً ومبرراً من الإعلام، الذي يجب أن لا يكف عن مراقبة السلطات، والنبش في الزوايا المظلمة.

لقد أثبتت تجارب العالم أن قمع الصحافة، من أي سلطة سياسية أو أمنية، يضر بمصلحة الوطن والمواطن، لا بل انه يؤدي الى كوارث ومصائب على الشعوب، فالشعارات التي رفعت أثناء الثورات العربية، تمحورت حول الحرية والكرامة، بالإضافة طبعا للمطالبة بإسقاط النظام، الذي صادر الحريات وامتهن كرامة المواطن والصحفي، فحرية الصحافة والتعبير هي مصلحة وطنية عليا، إذا أردنا استعمال الشعارات الكبيرة، خاصة أننا لا زلنا نرزح تحت نير الاحتلال.

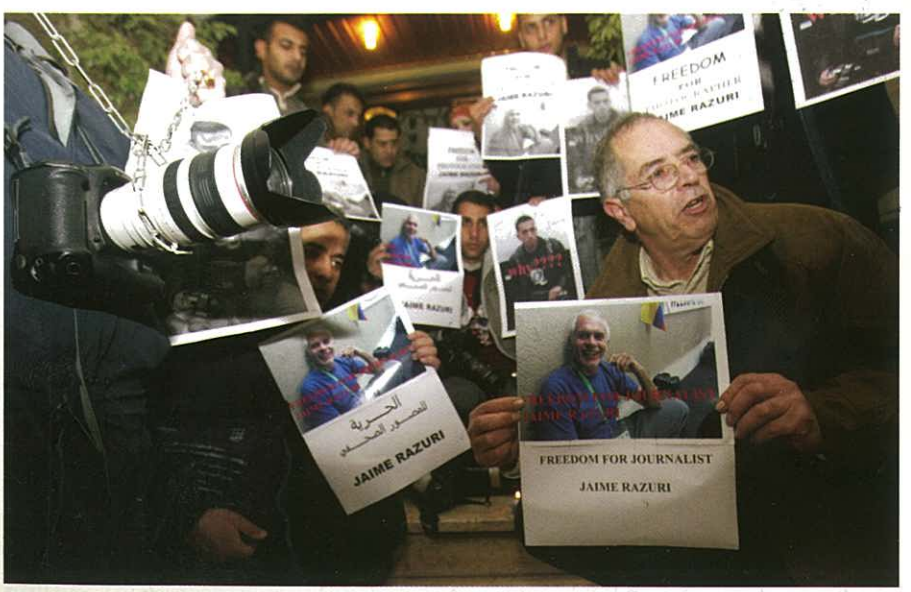

عدسة علاء بدارنة

ملحمة المحطة القطرية

قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة*

محمد العويفي: عالم سياسي

خلال سنوات قليلة، قلبت قناة "الجزيرة" مشهد وسائل الاعلام في المنطقة، وخلقت حيزاً عاماً عابراً للبلدان حتى أضحت لاعباً في التقلبات التي تهز العالم العربي منذ نهاية العام ٢٠١٠.

وجاء الاعتراف بنفوذ فضائية "الجزيرة" على لسان وزيرة الخارجية الامريكية، حين قالت في الثاني من اذار ٢٠١١ امام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ان الولايات المتحدة "تخسر الحرب الاعلامية" في العالم، بسبب القنوات التلفزيونية الامريكية الخاصة التي "تبث ملايين الاعلانات القصيرة والسجالات بين الخبراء" في حين "يرتفع عدد مشاهدي قناة "الجزيرة" في الولايات المتحدة، لانها تقدم معلومات حقيقية" وقالت مخاطبة اعضاء مجلس الشيوخ: " سواء أكنتم تحبونها ام لا، انها قوية، انها تحدث تغيير في الذهنيات والتصرفات".

ويتخذ هذا الاعتراف صدى خاص ضمن اطار الثورات التي يشهدها العالم العربي، حيث فرضت القناة وتيرتها وقوانين عملها في المعترك الاعلامي مشوشة بذلك لعبة الاخرين. بهذا الصدد يزخر بالدلالات التحدي الذي قدمه حافظ الميرازي (النجم في قناة "العربية" التابعة للملكة العربية السعودية التي تعتبر المنافسة الاساسية للجزيرة) الى مستخدميه أصحاب المحطة، فرداً على سقوط نظام مبارك، عَبرَ الميرازي عن أسفه على البث المباشر، لان وسيلة الاعلام التي يعمل لديها "لا تتجرأ على التفوه بكلمة واحدة بحق الملك عبد الله او النظام السعودي"، وانهى الميرازي كلامه بتحذير أخير: " ان كنا عاجزين عن ابداء رأينا فلنوقف كل شيء، وفي الحلقة القادمة سنجري اختباراً: سنتحدث عن تاثير الثورة في مصر على المملكة العربية السعودية، وفي حال نجحت ستكون "العربية" فعلا قناة مستقلة، والا لكم شكري وتحياتي" ليكون هذا اخر ظهور له على شاشة العربية، ما يكشف الطريق المسدود الذي وصلت له الاستراتيجية الاعلامية السعودية، وعجز المسؤولين عن التكيف مع الوقائع السياسية الجديدة، عوضا عما يشكله من انذار لعودة مصر الى مسرح اللعبة الاعلامية العربية، وهو ما سيشكل على الارجح، الحدث الاساسي في المنطقة خلال السنوات المقبلة.

منذ تأسيسها في تشرين ثاني عام ١٩٩٦ أحدثت "الجزيرة" ثورة في النظام الاعلامي الاقليمي، وغيرت هيكليته وانظمته وموازين القوى السياسية التي تتحكم به، حتى ان البعض يمنحها دوراً أهم من دور الشبكات الاجتماعية على الانترنت، في تحريك الثورات التي تخص العالم العربي، فبحسب "جوليان أسانج" أحد مؤسسي موقع "ويكليكس" فان لموقعي "تويتر وفيسبوك" دوراً فعلياً لكنه لا يقارن بالدور الذي لعبته قناة الجزيرة".

نهاية الاحتكار السعودي

تتميز وسائل الاعلام العربية بوجود دائرة مشتركة، بفضل اللغة الواحدة، وعليه فان الخصومات العربية تدور حول السيطرة على هذا الحيز العربي العام، وهو مجال اخذت فيه دول الخليج (خصوصا السعودية وقطر) المبادرة عقب انسحاب مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ ثم العراق عقب اجتياح الكويت ١٩٩٠ حيث سيطرت السعودية على القسم الاكبر من وسائل الاعلام العربية الشاملة ليأتي اطلاق "الجزيرة" في منتصف التسعينيات كي يوقف الاحتكار السعودي.

عبر اختيارها مكان تمركزها، وانتقاء صحافييها، وخياراتها الايدولوجية، أدخلت "الجزيرة" قطيعة ثلاثية الابعاد مقارنة بالصيغة السعودية، حيث كانت الفكرة السائدة أن وسائل الاعلام العربية المتمركزة في الخارج، هي وحدها قادرة على التمتع بحرية نسبية، وهو امر عززته هجرة جزء من الصحافة اللبنانية نحو اوروبا بعد الحرب الاهلية عام ١٩٧٥. هكذا كانت الامبراطورية الاعلامية السعودية تتمركز في لندن او ايطاليا، مستفيدة من الوجود الكثيف للصحافيين العرب خصوصا اللبنانيين الذين أصبحوا حلفاء للامراء السعوديين لكن "الجزيرة" التي اختارت قطر مقراً لها، أبطلت هذا الطرح، وأثبتت أنه يمكن لوسيلة اعلام عربية متمركزة في دولة عربية أن تتمتع بحرية كبيرة، وبالتالي بدأت وسائل الاعلام السعودية تعود تدريجيا الى المنطقة خاصة الى الامارات العربية لكن ليس للسعودية!!

ولتحفيز التأييد والتماهي من قبل الجمهور، أراد مبتكروا "الجزيرة" أن يمثل العاملون فيها مختلف الدول العربية، لذا وضع حد لسيطرة الصحافيين اللبنانيين والهيكليات السعودية.

طبعا هناك العديد من النزاعات داخل فرق العمل الصحافية، كما تشهد عليه الاستقالة المشتركة لخمس مقدمات في القناة في ٢٥ ايار من العام ٢٠١٠ حيث شددت بعض وسائل الاعلام على التنكيد الذي تمارسه القناة، وسعيها لفرض نظام محدد للملابس.لكن جمانة نمورا (احدى الصحفيات المستقيلات) تقول بان الاسباب الفعلية للاستقالة لا علاقة لها أبداً باللباس بل هي ذات منحى مهني.اذ تأسف تلك المقدمات على صلاحياتهن المحدودة، فمثلا لم يتم توكيل اي من البرامج السياسية العديدة الى امراة.

الهوية العقائدية للجزيرة وسر نجاحها

ان القراءة الدقيقة للهوية العقائدية للجزيرة، وتوجه بثها عبر تحليل برامج السجالات،

* (عن لوموند- النسخة العربية- بتصرف)

واختيار المواضيع، اضافة الى التوجهات التي يجاهر بها المقدمون الاساسيون للبرامج فيها، تكشف عن توازن دقيق بين ثلاث نزعات: عربية توحيدية، وداعية اسلامية، وليبرالية.

ولكن يمكن شرح نجاح "الجزيرة" والاهتمام، لا بل حتى الشغف الذي تثيره لدى الجماهير العربية بطريقتها الجديدة في معالجة الاحداث انما ايضا بلبيرالية اجراءاتها. فعبر اعطاء الكلام الى المعارضة في كل من الدول العربية للتعليق على الحقائق الرسمية، كانت "الجزيرة" تقدم للمشاهدين نقاشات فعلية، فتنوع المتدخلين سواء من ناحية وجهة نظرهم، ام جنسيتهم، وحساسيتهم العقائدية والسياسية، او مكان اقامتهم، سمح بالتداول بافكار ووجهات نظر تقوض الحدود الوطنية وتتفادى كافة الرقابات. وبالتالي فان "الجزيرة" ساهمت بصورة حاسمة في تشكيل حيز عربي عابر للقارات، وتحول الحيز الذي بني حول القناة الفضائية والصحف العربية، يضاف اليها الانترنت، والمدونات الالكترونية، والشبكات الاجتماعية، الى مكان تتشكل فيه الاراء والافضليات التي تتعلق بالمنطقة.

هذه التعددية، التي ارتبطت بمضاعفة وسائل الاعلام العابرة للحدود التي اطلقتها دول متنافسة، سواء السعودية (قناة العربية) او الولايات المتحدة (قناة الحرة) او ايران (قناة العالم) قد افضت الى مشهد سياسي اعلامي فريد لم يسبق له مثيل، تتراكب فيه دائرة اعلامية تعددية حرة نسبيا وانظمة سياسية وطنية سلطوية . هذا التناقض الذي ساهمت جرأة وتاثير "الجزيرة" في احتدامه قد شكل ضغطا على السلطات المرتبكة ازاء سعة التداول الاعلامي. ويدين نضوج المسارات الثورية في العالم العربي بالكثير لهذا النزاع بين النظامين السياسي والاعلامي.

ونظرا للطابع المصطنع، وحتى لغياب السلطات التمثيلية، والتركيبات الحزبية والنقابية القادرة على تنظيم السجال العام، لم تعد "الجزيرة" مجرد قناة تلفزيونية عادية، بل تحولت الى ساحة سياسية بديلة، فمنذ حوالي ١٥ سنة تمت مناقشة كافة المسائل الكبرى التي تعني شعوب المنطقة على شاشتها، كما تحولت الى رهان في كافة النزاعات في افغانستان او فلسطين، لا سيما ان دينامية الدبلوماسية القطرية غالبا ما زعزعت التقاليد والعادات المحلية.

هكذا باتت الانتقادات التي توجه للقناة سواء كانت صادرة من داخل او خارج العالم العربي، جزءا من اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، وقد هدفت هذه الانتقالادات في غالبية الاحيان الى احراج الحكومة القطرية، عبر الافتراض بان التوجه التحريري للقناة، هو ترجمة اعلامية للتوجهات الدبلوماسية لدولة قطر، لكن كل شيء يشير (بدءا بتغطيتها للثورات التي شهدتها الاشهر الاخيرة) الى ان "الجزيرة" قد تحولت الى ظاهرة عربية ومراة للتطور الاقليمي الذي يتخطى بشكل واسع ارادة الدوحة.

معالجات نضالية للثورات

بالرغم من شعبيتها تبقى "الجزيرة" عرضة لانتقادات كثيرة اذ يأسف البعض لانفتاحها على الاسرائيليين (كانت الاولى التي اجرت مقابلات مع مسؤولين في الدولة العبرية)، واخرون على انتحائها رؤية "اسلامية" الا انها مناهضة للولايات المتحدة بشكل حازم بالرغم من التواجد العسكري الامريكي في قطر ما يجعل من الامارة احدى ادوات هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الادنى.

أدينت تغطية "الجزيرة" النضالية للثورات العربية، خصوصا في ليبيا واليمن، ودعمها للتدخل العسكري لحلف الاطلسي في الشؤون الداخلية للدول العربية، ويتم تفسير غياب المعارضة السعودية او القطرية عن شاشاتها، وتحفظها ازاء احداث البحرين وانتقادها المحدود لتدخل القوات السعودية والحليفة في هذه المملكة، كرغبة بالمحافظة على الوضع الراهن في الخليج. وقد جاء اعلان استقالة مدير مكتبها في بيروت غسان بن جدو اواخر نيسان الماضي بسبب خلافات حول تغطية احداث ليبيا وسورية التي راها منحازة لتشهد على حساسية قناة "الجزيرة" امام التطورات الاقليمية.

الا ان طرح منتقديها الذين اعتبروها مجرد " منبر اسلامي قد دحض من خلال معالجاتها الداعمة للانتفاضات المغربية والمشرقية حيث هناك شبه غياب للاسلاميين. كما ساهم اطلاق قناة "الجزيرة" بالانجليزية في العام ٢٠٠٦ في ابطال الصورة التي بنتها الترجمات الجزئية والمقتطفات الخارجة عن سياقها التي ينشرها معهد The Middle Easte Media Reserch Innstitute (Memri) الذي يتناول وسائل الاعلام في الشرق الاوسط، بهدف تقديم قناة "الجزيرة" على انها وسيلة اعلامية معادية للغرب وحتى مناهضة للسامية.

«نفائس»..الكاتب خليل بيدس

مجلة النفائس

حيفا- القدس ١٩٠٨-١٩٢٣

اعداد: احمد ملحم

أصدر الكاتب والقاص الفلسطيني خليل بيدس عام ١٩٠٨ في مدينة حيفا مجلة "النفائس العصرية" التي تعتبر من أهم المجلات الادبية، التي صدرت في فلسطين خلال الربع الاول من القرن العشرين، وتواصل صدورها حتى العام ١٩٢٣.

ولد الكاتب خليل بيدس عام ١٨٧٥ في مدينة الناصرة، وهو من عائلة الصباغ أما "بيدس" فهو لقب لازمه بسبب شبه جمعه مع رجل قوي البنية اسمه "بيدس"، وهكذا عرف واشتهر باسم خليل بيدس.

ويعتبر الكاتب خليل بيدس واحداً من الأسماء اللامعة في مجال القصة الفلسطينية، وقد تلقى دراسته الابتدائية في مدرسة الروم الأرثوذكس (الروسية)، والتحق عام ١٨٨٦ بدار المعلمين (السمنار الروسي)، وأقام في قسمها الداخلي ستة أعوام، ما أهله للعمل مديراً للمدرسة.

كان بيدس خطيباً مفوهاً، ومن أشد معارضي وعد بلفور، وقد حُكم عليه بالإعدام، بَيدَ أن هذا الحكم خُفض الى السجن ١٥ عاما، قضى منها أربعة شهور في سجن عكا، وأُطلق بعدها سراحه.

ترجم وألف بيدس خلال مسيرة عطائه حوالي ٤٠ كتاباً (١٥ منها ترجمها عن الروسية)، وصدرت له رواية "الوارث" عام ١٩٢٠، ومجموعتين قصصيتين هما "مسارح الأذهان" عام ١٩٢٤، و"ديوان الفكاهة"، تم نشرها متفرقة في "مجلة النفائس العصرية".

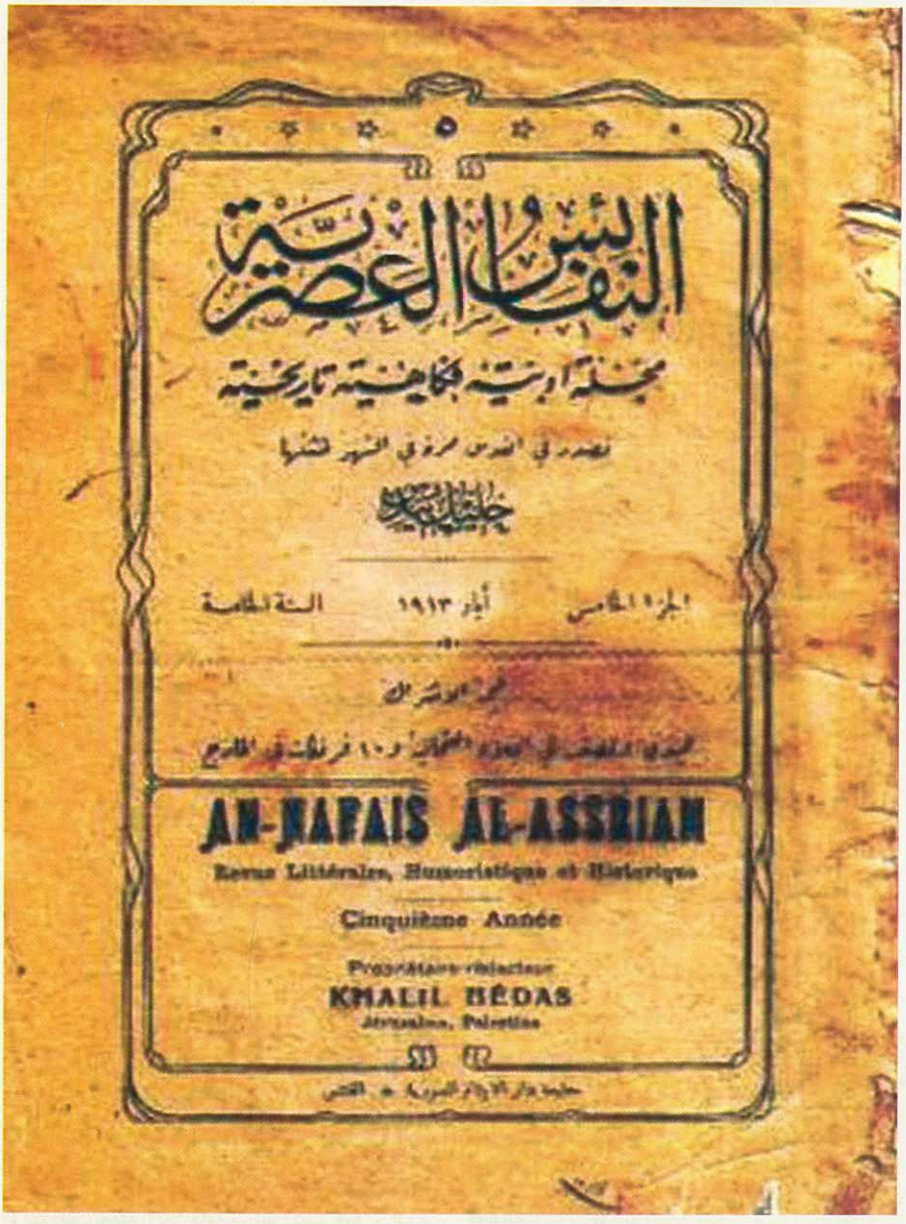

مجلة (النفائس) الفلسطينية

تعتبر مجلة "النفائس" (١٩٠٨-١٩٢٣) من أهم المجلات الأدبية التي ظهرت في فلسطين خلال الربع الأول من القرن العشرين، وكانت بمثابة منبر تمثّلت فيه نشأة الفن القصصي الحديث في فلسطين، وعلى صفحاتها تكونت أول مدرسة قصصية حديثة في هذه المنطقة، اضافة لنشرها مقالات وكتابات وقصائد عدد من أُدباء بلاد الشام.

صدرت المجلة بداية تحت اسم "النفائس" وعند إعادة تأسيسها في ذات عام صدورها (١٩٠٨) صدرت تحت اسم "النفائس العصرية".

في البداية، كانت مجلة "النفائس" تصدرُ أسبوعياً واستمر ذلك حتى العدد التاسع، لتصبح نصف شهرية (مرتين في الشهر) وذلك ابتداءاً من عددها العاشر، وقد صدرت في حيفا مدة عامين، انتقلت بعدها الى مدينة القدس حيث أصبحت تطبع في "دار الأيتام السورية".

ابتداء من سنتها الثالثة (عام١٩١١م) استمرت النفائس في الصدور شهرياً دون انقطاع الى سنتها الخامسة، لكن اندلاع الحرب العالمية الاولى أدى لاحتجابها عن الصدور في شهري تموز وآب من عام ١٩١٤، حيث لم يصدر منها في ذلك العام سوى ٨ أعداد قبل أن تحتجب كلياً عن الصدور خلال سنوات الحرب العالمية الاولى.

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، عادت مجلة "النفائس" إلى قرائها في شهر تموز عام ١٩١٩م، بعد احتجاب دام خمسة اعوام تقريباً، واستمر صدورها إلى أواخر العام ١٩٢٣م، ثم توقفت نهائياً تحت وطأة ظروف متقلبة، أدت إلى اضطراب مواعيد صدورها في كثير من الاحيان.

وأهم تلك الظروف، سياسة الانتداب البريطاني، التي أدت إلى فصل فلسطين عن سورية، وعملية تهويدها تدريجياً، ومحاربة سلطات الانتداب البريطاني كل من يرفع صوته منادياً بالحقوق الوطنية في الصحف أو في غيرها، ما اضطر معظم الصحف والمجلات الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة إلى التوقف مؤقتاً أو نهائياً.

أبواب "النفائس" وأدبائها

ظهرت "النفائس" في عامها الأول، لتكون مجلةً متخصصة في نشر القصص على اختلاف أنواعها، فقد ضم كل عدد من ألاعداد التسعة الأولى للمجلة قصة قصيرة أو قصتين، وجزءاً من رواية "شقاء الملوك"، ومقالة قصيرة، وأبياتاً شعرية متفرقة، كما ضم باباً بعنوان "منثورات" نشرت فيه بعض الأقوال والأمثال العربية والغربية، ومقطوعات شعرية، وقليلاً من الطرائف. وبقي هذا الباب ثابتاً في المجلة حتى احتجابها، ولكنه تطور حتى أصبح من أهم الأبواب فيها.

وفي عامها الثاني، ازدادت المقالات في المجلة وتنوعت، وكثرت البحوث التاريخية، فكبر حجمها، وأخذت تصدر مرة في الشهر، وتضمنت زوايا للمقالات، والقصص، والمنثورات.

وفي عامها الرابع (١٩١٢م) أضيفت للأبواب السابقة للمجلة أبواب جديدة، واتسع باب المقالات ليشمل الموضوعات الأدبية والعمرانية والتاريخية والعلمية والطبيعية وتراجم رجال العلم والسياسة والأدب وغيرها، وهكذا أصبح كل عدد يشتملُ على سبعة أبواب أساسية هي: القصص، المقالات، الشعر، المنثورات، صدى الصحف، أنباء مختلفة، وباب آثار أدبية.

كانت (النفائس) ميداناً رحباً لفريق من الكتّاب والشعراء في الأدب العربي الحديث على مدار اثنتي عشر سنة، وعلى صفحاتها، ظهرت أسماءُ فريق من الكتاب والشعراء، ما كان يمكن أن يعرفوا لو لم يتخذوا منها مجالا لنشر نتاجهم.

ويمكن تصنيف كتاب وشعراء النفائس بعامة في ثلاث فئات:

- **الفئة الاولى: تضم عدداً من شعراء بلاد الشام وكتّابها بصورة خاصة، كان اتصالهم بالمجلة مباشراً، وكانوا يخصونها بشعرهم ونثرهم، ويواظبون على إمدادها به، بشكل مستمر أحياناً وبشكل متقطع أحياناً أخرى. ومنهم، خليل بيدس، ومحمد إسعاف النشاشيبي، والشاعر العراقي معروف الرصافي (الذي مكث قرابة عامين في مدينة القدس يزاول التعليم بعد أن كان قد استدعي إلى "الأستانة" ليقوم بتحرير القسم العربي في جريدة "إقدام"، لكنه لم يمكث طويلاً، وعاد إلى بغداد)، وحليم دمّوس، وقسطاكي الحمصي، وخليل السكاكيني، وبولس شحادة وعادل جبر ووديع البستاني.**
- **الفئة الثانية: تضم أعلاماً في الشعر أو في النثر، كان لهم أثرٌ واضح في إرساء قواعد النهضة الأدبية العربية المعاصرة، ومنهم أحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، وخليل مطران، وأمين الريحاني، وجبران خليل جبران.**
- **الفئة الثالثة:** وتضم عدداً قليلاً من الكاتبات، لا يتجاوز عدد أصابع اليدين، وما نُشرَ لهن في (النفائس) كان قليلاً جداً، وليس له أهمية خاصة، إلا من ناحية واحدة، هي أن المرأة العربية حينئذ، كانت ما تزال في بداية الطريق، بالنسبة لمشاركتها الفعّالة في الحياة العامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كاتبات "النفائس" كنّ مسيحيات جميعاً، مما يدل أن المرأة المسيحية كانت قد حصلت على قدر أكبر من الثقافة والحرية حينئذ، مقارنة بما حصلت عليه المرأة المسلمة، كما كان معظم مثقفي بلاد الشام من المسيحيين أيضاً، وعليه فليس غريباً إذن أن يكونوا هم أصحاب المطابع والصحف والمجلات، وليس غريباً كذلك أن يكون منهم معظم أدباء "النفائس" الذين أتصلوا بها اتصالاً مباشراً وفعالاً.

ومن ابرز الشهادات على دور ومساهمة صاحب مجلة "النفائس" الكاتب خليل بيدس، ما قاله الدكتور ناصر الدين الأسدي "إن رائد القصة في فلسطين الحديثة هو – بلا منازع- خليل بيدس، ولسنا نعني بالريادة أن بيدس كان أول من كتب القصة في هذا البلد، ولا أن هذا الفن ابتدء على غير مثال، دون أن تسبقه جهود وتمهد له، وتنتهي إليه، فذلك امرٌ مخالفٌ لطبيعة الأشياء".

ويضيف الاسدي ويقول: "لم تصل إلينا القصة مترجمة أو مؤلفة في فلسطين قبل خليل بيدس، ولا نعرفُ أحداً في هذا البلد بلغت قصصه المترجمة والمؤلفة (في هذه الحقبة) عدد قصص خليل بيدس، ولا نصف هذا العدد، ولا نعرفُ مجلةً قبل مجلته "النفائس" عُنيتْ مثلَ عنايتها بنشر القصص المترجمة والموضوعة، فإذا كان الأمر كذلك، أدركنا من كل ذلك معنى قولنا: أن خليل بيدس، هو رائد القصة الحديثة في فلسطين بلا منازع، واتضحَ لنا من ذلك معنى الريادة".

اخبـار الصحافة

اعلان اسماء الفائزين بجائزة «مدى» لحرية التعبير وتكريم صحافيين

نظم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) حفلا لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف في ٢٠١١/٥/٣، تم خلاله الإعلان عن نتائج جائزة «مدى» لحرية التعبير وتسليم الجوائز للفائزين، وتكريم عدد من الصحافيين.

واعلنت لجنة المسابقة التي ضمت كل: الصحفي منتصر حمدان والشاعرة والكاتبة روز الشوملي والكاتب الصحفي خليل شاهين، نتائج المسابقة التي جاءت على النحو التالي:

فاز بالمرتبة الأولى عن فئة التقرير محمود محمد فطافطة، والمرتبة الثانية زهير مصطفى دوله، والمرتبة الثالثة ماجد إسماعيل أبو سلامة.

فئة المقال فاز بالمرتبة الأولى سمير زقوت، والمرتبة الثانية عقل وحيد أبو قرع، والمرتبة الثالثة حصل عليها مناصفة كل من أحمد صادق ملحم ومصطفى خليل أحمد إبراهيم. أما عن فئة البوستر فقد فاز بلال تيسير الحرباوي.

وكرم مركز مدى خلال ذات الحفل عددا من الصحافيين لتغطيتهم المميزة لأخبار وأنشطة المركز، ولجهودهم في النهوض بالإعلام الفلسطيني، وهم: جورج قنواتي مدير راديو بيت لحم ٢٠٠٠، ديالا جويحان مراسلة موقع كل العرب وقدس نت، سمير أبو الرب مدير تلفزيون جنين المركزي، عوض الرجوب مراسل الجزيرة نت في الخليل، عاطف دغلس مراسل الجزيرة نت في نابلس، فادي أبو سعدى مدير شبكة فلسطين الإخبارية، معمر عرابي مدير تلفزيون وطن، نجيب فراج مراسل صحيفة القدس. كما تم تكريم الأستاذ عارف جفال لمساهمته الفعّالة في إعداد الخطة الإستراتيجية للمركز.

وأشار رئيس مجلس إدارة مدى الدكتور غازي حنانيا خلال الاحتفال الى الانتهاكات الكبيرة التي يتعرض لها الصحفيين في فلسطين موضحا انها بلغت في العام الماضي ٢١٨ انتهاكا، ارتكبت ٨٠٪ منها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، والباقي ارتكبته جهات فلسطينية.

مقتل الصحفي الايطالي اريغوني

شهد شهر نيسان ٢٠١١ عددا اقل من الانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين قياسا بالأشهر الثلاثة التي سبقته، لكن هذا الشهر شهد انتهاكات نوعية خطيرة أبرزها قتل الصحفي الإيطالي فيتوريو اريغوني على يد مجموعة فلسطينية مسلّحة، وإصابة الصحفي محمد المدهون في رأسه، جراء قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة.

٢٣ /١١..يوم عالمي لمحاربة الإفلات من العقاب

اتفق أعضاء شبكة الأيفكس على اعتماد الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني، يوما عالميا لمحاربة الإفلات من العقاب. حيث أن هناك الكثير من الصحفيين يقتلون ولا يتم ملاحقة القتلة من قبل الحكومات، مما يشجعهم على الاستمرار في تهديد الصحفيين وقتل المزيد منهم. وتم اختيار هذا اليوم تخليداً لمجزة الفلبين في ٢٠٠٩/١١/٢٣ والتي راح ضحيتها ٥٨ شخصاً من بينهم ٣٢ صحفياً وإعلاميا، حيث لم يتم ملاحقة القتلة وتحقيق العدالة في هذه القضية حتى الآن.

مركز مدى يصدر الدليل القانوني للصحفيين

أصدر المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» مؤخراً، الدليل القانوني للصحفيين»، وهو الأول من نوعه في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويهدف إصدار الدليل تعزيز الحق في العمل الصحفي والإعلامي بحرية، كما كفلته المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وباعتباره هدفا تسعى البشرية لاحترامه وحمايته، ومساعدة الصحفيين والإعلاميين في التعرّف على حقوقهم وواجباتهم فيما يختص بعملهم الصحفي، وتوضيح الضوابط والقيود القانونية ، المتعلقة بحرية العمل الصحفي والإعلامي، حيث يشكل عدم احترامها والتقيد بها، تعدياً على القانون.

التونسية نجيبة الحمروني أول عربية تنتخب لرئاسة نقابة للصحفيين في الوطن العربي

انتخبت الصحفية التونسية نجيبة الحمروني رئيسة للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين لتصبح بذلك اول امرأة تترأس نقابة للصحفيين في العالم العربي.

وتم انتخاب الحمروني، وهي صحافية مستقلة، من قبل المؤتمر الثاني للنقابة الذي عقد عقد يومي الرابع والخامس من حزيران ٢٠١١ تحت شعار «حرية الصحافة ضمانة أساسية للانتقال الديمقراطي».

واعربت الحمروني في تصريح لها لوكالة الفرنسية عن فخرها، مؤكدة أن المهمة صعبة للغاية لا سيما بعد الثورة لأن هناك تحديات جسام ليس فقط في المجال الإعلامي بل أيضا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مؤكدة على أهمية بعث الآليات الكفيلة بالنهوض بمهنة الصحافة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتكريس الديمقراطية.

انتخاب «مدى» عضوا في مجلس الشبكة الدولية لحرية التعبير

انتخب المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عضواً في المجلس الإداري للشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (الأيفكس)، وذلك خلال المؤتمر السابع عشر الذي عقدته الشبكة في العاصمة اللبنانية بيروت ما بين ٣٠ ايار والرابع من حزيران ٢٠١١.

وانشئت شبكة «الأيفكس» التي تتخذ من كندا مقرا لها عام ١٩٩٢ لتنسيق جهود المؤسسات الاعضاء في الدفاع عن حرية الراي والتعبير في العالم وتضم في عضويتها ٨٨ مؤسسة دولية واقليمية ووطنية وتعقد اجتماعا عاما لاعضائها كل عامين يتم خلاله مناقشة المواضيع المتعلقة بحرية الراي والتعبير وانتخاب مجلس اداري جديد للشبكة.

وانتُخب مركز مدى عضواً في المجلس الإداري لشبكة الأيفكس إلى جانب ١١ عضواً آخرين تم انتخابهم في اليوم الثاني من الاجتماع العام للشبكة. ويأمل مركز مدى من خلال موقعه الجديد في الشبكة أن يساهم بشكل أكبر في الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في فلسطين وباقي الدول العربية خاصةً وأنه العضو الوحيد من منطقة الشرق الأوسط في مجلس الإدارة.

وانضم خلال هذا المؤتمر ٧ أعضاء جدد إلى شبكة الأيفكس ليصبح عدد أعضائها ٩٥ عضواً. ووافق أعضاء الأيفكس على انضمام الأعضاء الجدد من خلال التصويت. وهم: مؤسسة الأنديز لرصد ودراسة الإعلام- الإكوادور، مؤسسة الصحافة والمجتمع في فنزويلا، شبكة حقوق الإنسان للصحافيين- أوغندا، جمعية الحقوق المدنية- الأرجنتين، المركز الكولومبي لحقوق الإنسان- كولومبيا، منتدى الحرية – نيبال، جدول أعمال حرية الإعلام- نيجيريا.

٩٤ اعتداء ضد الصحفيين في الضفة وغزة خلال ٥ شهور

رصد مركز مدى خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ٩٤ انتهاكاً بحق الصحفيين الفلسطينيين. ارتكب الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه ٣٩ منها، بينما ارتكب الجانب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية ٥٥ انتهاكاً.

وكان اخطر هذه الانتهاكات إصابة المصور الصحفي محمد عثمان برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في صدره ويده اليمنى ومقتل المتضامن الايطالي الصحفي اريغوني. إضافة إلى اعتقال الصحفي وليد خالد والحكم علية بالحبس الإداري لمدة ٦ شهور دون توجيه أي تهمة له، الأمر الذي يعتبر مساساً خطيراً بحرية الرأي والتعبير وخرقا خطيرا للقوانين والمواثيق الدولية.

وعلى الصعيد الفلسطيني، يبدو أن المصالحة الفلسطينية انعكست إيجابا على الصحفيين، إذ انخفض عدد الاعتداءات عليهم خلال شهر ايار مقارنة بالأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي.

اعتداءات وانتهاكات الاحتلال

أصيب خلال أيار الماضي المصور الصحفي الحر محمد عثمان برصاصة في صدره وأخرى في يده اليمنى أثناء تغطيته لمسيرة العودة، في الذكرى الثالثة والستين للنكبة، ، كما تعرض مراسل إذاعة صوت الوطن محمد بكر اللوح للاختناق اثر استنشاقه لغاز سام أطلقته قوات الاحتلال في نفس المسيرة التي كانت متجهة إلى معبر بيت حانون شمال قطاع غزة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥.

وفي مدينة الخليل أصيب مصور وكالة (ABA) ناجح الهشلمون برصاصة مطاطية في رجله أثناء تغطيته لمواجهات اندلعت بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وأهالي منطقة الشلالة، يوم ٢٠١١/٥/١٥. كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي وليد خالد من منزله في منطقة سلفيت بالضفة الغربية، يوم ٢٠١١/٥/٨، وبعد أسبوع تم تحويله إلى السجن الإداري حيث حكم عليه بالحبس لمدة ست شهور دون توجيه أي تهمة له.

وفي مدينة القدس اعتدى أحد المستعربين على المصور الصحفي محفوظ أبوترك، أثناء تغطيته عملية اعتقال أحد الشبان الفلسطينيين في بلدة العيسوية حيث أصيب بجروح متوسطه في يده اليسرى. كما اعتدى أفراد من حرس الحدود الإسرائيلي والمستوطنين على مراسلة «القدس نت» ديالا جويحان وذلك أثناء تغطيتها لمسيرة سلمية مناهضة لافتتاح مستوطنة جديدة في منطقة راس العامود يوم الجمعة الموفق ٢٠١١/٥/٢٧.

انتهاكات الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تعرّض الصحفيون لعدد من الانتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية

الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث اعتدى أفراد الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة في غزة على الصحفي والمنتج التلفزيوني زكريا التلمس وقاموا بضربه وتمزيق ملابسه، وذلك يوم ٢٠١١/٥/٣. كما اعتدى أفراد من الشرطة الفلسطينية على الصحفي الحر هشام شرباتي وصادروا شريط آلة التصوير أثناء تغطيته مسيرة في الذكرى ٦٣ للنكبة في البلدة القديمة بمدينة بالخليل، وذلك يوم ٢٠١١/٥/١٣.

وأجلت محكمة بيت لحم يوم ٢٠١١/٥/٣ البت في قضية مراسل تلفزيون القدس ممدوح حمامرة لإعطاء النيابة مهله نهائية لتحديد موقفها بعدما أدلى الشاهد بشهادته لصالح حمامرة.

واستدعى جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة في قطاع غزة مراسل إذاعة صوت فلسطين تميم معمر للتحقيق في مقر الأمن الداخلي في منطقة أبو خضرة بالقطاع أكثر من مرة بحجة إرساله تقريرا عن فساد بوزارة الصحة بغزة، إلى صحيفة الحياة الجديدة.

وجدد مركز مدى في تقريره الأخير الذي يرصد ما تعرض له الصحفيين من انتهاكات خلال شهر ايار الماضي ادانته لاستمرار اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي عليهم، وطالب المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية باتخاذ موقف جاد وفعّال لوقف معاناة الصحفيين المستمرة من قبل قوات الاحتلال، وشدد على ضرورة محاسبته على جميع خروقاته للقوانين والمواثيق الدولية، موضحا أن الإفلات من العقاب يشجع الاحتلال على الاستمرار بقمع واستهداف الصحفيين.

وطالب الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوقف مضايقاتها للصحفيين، والسماح لهم، ولكافة وسائل الإعلام بالعمل بحرية ودون قيود، وطالب السلطات المعنية بمتابعة جميع انتهاكات الأجهزة الأمنية، ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات على الصحفيين.

مشاهد من احتفال مدى باليوم العالمي لحرية الصحافة والاجتماع التأسيسي لتحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية (مدى) بالتعاون مع مكتب اليونسكو في رام الله

نعم
لحرية التعبير

٣ أيار اليوم العالمي لحرية الصحافة